Université Abou Bekr Belkaid

Tlemcen Algérie

جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير

تخصص: اقتصاد التنمية

الموضوع:

دراسة إستهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005

من إعداد الطالب

بن عطية محمد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

شعيب بونوة

لجنة المناقشة

- أ.د. عبد الرزاق بن حبيب — رئيس لجنة المناقشة
- أ.د.شعيب بونوة — مشرفا
- أ.د.بوطالب قويدر — ممتحنا
- أ.د.احمد طويل — ممتحنا
- أ.د.طاهر زياني — ممتحنا

السنة الجامعية: 2006/2005

المقدمة

مر الاقتصاد الوطني بعديد من التحولات الاقتصادية من اجل مواكبة النمو الاقتصادي العالمي السريع، و اتبعت الحكومة الجزائرية سياستها في بداية الأمر إستراتيجية التخطيط عن طريق برمجة أهدافها في الأمد المتوسط و البعيد، و بذلك لعب التخطيط دور بالغ الأهمية في معالجة القضايا التنموية بإيجاد الحلول الملائمة لها و تطبيقها على ارض الواقع. و بالرغم من الصعوبات في تنفيذ البرامج المسطرة على مستوى ارض المناخ الوطني، فان هذه السياسة نجحت في بداية الأمر، في بناء الهياكل القاعدية الصلبة منها المؤسسات الضخمة و الموانئ و الطرقات و غيرها من المشاريع التي رفعت من مستوى المعيشي للمواطن و العائلة الجزائرية مقارنة بالفترة السابقة لها،بحيث تنوعت هذه المخططات بحسب مستوى البرامج التنموية في كل مرحلة فمنها المخططات الثلاثية و الرباعية و الخماسية و كانت من ضمن نجاحاته تحسين المستوى المعيشي للعامل و توفير المتطلبات الأساسية و الضرورية من السلع و الخدمات و السكن و غيرها من الضروريات. ولهذا لم يشعر المواطن الجزائري بنقص في متطلباته الضرورية بسبب الوفرة و الأسعار التي كانت في متناول جميع الطبقات الاجتماعية، كما تميزت هذه المرحلة بهيمنة القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية، لكن هذا النجاح الذي تحقق في مختلف القطاعات لم يستمر طويلا بالخصوص في منتصف الثمانينات مع بداية الأزمة البترولية، فانخفاض أسعار البترول أثرة سلبا على جميع الدول المصدرة للنفط و ترك أثره على الدول التي تعتمد في صادراتها بشكل كبير على هذه المادة، منها الدولة الجزائرية التي لجأت إلى الاقتراض من الخراج لسد العجز الداخلي و وضع الإصلاحات الاقتصادية لتتماشى مع متطلبات الأسواق الداخلية و العالمية.

ظهور الأزمة الاقتصادية دفعة الحكومة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية في شتى المجالات بشكل تدريجي، و منه بدأت مرحلة الخوصصة لإعطاء القطاع الخاصة مكانته بعدما كان القطاع العام هو المهيمن على جميع الأصعدة، فأول قطاع مسه برامج الخوصصة هو القطاع الزراعي بإعطاء حق التسيير الذاتي للعمال و بذلك بدأت تتحرر أسعار المنتوجات الزراعية من سياسة التسعيرة الإدارية إلى قانون السوق الذي يحكمه قانون العرض و

الطلب، هذه الإصلاحات مست بشكل مباشر أو غير مباشر جميع الأسعار بحيث بدأت تتحرر تدريجيا من التسعيرة الإدارية إلى تسعيرة السوق من اجل تشجيع الاستثمارات الخاصة و مساهمة الاقتصاد الخاص جنبا إلى جنب مع القطاع العام في حل المشاكل التي يتخبط فيها المواطن الجزائري و العائلة كذلك منها البطالة، عدم وفرة بعض السلع في السوق، مشاكل العقار، مشاكل أجور العمال، مستوى أداء المؤسسات ... إلى غيرها من المشاكل التي بدأت تظهر مع ظهور الأزمة الاقتصادية. كل هذه الخطط الإصلاحية بدأت تظهر معها الارتفاع التدريجي و السريع في الأسعار و الارتفاع كذلك في الحد الأدنى للأجر المضمون و تغير معه كذلك مستوى العام للأسعار في كل مرة، مما أدى إلى تحول سلوك النسبي للمستهلكين الناجم عن طبيعة التحولات العميقة.

و تركت اثر هذه الإصلاحات الاقتصادية على نفسية المواطن و الفرد و العائلة الجزائري فقد أصبح من صفاته الاهتمام بالمواضيع الاقتصادية، فيناقش و يحلل مختلف المشاكل منها: البطالة ، ارتفاع الأسعار، الإنفاق الحكومي، الضرائب و الرسوم، المديونية و غيرها من المواضيع و حتى التنبؤ بالتغيرات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

أهمية البحث

يكتسب بحثنا هذا أهمية بالغة في ظل تغير الأسعار و الأجور في الوقت الذي أصبحت فيه مسألة الاستهلاك من القضايا المركزية التي تواجهها مسيرة التنمية، فمختلف مؤشرات المتعلقة بالاستهلاك تدل في نطاق تقييم الوضعية الداخلية للبلد و الخارجية كذلك، فهي تعتبر في الوقت الحاضر من أخطر المسائل الاقتصادية وإحدى المسائل المركزية والإستراتيجية التي تواجهها البلدان النامية.

و" الاستراتيجية كما نعلم ليست مرحلة أو تدابير تتخذ في زمن معين، بل هي شرط من شروط حياة الأمة وتقدمها واستمرارها.

يقول ابن خلدون في «المقدمة»:

(عندما تنتشر الرشوة والفساد في بلد ما فهذا لا يدل على فساد ضمائر الناس، وإنما يدل على سوء توزيع الثروة...) [1]"

---

[1] **http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/khatib/khatib.htm**

نطاق البحث

لا يخفي أن موضوع الاستهلاك في الجزائر هو موضوع واسع و متشعب، كما انه متعلق بعدت أبعاد، و لهذا فانه متشابك بمواضيع مختلفة تدخل في تفسير مستوى الاستهلاك في الجزائر، و لذا فان محور البحث هو التجريد من هذه المتغيرات كلها منها مثلا الاستهلاك و الرشوة، اثر توزيع الثروة على الاستهلاك،...إلى غيرها من المفاهيم المؤثرة على موضوع الاستهلاك و التركيز فقط على تحليل الاستهلاك و الدخل بجميع جوانبه الممكنة في ظل التحولات الاقتصادية أي التركيز على الفترة الزمنية بدايتها من سنة 1990.

الإشكالية:

من أهمية الموضوع سنحاول طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا:

تزامنت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بمرحلة متابعة لها لا و هي التغيرات السريعة في الأسعار و الأجور، و يؤثر هذا على مستوى الاستهلاك العائلات الجزائر .

على ضوء تغير مستوى الأسعار الذي توافق مع الإصلاحات الاقتصادية هل حافظ المستهلك و العائلة الجزائرية على مستواه المعيشي ؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية لابد من الإجابة على بعض الأسئلة الجزئية:

- ما هو الحيّز الذي شغلته النظريات الاقتصادية في تفسير حركة الاستهلاك؟
- ما هي العوامل المؤثرة عليه؟ وكيف يمكن ان تتوازن الأسعار و الأجور في ايطارها النظري ؟
- ما هو حالة الاستهلاك في الجزائر و هل هو مستقر أم لا؟
- هل تتساوى حالة الاستهلاك في الجزائر بنفس مستوى في المستوى للمغرب العربي ؟
- هل تغير الأسعار و الأجور أثرة على مستوى القدرة الشرائية للمواطن و العائلة الجزائرية ؟

منهج وأدوات البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع الاستهلاك في الجزائر من خلال الكشف عن العلاقة بين العرض و الطلب في سوق السلع و الخدمات و مستوى دخل المستهلك من خلال الكشف عن حالة توازن العرض و الطلب على العمل. و لتحقيق هذا العمل سوف نقوم باستخدام أدوات مختلفة على حسب طبيعة كل فصل، و هي طريقة مركبة في منهجيتها تعتمد على الأدوات العلمية لخلق عمل مترابط ومن ابرز هذه الأدوات: المنهج الوصفي و التحليلي الذي يسقط الصورة المعقدة إلى صورة بسيطة قابلة للفهم و التحليل و يبين الجوانب و العوامل المؤثرة على واقع المعطيات، و بالطبع فان دقة التحليل تتبع ما مدى دقة المعطيات و البيانات، المنهج التأريخي من خلال عرض الإطار النظري لأهم النظريات التي تعالج مفهوم الاستهلاك ، و كذلك اعتمدنا على المنهج القياسي مستعملين في ذلك أدوات القياس من بينها الاقتصاد القياسي، و بعض المؤشرات التي تدخل في مجال القياس من اجل المقارنة و التحليل.

أما المراجع المستخدمة في البحث، فقد ارتكزت على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالرسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات العلمية العربية والأجنبية، والمراجع الإلكترونية، ذات الصلة بالبحث.

أسباب اختيار: و من بين الأسباب التي دفعتني إلى اختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره أجملها فيما يلي:

- ❖ العلاقة و الصلة الموجودة بين موضوع البحث و نوع التخصص العلمي الذي زاولت فيه دراستي في مرحلة التدرج.
- ❖ أهمية الموضوع بالنسبة للفرد الجزائري و العائلة الجزائرية باعتبار أن معظم الوسائل الإعلامية تداول موضوع الاستهلاك بجوانبه المختلفة، كارتفاع في الأجور، ارتفاع في أسعار بعض السلع لإدراك المؤسسة الإعلامية أهمية الموضوع.
- ❖ إمكانية البحث المتوفرة، أي أن هذا الموضوع قابل للبحث و الدراسة نظرا لإمكانية الوصول إلى نتائج ملموسة في هذا الموضوع.
- ❖ حاجة البحث و التطرق في هذا المجال.

خطة البحث و تقسيماته

تمشيا مع المنهج السابق، قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول محاول في ذلك الإلمام من خلالها بكافة العوامل التي تشكل متغيرات الاستهلاك على مستوى الجزائر فكان إلمام الفصول على النحو التالي:

في الفصل الأول تم عرض التفاعل النظري لمفهوم الاستهلاك من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لمختلف النظريات التي تعرضت إلى موضوع الاستهلاك مساهم في ذلك بإثراء هذه المفاهيم في هذا المجال. أما الفصل الثاني فقدمنا كيف يمكن أن تتوازن الأسعار و الأجور من خلال عرض بعض المفاهيم النظرية التي تناسب حالة الجزائر لهذين المتغيرين، لان تتغير فيها الأسعار كل فترة و تملك كثافة هائلة من العمال، كما نقوم بدراسة العوامل المؤثر على الطلب و إدراج تحليل وصفي له.

أما الفصل الأخير فنتطرق فيه إلى مختلف النماذج الاستهلاكية بالطرق العلمية المتفق عليها محاولين في ذلك التنسيق بين المفاهيم النظرية و النتائج التطبيقية.

الفصل الاول

الاسس النظرية لمحددات الاستهلاك

مقدمة الفصل الاول

يلقى الاستهلاك و الدخل العائلي اهتماما متزايد منذ بداية القرن الثامن عشر حتى اليوم

كما لم يدرس موضوع الاستهلاك كوحدة اقتصادية منفردة عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى حيث تميز تحليل المفاهيم الاقتصادية لهذا الموضوع بالتطور التصوري و العملي لها حسب الأحوال التي مرة بها كل مرحلة و لهذا قسم مجمل النظريات الى ثلاث مدارس، المدرسة الكلاسيكية الذي ساد فيها قانون ساي للمنافذ loi de Say، و المدرسة النيوكلاسيكية الذي تميز بالتجديد لمفهوم الكينزي فمنهم من وافقه في التحليل و آخرون ادخلوا تعديل للظواهر المفسرة لاستهلاك و دخل العائلات و أخير المدارس المعاصرة تهتم بدراسة العلاقة و التفسير الرياضي للظواهر استنادا من المفهوم الكلاسيكي و النيوكلاسيكي و المتغيرات الحديثة

و لهذا تطرقنا في هذا الفصل لمختلف المفاهيم النظرية التي ارتكز عليها مفهوم الاستهلاك مقسم عملنا في هذا الفصل إلى قسمين الأول نتطرق فيه المفهوم المحاسبي لقطاع العائلي و الثاني مختلف النظريات التي تناولت موضوع الاستهلاك.

المبحث الأول: العائلة في المفهوم المحاسبي

1-مفهوم العائلة: " تتشكل العائلة في معظم المجتمعات من شخصين أو أكثر يعشون سويا وتربطهم صلة الزواج، إلا أن الكثير من الناس اليوم لا يعتبرون الأشخاص الذين يعشون جماعيا بالتراضي متزوجين وبالتالي يشكلون عائلة نموذجية من نوع زوج وزوجة وأفراد "[1]، هذا بالنسبة للمجتمعات الغربية، فهنا نستطيع أن نفرق بين الوحدة السكنية المقصود بها مجموعة من الأشخاص الذين يعشون تحت سقف واحد و العائلة، فتزيد العائلة عن الوحدة السكنية بطيعة العلاقة التي تربط هذه المجموعة أو الأفراد داخل الوحدة السكنية.

2-تعريف الأسر و المؤسسات الفردية حسب الأنظمة المحاسبية

رغم اختلاف وتعدد انظمة المحاسبة الوطنية فانها تقارب كثيرا في تعريف الاسر و المؤسسة الفردية حيث ان نظام المؤسسة الوطنية (ن م و) (S.C.N) التابعة لهيئة الامم المتحدة يعرف الاسر و المؤسسة الفردية على النحو التالي:

- ✓ قطاع الأسر يشمل الوحدات المؤسسية المقيمة التي تكون مهمتها أو وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك و كذلك الإنتاج إذا كانت هذه الأخيرة منظمة في إطار مؤسسة فردية أو مؤسسة عائلية.

مؤسسة عائلية: المقصود بها هو اشتراك أفراد الأسرة أو العائلة في عملية الإنتاج، وغالبا مـــا تكون هذه العملية في الوظائف الحرفية أو الزراعية.

في حين ان نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(S.C.E.A) يعرفها كما يلي:" الوحدة المؤسسية للعائلات و المؤسسة الفردية يشمل العائلات المقيمة و كذلك كل المؤسسات التي تعتبر شركات أو شبه شركات فمن خلال هذين التعريفيين يمكننا استخلاص النتائج التالية:

العائلات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي العائلات المقيمة و هذا يدل على إبعاد كل الأفراد الغير المقيمين من نظام الحسابات "[2]، وهم الأفراد المغتربين منهم: السواح الأجانب،

[1] سلوك المستهلك عوامل التاثيرالبيئية ص215

[2] Hammouda et zidouni : ménages et entreprise individuelle revu statique statistique Alger N29

العمال المغتربين، المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، ممثلو البعثات الدبلوماسية في الوطن، و كذلك كل إدارة أجنبية أو دولية مقيمة في الإقليم المحلي.

-تعتبر الوظيفة الأساسية لقطاع العائلات هي الاستهلاك

- ✓ في الواقع لا يمكن أن يأخذ هذا القطاع وظيفة الاستهلاك فقط و إنما الإنتاج أيضا، فما هو الإنتاج الذي يقدمه بالنسبة لنظام الحسابات الوطنية ؟

-تأخذ الأنظمة المحاسبية المؤسسات الفردية في نظامها المحاسبي، وهي جل العمال المستقلين أو الأحرار سواء أكانوا يتمتعون بمساعدات عائلية أو بدونها التي يقل عدد أعضائها عن عشرة أفراد، ولكن المفهوم المؤسسة الفردية التي تأخذ صيغة العائلة تختلف في كون أنها عائلة عادية أو عائلة مشتركة أو جماعية

العائلات العادية:" وهي مجموعة من الأفراد يعشون سويا في نفس المكان تحت مسؤولية رب العائلة و تربطهم في روابط الدم أو القرابة أو الزواج، وغير مستقلين عندة تحضير وجباتهم الغذائية.

العائلات الجماعية: تتكون من كل تجمعات الأفراد الذين يعشون سويا، ويتناولن في الغالب وجباتهم بشكل مشترك أو جماعي، من هذا المنظور يدل على الأحياء الجامعية، نظام الداخلية في المؤسسات التربوية، جنود الثكنات العسكرية...

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن المحاسبة الوطنية لا تهتم بالمعاملات التي تقوم بها العائلة و لا بأثر الناتجة عنها مثل تلوث البيئة

3-حساب العائلة و المؤسسات الفردية[3]

كما هو معلوم أن كل نهاية سنة، يشرع المحاسبون الوطنيين في جميع المؤسسات الاقتصادية بالإبراز التدفقات الاقتصادية لنشاطهم. فنظام المحاسبة الجزائرية (S.C.E.A) مقسم إلى خمس قطاعات اقتصادية ومنه يبرز خمس حسابات:

حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، حساب المداخيل و الإنفاقات، حساب التراكم، الحساب المالي. و نقتصر عرض مبسط على ثلاث حسابات هامة لهذا القطاع و ذلك لضرورته

[3] قادة قاسم، المحاسبة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية صفحة 117

3-1 حساب الاستغلال: الهندسة المبسطة لهذا الحساب على التوالي:

الموارد	الاستخدامات
– القيمة المضافة الخامة VAB – اعانات الاستغلال المستلمة Subvention d'exploitation	– تعويضات الأجراء R.S – الضرائب المرتبطة بالانتاج ILP – فائض التشغيل الخام للاستغلال EBE
المجموع	المجموع

3–2 حساب المداخيل و النفقات: الهندسة المبسطة لهذا الحساب على التوالي:

الموارد	الاستخدامات
– فائض التشغيل الخام للاستغلال EBE – تعويضات الأجراء المحصلة RS – مداخيل الملكية المحصلة – إعانات اجتماعية محصلة – تحويلات أخرى محصلة	– تحويلات إعادة التوزيع المدفوعة – مداخيل الملكية المدفوعة – الضرائب المباشرة – تحويلات أخرى مدفوعة – الدخل المتاح الكليRDB – الاستهلاك النهائي الفردي للعائلات CFIM – الرصيد: الادخار الإجمالي EB
المجموع	المجموع

3-3 حساب التراكم: الهندسة المبسطة لهذا الحساب على التوالي:

الموارد	الاستخدامات
- ادخار صافي EN - اهتلاك الأصول الثابتة - تحويلات رأسمالية صافية مستلمة	- التراكم الخام للأصول الثابتة ABFF - تغير المخزونان VS - تحصيلات صافية(من مبيعات) الاراضي و الأصول المعنوية. - قدرة التمويل(+) CF أو حاجة التمويل BF (-)
المجموع	المجموع

المبحث الثاني: أقسام الاستهلاك

في هذا المبحث نقدم بعض المفاهيم المتعلقة بتصنيفات للاستهلاك و السلع الاستهلاكية

1-تصنيف الاستهلاك" [4]:

ينقسم الاستهلاك حسب طريقة استعماله ما بين

- ✓ **الاستهلاك النهائي:** يستهدف مباشرة السلع الفردية أو الجماعية، ومتعلق بالعائلة و الإدارة أو الخدمات، ويشمل مشتريات السلعة المعمرة و الغير المعمرة و كذلك الأشغال لغرض صيانة السلع الاستهلاكية مثل المساكن
- ✓ **الاستهلاك الوسيطي:** متعلق بالسلع و الخدمات التي تستعملها المؤسسات في عملية الإنتاج.
- ✓ **استهلاك رأس المال**

[4] Econome contemporaine, fait, concept, théories volume 2 populations, travail, revenu, consommation ellipses 1991 pages

تطرقنا إلى التفرقة بين التعاريف الخاصة بالاستهلاك أما بخصوص محور البحث فيندرج ضمن **الاستهلاك العائلي** الذي ينقسم بطبعه إلى قسمين

2- الاستهلاك الفردي:

هو عملية شراء سلع و خدمات سوقية، كما يدل سعرها على التكاليف الخاصة بها، أما **الاستهلاك الذاتي** (l'auto-consommation)فهي عملية استهلاك سلع أو خدمات التي تنتجها العائلة أو الفرد بنفسها مثل تزين المنزل، تهيئة الحديقة، احتفاظ بجزء من الإنتاج ألفلاحي من اجل إعادة زرعه...."

و تتمحور النظريات الاقتصادية الحديثة وحدة تحليل الفرد كمحور أساسي و علاقته بالمتغيرات الأساسية، فهنا بدا وجه الاختلاف في النظريات الاقتصادية الحديثة، وفي مجملها تبلورت بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، أما النظريات الكلاسيكية أو السابقة فتعتمد على قانون ساي Say أي الاهتمام بالرأسمالي ثم الفرد كوحدة تحليل. كما تتفق جميع المفاهيم على ان الاستهلاك الفردي ينقسم الى فرعين التالين:

- ❖ الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل "التلقائي": وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك، والذي لا بد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن كان دخله صفراً، وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض، باختصار فإن هذا القسم يمثل الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك اللازم للحياة.
- ❖ الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل: وهو ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك فكلما زاد دخله ازدادت أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها وبالتالي فهي علاقة طردية موجبة بين الدخل والاستهلاك

3-الاستهلاك الجماعي:

هي عبارة عن سلع و خدمات غير سوقية(سعر رمزي أو مجاني) تهتم بالمصالح الجماعية و تكون تحت ثلاث نقاط: الرفاهية، الحماية، عدالة التوزيع، و مدعمة من

طرف الحكومة عن طريق جمع الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب)، كما يلعب الاستهلاك الجماعي دور فعال في النمو الاقتصادي حسب الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي، وهنا الدور نخصصه للقطاع الحكومي فهو المنظم و المسير الوحيد و المشرف على توزيع السلع الجماعية مثل المدارس، الجامعات، الطرقات، الحدائق،....

4-تعريف الاستهلاك:"يعرف الاستهلاك على انه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي و الذي يتم إنفاقه على السلع و الخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عددت عوامل" [5] نقسمها إلى عوامل أساسية و أخرى جزئية.

العوامل الأساسية:

- المستوى الدخل المتاح للفرد
- الميل الحدي للاستهلاك
- أسعار السلع ومرونتها

هذه العوامل سوف ندرسها بشيء من التفصيل في العناصر القادمة.

عوامل جزئية :هذه العوامل تدخل في المثيرات لسلوك الإنسان أو الفرد، فحسب المفهوم الكلاسيكي للمنفعة أن كل مستهلك يقوم بالتفصيلات لوحده وبالتالي يقوم باتخاذ قرار الشراء بمفرده، لكن واقعيا هناك العديد من الحالات التي لا يتخذ قرار الشراء وفق العوامل الأساسية أو وفق التحليل الحدي للمستهلك، بل هناك مثيرات تدخل في تحديد قرار الشراء، ومن هذه العوامل[6] مايلي:

1-الثقافة

2-الثقافات الجزئية

3-الطبقات الاجتماعية

4-[7]الجماعات المرجعية: هم أفراد يقومون بأثير على المستهلك بترجيح رأيهم

---

[5] مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي) ، صفحة85

[6] سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية ديوان المطبوعات الجزائرية طبعة 2003 ، صفحة 200

[7] سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية ديوان المطبوعات الجزائرية طبعة 2003، صفحة 200

4-1 المرشد

4-2 رجل البيع

4-3 قادة الرأي

وتؤثر هذه الجماعة على السلوك الاستهلاكي ، لامتلاكها على عاملين المعرفة و الخبرة

مدى مظهرية السلعة المقصود في هذا العنصر ان هناك سلع لايمكن يملكها كل الناس لكنها تملك جاذبية و تفاخرية مثل الهاتف المحمول، السيارات..........

5-أفراد العائلة

6-المؤثرات التسويقية

7-الظروف الخارجية: يشمل هذا البند على العوامل الاقتصادية مثل التضخم، الركود و الازدهار الاقتصادي........

8-العادات و التقاليد كل بيئة أو منطقة

5- تعريف الاستهلاك العائلي

يختلف مفهوم استهلاك العائلة بالاختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقييم و تحليل هذه العائلة إما أن يكون من اجل: استهلاك، دخل، ادخار، تشغيل، بطالة، صحة، تعليم، ...الخ، أما الاستهلاك العائلي فهو يمثل مجموع السلع و الخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها، في حين هناك تعريف شامل يضم جميع السلع و الخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليه السلع و الخدمات التي توفرها الدولة و المؤسسات و تدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، أيضا مجموع السلع التي تنتجها و تستهلكها بنفسها.

"[8] ومن أهم التعاريف للاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يستخدم في مسوحات ميزانية الأسرة و الذي يتضمن ما يطلق عليه الاستهلاك النهائي للأسرة، و هو يشمل مايلي:

1. السلع و الخدمات التي تشترها الاسرة نقدا لغرض الاستهلاك.

[8] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك مابين دوال انجل و منظومات الطلب. لطبعة الأولى.2001صفحة 9

2. السلع التي تنتج وتستهلك من قبل نفس الأسرة و يتضمن ذلك القيمة الايجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.
3. السلع و الخدمات التي تحصل عليها الاسرة كدخول عينية ".

6- أنواع السلع الاستهلاكية

السلع و الخدمات هي التي تحقق الاحتياجات و الرغبات للمستهلك، ولكن الفرد أو المستهلك يفرق بين هذه الاحتياجات لغرض لتحقيق غرضه، ومن تصنيف المستهلك لمختلف السلع و الخدامات، هناك عددت تصنيفات يمكن أن يعتمد عليها الباحث قيد الدراسة، إذن يمكن أن نحصرها في أربع تصنيفات.

1. " حسب طبيعة السلعة أو تركيبها سلع ملموسة مثل المواد، المخزونات...و اخرى غير ملموسة مثل الخدمات، التعليم، الصحة.....
2. حسب توجه السلعة

2-1 سلعة استهلاكية نهائية

2-2 سلعة استهلاكية وسطية

2-3 سلع استثمارية مثل الات، الحاسوب،...

3.حسب الاستعمالات أو الصلاحية.

تنقسم إلى قسمين سلع غير معمرة les produit non durables و هي بطبعها تنقسم إلى فرعين،

3-1- سلع وحيدة الاستعمال و 3-2- سلع متعددة الاستعمالات

3-3- سلع معمرة les produit durables

4.حسب المكونات الرمزية la classification par contenu symbolique. "[9]

ومن بين الانواع المختلفة للتصنيفات نختار التصنيف حسب الاستعمالات لتحليله.

[9] Le marketing un outil de decision face a l’incertitude ellipses 1993 page 119

"النوع الاول:السلع وحيدة الاستعمال، أي التي يستخدمها المستهلك مرة واحدة مثل المواد الغذائية، وحدات الاتصال، موارد طاقوية.....

النوع الثاني:السلع النصف معمرة، تستخدم لأكثر من مرة و لكن لفترة قصيرة مثل السيالة، ادوات التنظيف،..........

النوع الثالث: سلع معمرة وهي التي تستخدم عدة مرات و لفترة طويلة مثل المباني، السيارات الأجهزة الكهربائي، الملابس......"[10]

الملاحظ من تقسيم هذه السلع أن كل فرد يحتاج إلى هذه الأنواع الثلاثة للاستهلاك، لكن الاختلاف بين الأفراد يكون في مستوى رفاهية كل شخص فإذا كان شخص ذات الدخل المرتفع يقوم باستهلاك سلع و خدمات الدخل الضعيف فانه لا يشعر بتحقيق رفاهيته، إذن الدخل و السعر أهم المتغيرات الأساسية التي تدخل في تحديد مستوى رفاهية المستهلك، لان قدرة الإنفاق الاستهلاكي لكل مستهلك تختلف من شخص إلى أخر أو من عائلة إلى أخرى، و الاختلاف يتمثل في قدرة الفرد أو العائلة على تحصيل مدخلها، فالاختلاف في قدرات تحصيل المداخيل يدل على مستوى كل عائلة مابين عائلات (فقيرة، متوسطة، غنية) فبهذا نستطيع أن نميز ما بين السلع الأساسية أو الضرورية و السلع الكمالية و علاقتها بالمداخيل لكل مستوى من مستويات الفرد أو الأسرة، فهناك اسر ذات دخل مرتفع و متوسط وضعيف

جدول1: يوضح تصرفات الفرد بالنسبة لمختلف أنواع السلع

	سلع وحيدة الاستعمال	سلع نصف معمرة	سلع معمرة
سلع ضرورية	دخل ضعيف	دخل ضعيف أو متوسط	دخل ضعيف أو متوسط
سلع كمالية	دخل متوسط أو مرتفع	دخل مرتفع أو متوسط	دخل مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب

[10] مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ، دار وائل للنشر، صفحة 85

السلع الضرورية يقوم باستهلاكها جميع الأفراد بكل مستوياتهم، لكن تكون مخصصة لذات الدخل الضعيف بمعنى انه يستطيع استهلكها مقارنة بدخله و من ذالك يمكن تحليلها بأنها مجموع المواد الغذائية التي تحافظ على إنتاج الحد الأدنى من الطاقة " الحريرات " المعترف بها عالميا بـــ 2400 حريرة، وفي فترة المدرسة الكلاسيكية كانت تعرف بأنها مجموع الأغذية التي تحافظ على القدرة البدنية للفرد و حاليا لا نكتفي بهذه الاحتياجات بل تضاف إليها الحد الأدنى من السلع الضرورية الأخرى مثل المأوى، الكهرباء، الغاز ، الصحة،......

السلع الكمالية هي عبارة عن سلع يستطيع ان يتخلى عنها الفرد مهما كان دخله، أي لا يستهلكها هذا بالنسبة للسلع وحيدة الاستعمال و السلع نصف المعمرة، ولا تكون في مقدرة الدخل الضعيف و المتوسط بالنسبة للسلع المعمرة.

يبين الجدول أعلاه أن الأفراد ذات الدخل الضعيف يقومون بالاستهلاك فقط السلع و الخدمات الضرورية، فدخلهم لا يقدر أن يقتني سلع كمالية، فإذا فرضناهم أنهم يقومون بشراء سلع كمالية فهذا يكون بالامتناع من شراء سلع كمالية. و حسب المفهوم النيوكلاسيكي يختار الفرد التوليفة التي تحقق له اكبر منفعة في حدود الدخل، و بذلك لايمكن اقتناء السلع الضرورية من اجل المحافظة على اكبر إشباع.

7- خصائص استهلاك المواطن الجزائري

يتميز القطر الوطني بتنوع التضاريس و المناطق الجغرافية و أيضا تتنوع العادات و التقاليد من منطقة إلى أخرى حيث يساعد هذا الاختلاف إلى تنوع نمط استهلاك العائلات كما عاش هذا القطر مرحلة طويلة من الحرمان و الجوع و التقشف في ظل الاستعمار. و في بداية الاستقلال تميز الفرد و العائلة بانخفاض في مستوى استهلاك بسبب البطالة و ضعف الاقتصاد الوطني و بعد التحسن الاقتصادي الذي شهد في بداية سنة 1970 بدأت تتحسن وضعية العائلات من المداخيل و النفقات و هذا التحسن شهده كل الفئات الاجتماعية حتى ظهور الأزمة الاقتصادية بداية سنة 1986 مما دفع بالحكومة إلى دخول منعرج الإصلاحات تسبب في

-ارتفاع في معدلات البطالة

-ارتفاع في الأسعار

-زيادة فجو ة القطاع غير المنظم (غير الرسمي)

كل هذه الأسباب و غيرها أدى إلى تدهور مستوى استهلاك العائلات و ارتفاع معدل الفقر و الحرمان في الجزائر بذلك تحولت العائلة من سياسة الإنفاق إلى سياسة التقشف بسبب ضعف مداخيل العائلات

المبحث الثالث: الأســـس النظرية للاستهلاك

ا-المدرسة الكلاسيكية

يدعم أفكار المدرسة أدام سميت و ريكاردو بقانون ساي " العرض يخلق الطلب المساوي له " ، فان العرض هو الكفيل وحده بخلق الطلب على الاستهلاك، غير ان مالتوس من المفكرين الذين اعترضوا قانون ساي بسبب ظهور الأزمات الاقتصادية و خاصة أزمة 1817 الناتجة عن نقص الاستهلاك أي الطلب الفعلي، نتيجة لعدم وجود أسواق لتصريف فائض الإنتاج [11].

وبذلك يتدخل مالتوس لحل المشكلة عن طريق توسيع الاسواق الداخلية و حرية التجارة و زيادة الاستهلاك الترفيهي للملاك الزراعيين عن طريق تقسيم الملكية إلى وحدات زراعية صغيرة مما تؤدي إلى زيادة مدا خيلهم و تحسن المستوى الاستهلاكي، كما يطالب بتدخل الحكومة بزيادة إنفاقها على السلع الاستهلاكية .

ومنه يتوجه مالتوس إلى إيجاد الحلول لرفع المستوى الاستهلاكي بإيجاد الآليات لها، عكس الرواد الكلاسيكيين الاخرين.

[11] لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي (حلب، دار النشر، دون السنة) ، صفحة 245

1- الاستهلاك عند كينز

ظهرت النظرية الكينزية و أعطت دافعا قويا" لنظرية الاستهلاك و نظرية اختيار المستهلك، ولكن هذا الاختيار يختلف حسب الفرد نسبا منها تستهلك و أخرى تستثمر و وحسب اتجاه الطلب نحو السلع الاستهلاكية الحاضرة او المستقبلية [12] "

نظرية كينز في الاستهلاك غالبا ما تسمى بنظرية " الدخل المطلق " و ذلك لان قرارات الاستهلاك مبنية على قيمة المطلقة للدخل الجاري الذي يتحصل عليه الأفراد، ويسمى الاستهلاك أيضا بالاستهلاك المطلق و الذي يدل على قيمة الإنفاق الاستهلاكي الكلي للفرد و بالتالي كينز يعتبر أن الاستهلاك هو دالة للدخل المتاح

و يصاغ رياضيا

$$C = f(Y_d)$$

حيث أن

C : الاستهلاك الإجمالي للعائلات

Y_d : الدخل المتاح أو الدخل ألتصرفي

كما تطرق كينز الى دراسة العوامل التي يمكن ان تفسر الاستهلاك كظاهرة اقتصادية ومن هذا المنظور قسم مختلف الظواهر الى قسمين.

القسم الاول: " تشمل مجموعة من العوامل المرتبطة بظروف اقتصادية معينة، و سماها بالعوامل الموضوعية من بينها الدخل، الثروة، عدد السكان، معدل الفائدة.

القسم الثاني: تشمل العوامل المرتبطة بوحدات الإنفاق و سماها بالعوامل الذاتية منها التوقعات بمستوى الأسعار، المحيط الاجتماعية [13]"(العوامل المتعلقة بالضغوطات الاجتماعية مثل العادات، التقاليد، الجماعات المرجعية، الأذواق..) و هي عوامل نوعية

---

[12] Prais (S.J) et houthakker (H.S), the analysis of family budgets, combridge university press , London, 1955 page 20

[13] النظرية العامة في الاقتصاد، سلسلة العلوم الإنسانية صفحة 133 طبعة 1991

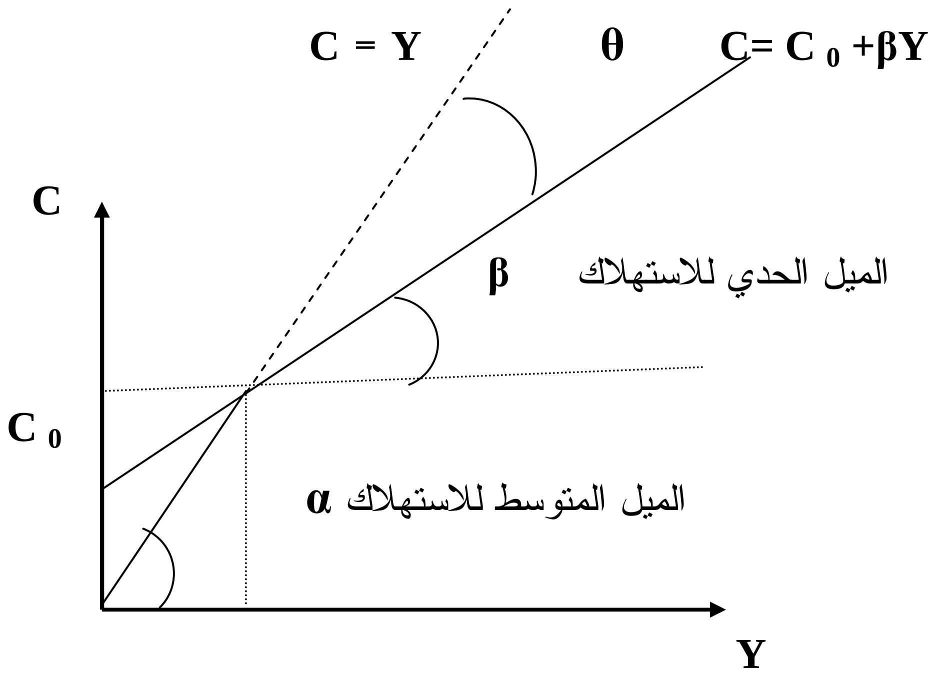
لا تدخل كوحدة تحليل في الاقتصاد بل كوحدة تحليل الفرد أو المجتمع ومن هذا المنظور كينز لم يهتم بتفسير العوامل النوعية في الاقتصاد.

ومن موضوع اهتمام كينز بالعوامل الكمية بدا بدراسة" نظرية الدخل المطلق لإعطاء صورة تقريبية لسلوك و التصرفات الأفراد و كيفية اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستهلاك و العوامل المؤثر عليهم "[14] و منه بدأت الدراسة حول العلاقة بين الدخل و الاستهلاك وحسب كينز ان دالة الاستهلاك هي تابعة لمتغير الدخل

$$C = C_0 + \beta Y_d \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث(β) تعتبر عامل ثابت، C تمثل الاستهلاك الكلي ، y تمثل الدخل المطلق أو الجاري ، C_0 الاستهلاك التلقائي

الشكل 1 : الاستهلاك و الدخل[15]



من الشكل نلاحظ أن الزوايا (α ، β) تدل على الميول الاستهلاكي للفرد نسبة إلى الدخل أما (θ) تدل على الميل الادخاري للفرد

---

[14] Brown, williams son ‘ macroeconomiecs’ ch6,new york prentise , holl international editions.

[15] http://eurequa.univ-paris1.fr/membres/schubert/M1transp1_06.pdf

كما نلاحظ كذلك أن الزاوية **α** اقل من الزاوية **β**

المفاهيم الرئيسية لكينز

توصل كينز عند دراسة المستهلك على ثلاث فرضيات

- ✓ الميل الحدي للاستهلاك.
- ✓ الميل المتوسط للاستهلاك.
- ✓ الاستهلاك التلقائي.

1-الميل الحدي للاستهلاك(MPC)

الميل الحدي للاستهلاك هو النسبة من الاستهلاك الإضافي ΔC الذي يحدث عند الزيادة في الدخلΔY، و المقصود به بكم يرتفع الاستهلاك الكلي في ظل ارتفاع الدخل بوحدة واحدة و تصاغ رياضيا (2)

MPC = التغير الحاصل في الاستهلاك \ التغير الحاصل في الدخل

$$\mathbf{MPC} = \Delta C \;/\; \Delta Y$$

من المعادلة رقم (1) نستنتج مايلي

اذا فرضنا ان الاستهلاك ارتفع من الموضع C إلى الموضع C' تصبح المعادلة على الشكل التالي

$$C' = C_0 + \beta\, Y'_d \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و بطرح المعادلة (1) -(3) تصبح على النحو التالي

$$\Delta C = \beta \Delta Y_d \quad \Longrightarrow \quad \beta = (\Delta C / \Delta Y_d) \ldots\ldots(4).$$

حسب كينز فان الميل الحدي للاستهلاك يكون محصور بين

$$\mathbf{0 < MPC < 1}$$

ومن المعادلة رقم (4) نستنتج أن β تدل على الميل الحدي للاستهلاك لكن مستبعد الحالتين

1- لما $\beta = 1$ هذا يعني أن التغير الحاصل في الدخل ينفق كله على الاستهلاك بدون ما يخصص جزء منه للادخار و هذا مستبعد حسب المفهوم الكينزي

2- لما $\beta = 0$ هنا لا يحصل التغير في الاستهلاك رغم ارتفاع أو ثبات الدخل و نميز هنا حالتين

1-2 في حالة ارتفاع الدخل و ثبات مستوى الاستهلاك فان الزيادة تخصص كلها للادخار لان $\Delta C = 0$

2-2 في حالة ثبات الدخل فإنها لا تدل على الميل الحدي للاستهلاك و رياضيا تدل على حالة عدم التعين بسبب انعدام المقام لان $\Delta Y_d=0$.

2-الميل المتوسط للاستهلاك APC

إن الاستعداد الفرد لاستخدام جزء من الدخل المطلق (Y_d) للاستهلاك (C) يعرف بالميل المتوسط للاستهلاك و هو يدل على مقسوم الاستهلاك الكلي على الدخل المطلق

$$APC=(C / Y_d) = (C_0+ \beta Y_d)/ Y_d$$

$$APC = (C_0/Y_d)+ \beta \text{.........}(5)$$

من المعادلة (4) و (5) نستنتج أن الميل المتوسطي للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك وتكتب **APC> MPC** و الذي يوضحه الشكل رقم1

3- الاستهلاك التلقائي

الاستهلاك التلقائي حسب الشكل السابق(الشكل 1) يوضح أنها تدل على قيمة الاستهلاك لما ينعدم الدخل.

ب ـــ المدرسة النيوكلاسيكية

نبعت النظرية النيوكلاسيكية من المدرسة الحدية Marginalist school التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر و التي أسست النظرية الاقتصادية على اساس سلوك التعظيم، هذه الافكار فد تم تطويرها على يد كل من الفريد مارشال Alfred Marschall و ليون فالراس leon walras و الاخرين قدموا اساس النظرية الحديثة.

بعد الحرب العالمية الثانية بدا تبرز مفاهيم جديد في التحليل الاقتصادي تهتم بمعالجة و تفسير العوامل الاقتصادية و ذلك لإعطاء تحليل أفضل من المدارس الكلاسيكية وبذلك بدأ الاهتمام بالفرد كوحدة اقتصادية، ومن روادها دوزنبري(**y. duesneberry**) ، فريدمان **(FRIEDMAN MILTON)**، موديغلياني (**MODIGLIANI**) و لهذا بنت المدرسة النيوكلاسيكية استنتاجاتها على افتراضات ثلاثة :

1 –أن استهلاك كل فرد يتحدد بناء على الحل الأمثل لاستهلاكه الحالي والمستقبلي ، حيث يتاج له الاقتراض والإقراض .

2 – أن الفرد يعظم منفعته لفترة محددة بحياته المتوقعة.

3 – هناك توازن في الأسواق .

فنلاحظ من الفرضيات أن محور المادة هو الفرد و لهذا تبلورت نظريات تتبنى مفهوم المنفعة، الرفاهية، التوزيع، العمل، الدخل.... مستنبط أفكارهم من المجدد الاقتصادي كينز

ج–نظرية بروان Brown للاستهلاك[16]

يقترح بروان أن الأفراد يغيرون سلوكهم ببطء مما يدل على أن التغير في مستوى الاستهلاك بين فترتين زمنيتين يكون بنسبة ضعيف ، أي الانتقال من الاستهلاك الحالي للزمن (**T**) إلى الزمن الحاضر أو المستقبلي(T_1) يتماشى ببطء بسبب تأثير الاستهلاك للزمن(**T**) و معامل التأثير هذا يسمى **بمعدل التعديل**

[16] Bernier bernard, initiation à la macro-économique (paris, dund, 1984) page 107

دالة الاستهلاك التي يقترحها براون هي:

$$C_t = C_0 + bY_{dt} + dC_{t-1}$$

حيث: C_{t-1} الاستهلاك في الفترة السابقة

d : نسبة تعديل الاستهلاك

b : نسبة المخصصة للاستهلاك من الدخل الجاري

الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير: يفترض براون أن التعديل في الاستهلاك في المدى القصير لا يتغير ومنه نسبة التعديل تؤول إلى الصفر إذن نستطيع إهمالها $d=0$

$$MPC = (\Delta C_t / \Delta Y_t) = b$$

في هذه الحالة نقول أن بروان يتفق مع المفهوم الكينزي بخصوص الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير بمعنى ثبات المتغيرات الاقتصادية.

الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل : يفترض هنا حدوث تعديل في مستوى الاستهلاك مما يدل عن اختلاف نسبة التعديل من الصفر بمعنى $d \neq 0$

ويصبح الميل الحدي للاستهلاك على النحو:

$$MPC = (\Delta C_t / \Delta Y_t) = [b / (1-d)]$$

د-نظرية التنبؤات " KUZNETS "

لقد اهتم كينز بالعلاقة الموجودة بين الاستهلاك و الدخل، وقام بتفسير و تحليل هذه العلاقة نظريا ومنه فتحت الباب أمام الباحثين لتطبيق هذه الدراسات و لهذا اهتم " KUZNETS بدراسة العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الاهلية للتنبؤ بالاستهلاك الفردي في المستقبل عند مستويات الدخول المختلفة خلال فترة زمنية طويلة امتدت من 1829 الى 1938، وعند مقارنة هذه التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي في الماضي ظهرت عيوب على دالة الاستهلاك الكينزية تمثلت في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الأجل حيث أوضحت هذه الدراسة ثبات الميل المتوسط للاستهلاك إلى حد كبير رغم النمو السريع للدخل الشخصي المتاح.

ه- الاستهلاك عندة [17] MILTON FRIEDMAN

يفترض فريدمان

- استقلال تفضيلات المستهلكين، مما يدل على تصرفاتهم الرشيدة و يسعون إلى تعظيم المنفعة
- تخصيص الموارد المتاحة لديهم للإنفاق خلال فترة طويلة الأجل، عكس كينز.
- الاستهلاك دالة تابعة للدخل، و لكن يفرق ما بين ظروف التأكد و عدم التأكد مما يدل على تغير الدخل في ظل هذه الظروف و يتميز المستقبل بعدم التأكد و بذلك يتميز الاستهلاك بعدم التأكد أيضا مما دفعة فريدمان إلى التفرقة بين الدخل الدائم الذي يسود في ظروف التأكد و الدخل المؤقت يسود في ظروف عدم التأكد.
- حرص المستهلك على استقرار إنفاقه الاستهلاكي عبر الزمن، مما يدل على ثبات مستوى الاستهلاك للأفراد و العائلات، ومنه ترتيبات المستهلكين تكون تابعة لظروف التأكد أي الدخل الدائم
- ظروف عدم التأكد هي التي تدفع المستهلك لتكوين احتياطي لمواجه المستقبل مما تدفعه للادخار
- " وجود عادات استهلاكية من الصعب التخلي عنها بين فترتين زمنيتين متقاربتين، فاستهلاك الفترة الحالية مرتبط الى حد ما باستهلاك الفترة الماضية [18] "
- لا يوجد ارتباط بين المتغيرات الدخل الدائم و الدخل المؤقت و الاستهلاك الدائم و الاستهلاك المؤقت في الأجل القصير لكن التفرقة بين المتغيرات تكون في الأجل الطويل و تتميز بالاستقرار.

---

[17] Prix Nobel 1976 thèmes analyse de la consommation des phénomènes monetaires et de la complexité des politiques de stabilisation

[18] Liste l'épargne et l'épargnant paris dunod 1967 . page 103

و يلخص فريدمان فرضياته على الشكل

دالة الاستهلاك تابعة للدخل الدائم

[19] $C_{p1} = F(Y_{p1} , I)$

حيث

C_{p1} : الاستهلاك الدائم في السنة الأولى

Y_{p1} : الدخل الدائم في السنة الأولى

I : سعر الفائدة

كما تصبح دالة الاستهلاك في الأجل الطويل

[20] $C_{p1} = K(I , U) Y_{p1}$ 1

U : الميل الاستهلاكي

K : نسبة الاستهلاك إلى الدخل الدائم

اذن فريدمان يضع اهتمام كبير لنسبة الاستهلاك ، فهي التي تحدد القيمة المخصصة للاستهلاك الحالي و الاستهلاك المستقبلي (الادخار)، حيث تتأثر **K** بمعدل الفائدة أو الفرصة البديلة للاستهلاك و كذلك الميل المتوسطي للاستهلاك، أما الادخار فهو الباقي الغير المخصص للاستهلاك إضافتا إلى الدخل المؤقت ليصبح الادخار

$S = (1-K) Y_{p1}$ + **le revenu transitoire 2**

1-K : الباقي من نسبة الدخل الدائم

الدخل المؤقت أو العابر: le revenu transitoire

اعتمادا على الدالة الأولى و الثانية فاذا فرضنا ان المستهلك يتحصل دائما على ارتفاع في الدخل الدائم فان ذلك يدفعه الى زيادة الاستهلاك مما يعرقل الادخار و هذا راجع أساسا إلى تعود الأشخاص على الدخل الإضافي أو المؤقت و منه يخرج من

---

[19] مشكلة الادخار في مصر - الأبعاد - الأسباب - سياسة العلاج صفحة 65

[20] نفس المرجع صفحة 66

القاعدة التي تنص على ان انتقال الدخل الى مستوى اعلى ترفع الادخار من مبدا ان المستهلك ميو لا ته الاستهلاكية تكون اقل من الزيادة في الدخل.

ك-نظرية الاستهلاك عند y. duesneberry

نظرية الدخل النسبي

فرضياته

- يتوقع ديوز نبري ان الاستهلاك لا يتطور تناسبيا مع الدخل.
- الأفراد يحاولون الحفاظ على المستوى المعيشي الذي يتناسب مع مستواهم بالمقارنة مع الآخرين في نفس المستوى.
- الأفراد يملون إلى الاستهلاك عند زيادة الدخل أكثر من الادخار و الذي يوضحه الشكل الموالي.
- أن سلوك إنفاق الاستهلاكي يتجه إلى أن يكون مكتسبا بالعادة (habitual)

دالة المنفعة: تكون دالة المنفعة حسب دوزنبري DUSENBERRY " نسبية إلى مستوى إنفاق الاستهلاكي للآخرين على نفس السلع "[21]

$$U_i=U_i [C_i / \sum \alpha_{ij} C_j]$$

U_i : ترمز الى منفعة الشخص (i)

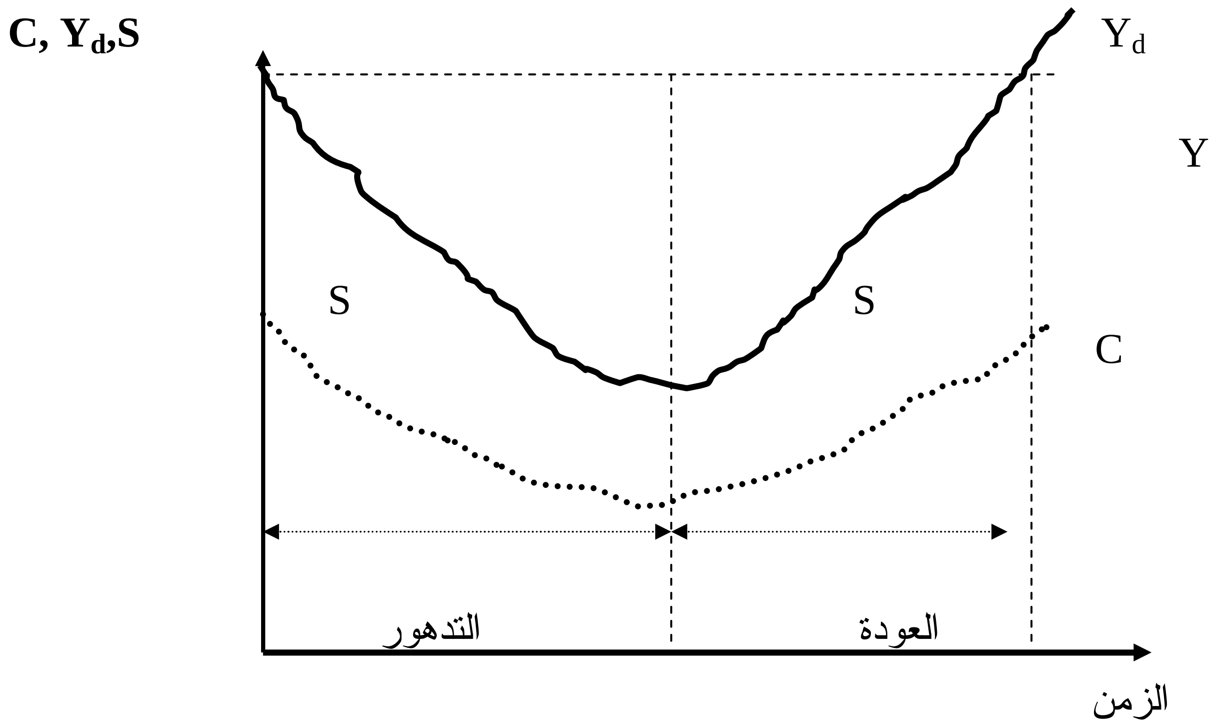
C_i : الانفاق الاستهلاكي للشخص نفسه

C_j : الانفاق الاستهلاكي للشخص (j)

α_{ij} : الوزن الذي يعطيه الشخص (i) لاستهلاك الشخص (j).

[21] مشكلة الادخار في مصر الأبعاد – الأسباب – سياسات العلاج صفحة 58

الشكل 2:يمثل نظرية الدخل النسبي



SOURCE : bernard bernier, y ves simon initiation a la macro economie, 8éme edition paris, page 107

ل- نظرية دور الحياة ando-modigliani

ظهرت هذه النظرية من طرف (195) modigliani-brumberg(1963) ando-modigliani

إن دالة الاستهلاك لهذه النظرية متعلق بالدخل حسب المفهوم النيوكلاسيكي بمعنى أن تصرفات الأفراد ترجع إلى مداخليهم، اما الافتراض التي تقوم عليه النظرية ان الافراد يخططون لاستهلاكهم و ادخارهم عبر فترات طويلة قصد توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال فترة سنوات حياتهم كلها، فاستهلاك عبر العمر يعود ينقسم إلى ثلاث فترات.الموضحة في الشكل أدناه مدة الشباب، مدة النشاط أو العمل ، مدة التقاعد.

وخلال هذه المدة سلوك المستهلك يتغير وفق الفترات التي يمر بها، فأولى فترات حياته يكون الدخل منخفضا الممثلة في المنطقة **A** فيلجا الفرد إلى الاقتراض معبر عنه بانخفاض في الممتلكات و يكون الادخار يساوي الصفر في هذه الفترة لعجز الدخل

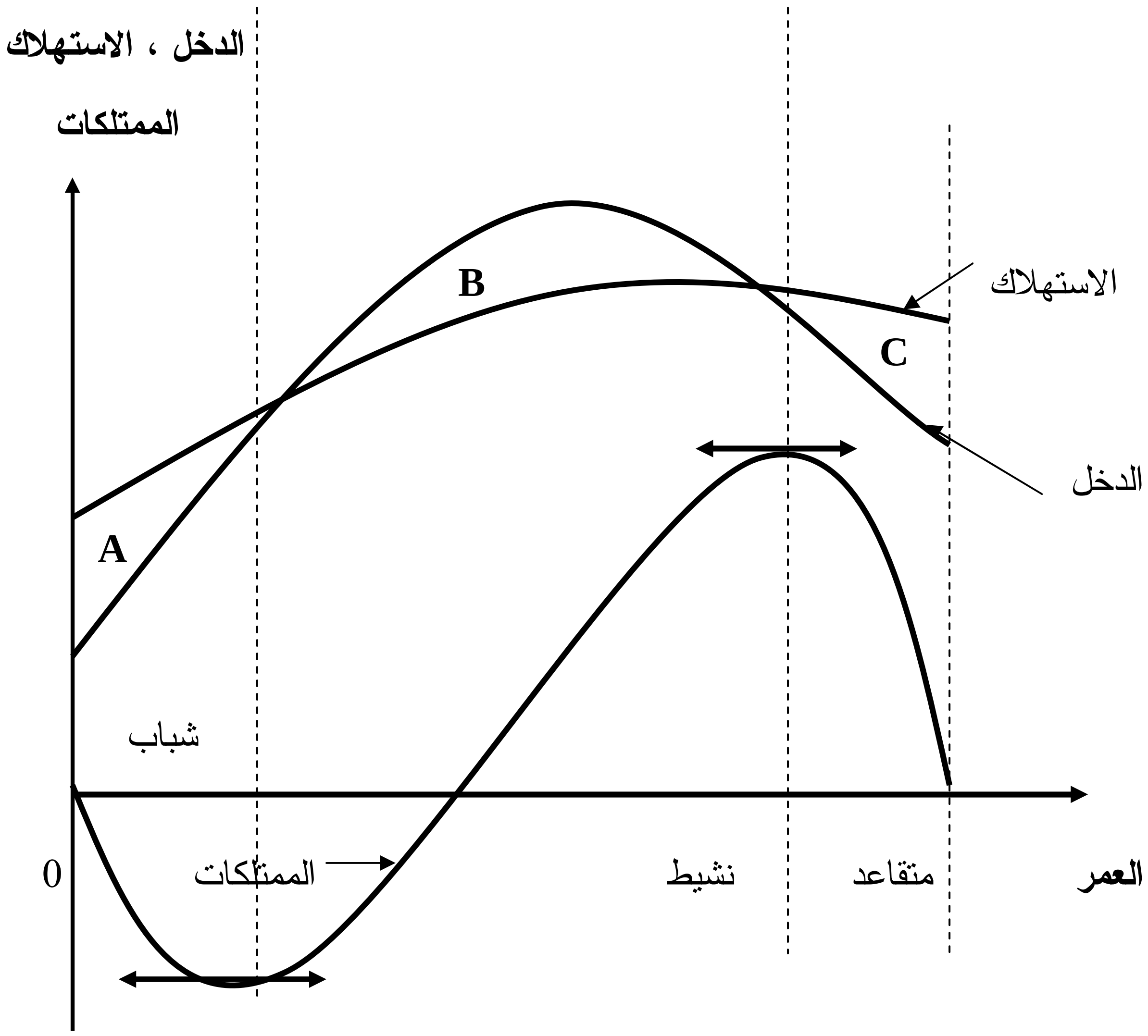
لتحقيق تكاليف المعيشة، أما في المنطقة **B** فيبدأ الفرد بتحصيل الدخل من النشاط الذي يقدمه و هنا **ando-modiglian** يقسم الفائض عن الاستهلاك الى جزئين

جزء الاول: يقدمه لتسديد الديون التي عليه التي يوضحها الشكل ارتفاع في الممتلكات

جزء الثاني: يقوم بتوفيره للسنوات القادمة بالاستثمار و هذا ما يلاحظ ارتفاع منحنى الممتلكات التي تدل على الاستثمارات او الادخار في المؤسسات الادخارية.

واخيرا المنطقة **C** التي تبدأ فيها فترة التقاعد حتى نهاية العمر و تتميز بانخفاض في الدخل لكن الفرد هنا يلجا إلى استهلاك الجزء الموفر لهذه المرحلة مما تدل على انخفاض في الممتلكات أي بداية استخراج التدريجي من الممتلكات إلى الاستهلاك.

الشكل3 : تمثيل بياني لدورة الحياة **ando-modigliani**[22]



[22] http://www.numilog.com/package/extraits_pdf/e28236.pdf

الافتراضات

1− مدة الحياة محدودة و دخل المستقبلي معروف **PMC=1**

2−السلوك الادخاري لكل فرد مستقل عن سلوك الاخرين

3− علاقة الاستهلاك بالدخل هي علاقة منعكسة، بمعنى انخفاض مستوى الاستهلاك الناتج عن انخفاض الدخل يتناسب بنفس بمستوى عن الزيادة في الدخل.

4− اختلاف بين السلع من حيث كونها جيدة او رديئة تشكل اختلاف في قدرة الإشباع حاجات الفرد.

5− تناسب مستوى استهلاك الأفراد مع نفس مستواهم الاجتماعي

6− سلوك الادخاري لا يتناسب مع نفس مستوى الاجتماعي، كل فرد أو عائلة لها قدرات ادخارية تختلف عن الاخارين.

7−العائلات يمكن تقدير حياتها[23]

$M= L(Y, r)$　　　　$M= KY$……………(1)

$I= I(Y , r)$……………………………………(2)

$S= S(Y, r)$……………………………………(3)

$S=I$　　……………………………………(4)

$Y = Py$……………………………………(5)

$y = f(N)$……………………………………(6)

$W = p\, f(N)$　……………………………………(7)

M : عرض النقود ، **Y** : الدخل النقدي ، **r** : معدل الفائدة .

I : الاستثمار الاسمي ، **S** : الادخار الاسمي ، **y** : الدخل الحقيقي.

N : عدد سنوات العمل ، **W** : معدل الثروة النقدي

23 http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/deux.pd

نستنتج من ذلك ان الاقتصادي **ando-modigliani** عبر عن نموذجه بثمن(08) متغيرات

(W ، N ، I ، S ، y ، M ، Y ، r) نلاحظ ان عدد المتغيرات هي ثمنيه 8 بينما عدد القيود سبعة 7 و لهذا قام بإضافة قيد جديد يدل على دالة الدخل أو الثروة النقدية على النموذج التالي.

$$\mathbf{W = a\, W_0} + b\, p\Psi^{-1}(N)$$ [24]

si b=0 et a=1, on est dans le cas keynesien.

si b=1 et a=0, on est dans le cas classique

أما دالة الاستهلاك فهي على الصياغة التالية

$$\mathbf{C = a\, W_R + b\, Y_L}$$ [25]

W_R : تمثل الدخل من الممتلكات

Y_L : دخل من العمل

وبذلك يقسم الميل الحدي للاستهلاك إلى جزأين متكاملين

الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن الممتلكات أو من الثروة

$$\mathbf{a = (\Delta C/ \Delta W_R)}$$

الميل الحدي للاستهلاك من دخل العمل

$$\mathbf{b = (\Delta C/ \Delta Y_L)}$$

إذا قمنا بربط الشكل البياني لــ **ando-modigliani** مع الميل الحدي للاستهلاك نستنتج ما يلي:

[24] http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/deux.pd

[25] سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية (الجزء الثاني . الكويت . 1994) ص 1068

في المنطقة **A** يكون فيها **b** $>$ **a** أي الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن الممتلكات اكبر من الميل الحدي الناتج عن العمل

في المنطقة **B** يكون فيها **b** $<$ **a**

في المنطقة **C** تكون فيها نفس حالة **A**

م–نظرية كالدور Nicholas Kaldor

يتفق كالدور kaldor مع كينز keynes و كلاكي kalacki لكن يختلف في كون انه يفترض حالة التشغيل الكامل التي تتساوى فيها الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي مستبعد في ذلك حالة الطلب الكلي الذي ينص عليه قانون ساي **la loi de Say** وبان الإنتاج الكلي محدود بسب الموارد المحدودة.

نموذج كالدور مبني على حالة توزيع المداخيل حيث يفترض أن الدخل ينقسم إلى قسمين حسب التقسيم الاجتماعي، طبقة العمال يكسبون دخولهم نتيجة القيام بالنشاط مقابل الأجر الذي يتقاضونه. أما المستثمرين أو الرأسماليين فيحصلون على دخولهم من الممتلكات في شكل أرباح. و بالتالي يصبح الدخل عبارة عن تجميع بين مداخيل الطبقتين.

$$\mathbf{Y = W + \Pi}$$ [26]

W : اجر العمال les salaires ، **Π** : الأرباح les profits

و تفترض النظرية أن العمال يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك مرتفع نسبة الى دخل العمل **W** ، بينما الراسماليين يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض نسبة الى دخل الاستثمارات أو الممتلكات **Π** ، يعني ان دالة الاستهلاك حسب المفهوم كالدور تكون على شكل:

[26] http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/kaldor.pdf

$$C = c_W Y_W + c_\Pi Y_\Pi \quad ....$$ [27]

ومنه تفرق نظرية كالدور بين الأفراد مشكل بذلك طبقتين، الطبقة الشغيلة و الطبقة الراسمالية، حيث c_W يدل على الميل المتوسط للاستهلاك للطبقة الشغيلة.

c_Π على الميل المتوسط للاستهلاك للطبقة الرأسمالية.

حيث $c_W < c_\Pi$ و مستقلين مع بعضهما البعض،

كما يفترض النموذج حالة التشغيل الكامل التي تتساوى فيها الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي معبر عنه رياضيا

$$\begin{cases} I = s_w W + s_\Pi \Pi \\ 0 \leq s_w < I/Y \leq s_\Pi \leq 1 \quad .... \end{cases}$$ [28]

يدل نموذج كالدور على ان الميل الحدي للادخار للطبقة الشغيلة اقل من الميل المتوسط للادخار بينما الميل الحدي للادخار للطبقة الرأسمالية تكون مرتفعة مما يدل على أن الاستثمارات ناتجة عن ادخار الطبقة الرأسمالية وهنا كالدور يعطي أهمية كبير لادخار الطبقة الرأسمالية لان إنشاء المؤسسات يحتاج إلى رأس مال كبير.

وفي سنة 1961 عالج كالدور نموذجه بخصوص الدخل حيث أدرك بأنه أهمل الفائدة من ادخار الطبقة الشغيلة Π_W ليصبح

$$Y = W + \Pi_W + \Pi$$

ر- **نموذج انجل Engel**

تعتبر دوال لنجل الخطوة الأولى و الأساسية في بناء النماذج القياسية الخاصة بالاستهلاك فقد قام الإحصائي الألماني " Engel Ernest "بدراسة تطبيقية لفترة ما بين

---

[27] سامي خليل، مرجع سابق صفحة 1101

[28] http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/kaldor.pdf

1821- 1926 حول إنفاق الاستهلاكي للأسر، كما يعتبر الاول الذي اظهر العلاقة الموجودة بين الاستهلاك و المستوى المعيشي و دراسة سلوكات المستهلك من خلال المخصصات الإنفاق الاستهلاكية كالمواد الغذائية، السكنات، الالسبة و الأحذية، ... حيث توصل إلى أن تغير في مستوى دخول الأسر أي كلما ارتفع دخل الأسر تتغير معه مخصصات الاستهلاكية من فئة إلى أخرى أي كلما ارتفع مستوى دخل الفئات تغير معه سلوك الاستهلاكي الذي يظهر على صيغة اختلاف في المخصصات إنفاق الأسر.

تعتمد دوال انجل على أن طلب المستهلك لأي سلعة أو مجموعة سلعية معينة يعتمد على" عدد من العوامل الكمية و النوعية منها دخل المستهلك و السعر المباشر للسلعة و الأسعار البديلة و المكملة لتلك السلعة أو أسعار السلع الأخرى، و كذلك ذوق المستهلك "[29] و فق هذا النموذج فان المستهلك يستند على ثلاث إجراءات لأدراك الذوق.

-" المعرفة: معرفة و تحديد الاحتياجات وفق إدراك المستهلك.

- التعرف على المشكلة : من اجل تحقيق التوازن المطلوب من خلال اشباع الاحتياجات.

-قرار الشراء:تقيم قرار الشراء سوف يقود الى سلوك قادم لان السلوك السابق سوف يؤثر بشكل كبير على السلوك المستقبلي للفرد، فاذا حقق هذه المجاميع السلكية الرضا و الإشباع سوف يقوم بتكرار "[30] .

لهذا انجل يعبر عن دالة المستهلك بتلك العوامل المتعلقة بها.

$$Q_i = f_i\left(p_1; p_2; .... p_n; R; H\right)$$ [31]

حيث

Q_i: يمثل الكمية المطلوبة من السلعة

R : يمثل دخل الأسرة.

---

[29] Pierre bachoc ; la consommation et l'équipement des ménages ; paris page 164

[30] سلوك المستهلك، الأردن- عمان، الطبعة الأولى 2001، صفحة 30

[31] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب، دار المناهج، عمان، صفحة 84

i : يمثل المجاميع السلعية

p_i : يمثل سعر السلعة i

H : تمثل أذواق المستهلك.

ومن هذا العلاقة يفترض كذلك انجل Engel ثبات العوامل النوعية منها ذوق المستهلك، مستوى الثقافي، الجنس، المستوى الاجتماعي... خلال فترة الدراسة و بذلك تبقي دالة المستهلك خاضعة للعوامل الكمية منها السعر و دخل المستهلك الذي يعبر عنه بإجمالي إنفاق على المجاميع السلعية.

الاستهلاك في المدى الطويل[32]

Kuznets : يفترض كوزنات ان الاستهلاك في المدى الطويل بالنسبة للدخل المخصص للاستهلاك يبقى ثابت، لان الارتفاع في الدخل يفسره من ناحية اخرى ارتفاع متوازي في الاستهلاك مما يدل على ان العائلة ليس بحاجة الى الاشباع و انما استهلاك سلع و خدمات ذات الجودة العالية.

Duesenberry : أعطي ديزنبري اهتمام كبير للعوامل النفسية في المدى الطويل بالنسبة لدالة الاستهلاك، حيث وضح بان التقسيم الاجتماعي " الطبقات الاجتماعية " يترك اثر التقليد أسلوب العيش من طرف الطبقات الدنيا للطبقات العليا و هذا الأخير يرفعون من مستواه

Milton friedman : تقسيم فريدمان للدخل يفسر به بان الاستهلاك دائما يرتبط بالدخل فهنا تكون النظر للدخل المستقبلي بدل الدخل الحالي، اذن نلاحظ كذلك تكور الأعوان الاقتصادية فالدخل الدائم الذي يفسر به فريدمان سلوك المستهلك يتحدد من

[32] http://geronim.free.fr/ecogene/bts1/pdf/fonctionconsokeynes.pdf

طرف تطور الأعوان الاقتصاديين بفضل الدراسات، المهارات compétences ، الاحترافية professionelles ، الممتلكات patrimoine .....

- ✓ الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل يساوي الواحد
- ✓ انطلاق دراسته من مفاهيم كينز و كون التشغيل الكامل

Modigliani : يفرض أن دور الحياة الاستهلاكية للأعوان الاقتصادية تتميز باختلاف الفترات خلال حياتها، الحياة فتية jeune تتميز بدخل ضعيف و فترة العمل أو النشاط الذي ترتفع فيها الدخل و الادخار ثم بعد ذلك فترة التقاعد تتميز بانخفاض في الدخل الذي يعوضه بانخفاض في قيمة الادخار. وهذه الفترات يفترض Modigliani أن الاستهلاك خلال الحياة مستقر و سلوك الادخاري متعلق بفترة النشاط

الانتقادات الموجة

1 الانتقادات الموجهة لنظرية كينز[33]:

- ✓ أن نظرية الدخل المطلق تقضي باستقرار المتوسط الاستهلاكي **APC**
- ✓ أن الميل الحدي للاستهلاك **M PC** لا ينخفض بل يكون ثابتا، حيث نلاحظ ان وجود الإنفاق الاستهلاكي المستقل أو الاستهلاك التلقائي C_0 هو المسبب من وجهة نظر الرياضيين لأنه يجعل نظرية الدخل المطلق لا ينطبق عليها نماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية و تبقى صالحة فقط باستعمال الإحصائية المقطعية على المدى القصير، دراسة كل عامل على حدى.

الانتقادات الموجهة لــ James Duesenberry

- ✓ ينطلق مفهوم نظرية الدخل النسبي من المفهوم الكينزي" نظرية الدخل المطلق "
- ✓ تهتم بالمتغيرات النوعية عندة تحليل سلوك المستهلك منها العادات، التقاليد، المحاكات....

[33] نظرية الاقتصاد الكلي الحديث ، الكويت ، 1994 صفحة 1053

- عدم قدرة الطرق الإحصائية تقدير و تحليل المتغيرات النوعية بطريقة أكاديمية مثل نماذج الاقتصاد القياسي، السلاسل الزمنية.

الانتقادات الموجهة لنظرية Milton friedman :

- " عدم واقعية الافتراض الخاص بارتباط بين الدخل العابر و الاستهلاك العابر أو الاستهلاك المؤقت [34]".
- يفترض فريدمان أن **الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن الدخل العابر يساوي صفرا** بسبب خضوع سلوك المستهلك للدخل الدائم فقط، لكن واقعيا لا يفرق المستهلك بين الدخل الدائم و العابر، فكلها يمثل دخل بالنسبة أليه.
- " توصل فريدمان أن الميل المتوسط للاستهلاك في الأجل الطويل يكون واحدا عند الاسر [35]" في هذا الاستنتاج يستبعد فريدمان سلوك الادخاري للأسر أي **1=APC** يدل على أن الاسر تقوم بانفاق جميع دخلها على الاستهلاك مهما يكن دخلهم، لكن الاغنياء يملون الى الادخار اكثر من الاستهلاك عندة ارتفاع مداخليهم.
- لم يعالج فريدمان سلوك المستويات الاجتماعية

الانتقادات الموجهة لـــ نظرية دورة الحياة " ando-Modigliani "

- الأفراد غير متاكيدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم
- –الفرد لا يستطيع تقدير مقدار الدخل الذي يمكن أن يتحصل عليه بالضبط الناتج عن العمل
- يفترض النموذج على عملية التخطيط للمدى الطويل، و اذا أسقطنا نفس الافتراضات على المدى القصير فانه لا يمكن أن تفسر سلوك المستهلك أو سلوك الادخار أو الدخل للأفراد، فكثير من الحالات

الانتقادات الموجهة لـــ kaldor

[34] مشكلة الادخار في مصر، محمد عبد الغفار، إصدار 1998 صفحة67

[35] نفس المرجع

يفترض الاستقلالية بين استهلاك العمال و استهلاك الطبقة الرأسمالية، مما يدل على استقلالية الدخل لكلهما، لكنه متناقض من كون دخل الطبقة الرأسمالية هو تركيب بين رأسمال و العمل، و ارتفاع دخل الطبقة الرأسمالية يدل على استمرارية المؤسسات و يكون ذلك في حدود غياب المنافسة و انخفاض تكاليف الإنتاج الناتج عن انخفاض اجر قوة العمل مستبعد تطور المستوى المعيشي للمجتمع و هذا مناقض للواقع.

عملية اتخاذ القرار

يربط مفهوم سلوك المستهلك بالمفهوم التسويقي الذي ينص على أن المهمة الأساسية للمؤسسات هي تحديد حاجات و رغبات المستهلكين، ومن هذا المنطلق تدرس درجة الاشباع احتياجات و رغبات المستهلكين و كذلك تفضيلاتهم التي تدفعهم في اتخاذ القرار كما يدخل في اتخاذ قرار شراء سلعة او خدمة مجموعة من العوامل منها: أفراد الأسرة، البيئة التي يعيش فيها هذه الأفراد، العادات و التقاليد

وإذ نظرنا إلى منطلق المدرسة الحدية انها تعتبر لكل فرد نقطة إشباع تحدد حسب الكميات المستهلكة

من السلع و تمثل بذلك كل سلعة قيمة من المنفعة وتختلف من فرد إلى أخر بصيغة حدية أو تناقصية

ومن رواد المدرسة النيوكلاسيك (jevons;walras;mershall;.............) تبلور فكرة قياس المنفعة من خلال عدد الكميات السلع في الزمان المحدد التي تعتبر وحدة القياس للمقارنة فمثلا اذ قمنا بدراسة مستهلك [36]، مثلا المستهلك يحضر خطة لشراء سلع استهلاكية لتكن (x_1; x_2;x_3;x_4.........) وأمام هذه التوليفة يتقيد اختياره كذلك بأسعار الجارية

تعتمد النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية على التعريف بحقوق الميزانية الضرورية لتحديد توازن المستهلك

[36] Les grandes théories économiques page48

المبحث الرابع: تطور مفهوم تحليل الوحدوي للسلعة

يعتمد كل فكر على وحدة تحليل تسود عمق توجهه، و على غرار جميع العلوم تشهد العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصادية تطور في الفكر التحليلي، فاذا ربطنها كل مرحلة بالعنصر المسيطر عليه فإننا نقسم تطور الفكر الاقتصادي على ثلاث مدارس، المدرسة الكلاسيكية التي ساد فيها نظرية القيمة، و المدرسة النيوكلاسيكية التي ساد فيها نظرية المنفعة، أما الوجه الحديث يختلف عليهم.

1-***نظرية القيمة***

كان أول من ناقش ظاهرة القيمة هو ادم سميت Adam Smith عام 1776، معبر بذلك أن أي سلعة من السلع لها قيمتين، "قيمة استعماليه و التي تبين قدرة السلعة على إشباع حاجات الإنسان مما يحصل على منفعة استعمالية للسلع و قيمة تبادلية هي قدرة السلعة على التبادل مع غيرها من السلع تعرف عادة بالسعر وهذا النوع من القيمة تحدده عوامل موضوعية خاصة بقوى السوق [37]" و استخرج من نظرية القيمة مفهومين أساسين

1-1مفهوم قيمة العمل:من رواد هذا الفكر (Karl Marx, David Ricardo) و تقوم على أساس أن قيمة أي سلعة تتحدد من وراء قيمة العمل المبذول

1-2مفهوم نفقة الإنتاج: ذهب (J.S.Mill) إلى تحديد قيمة السلعة أكثر من مفهوم قيمة العمل و بذلك اهتم بنفقات الإنتاج مؤكد أن قيمة السلعة تدل على ما ينفق على جميع عوامل الإنتاج و هو الدافع التي تتحدد به قيمة أو سعرها

ان مفهوم نظرية القيمة يرتكز على دراسة المنتج إذن يعتمد على وحدة تحليل العرض و لا تقوم على أساس وحدة تحليل الفرد أو بصفة أدق المستهلك مهمل في ذالك جانب الطلب، و لهذا أدت إلى عجز في تفسير قيمة السلعة الخاضعة لقوى السوق.

و لا يمكن للقيمة الزائدة أن تنجم عن تداول البضائع لأن هذا التداول لا يعرف سوى تبادل أشياء متعادلة، و لا يمكن لها أيضا أن تنجم عن ارتفاع الأسعار لأن الخسائر و الأرباح لدى كل من الشارين و البائعين تتوازن،

[37]مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي- الطبعة الأولى 2005 ، صفحة 41

2-***نظرية المنفعة***

استمرت نظرية القيمة سيطرتها على الفكر الاقتصادي، حتى ظهور نظرية المنفعة "على يد (Jevons, william stanely, menninger , walaras, le'on)

فقد توصل هؤلاء إلى نتيجة واحدة ان قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها، و قد فرقت المدرسة النمساوية بين نوعين من المنفعة: المنفعة الكلية التي يحصل عليها الفرد من استهلاكه لكمية معينة من السلعة، و المنفعة الحدية التي يحصل عليها الفرد باستهلاك أو إضافة وحدة واحدة من وحدات هذه السلعة، كما تربط المدرسة النمساوية المنفعة الحدية بأنها العنصر المحدد للقيمة و ليس المنفعة الكلية[38]" و منه بدا تحليل قيمة السلع على أساس منفعتها و على الرغم من ذلك استطاعت أن تفسر العديد من ظواهر المحددة لقيمة السلعة أو الأشياء على غرار نظرية القيمة، مثلا إذا أخذنا سلعة متوفرة بكثرة فان قيمتها أو سعرها لدى المستهلك ينقص بسبب أن المنفعة الحدية تتناقص أو تتناسب عكسا مع الكميات التي يستهلكها المستهلك، لكنها تهمل جانب تحليل العرض أو' المنظم l'entrepreneur '

3- **الوجه الحديث للقيمة**

منذ بداية سنة 1960 بدأت تأخذ البيئة environnement مكانة هامة في الساحة السياسية و الاقتصادية، نظرا للمشاكل المتزايد للمسائل التلوث البيئي، و بذلك بدا الاهتمام بدراسة العلاقة المباشرة من اجل تخفيض هذه المشاكل.

المفهوم الحديث لقيمة السلع لم يدرج في المدرسة الكلاسيكية التي اعتمد على نظرية القيمة كما نقسم المدرسة النيوكلاسيكية الى طائفتين القديمة التي اعتمدت على نظرية المنفعة و الحديثة، لكن المفهوم الحديث لقيمة السلع و الخدمات جاء مكمل للمفاهيم السابقة بمعنى التطرق إلى العناصر التي لم تدرج، منها دراسة المحيط على انه سلعة.

البيئة أو المحيط (environnement):" يعرف على انه سلعة جماعية أو أصول طبيعية تقدم خدمات للإنسان و يحصل من وراء هذه الخدمة على منفعة و بذلك تدخل البيئة أو المحيط في قائمة السلع و الخدمات الاستهلاكية للفرد منها المباشرة مثل(النزهة في

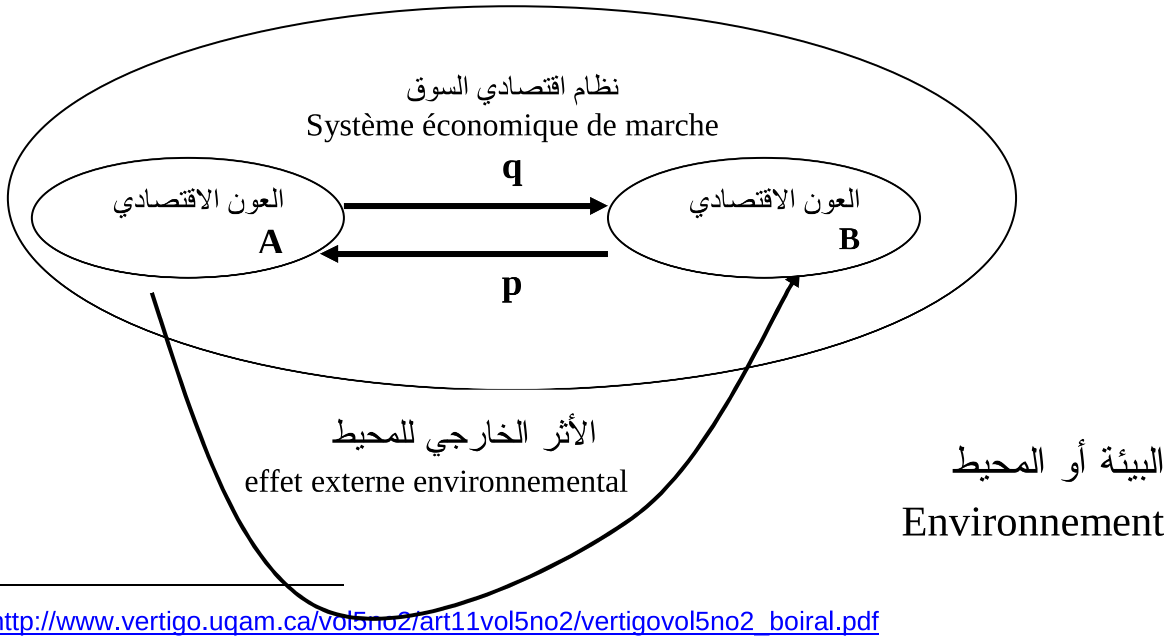
---

[38] نفس المرجع السابق صفحة 44

المناطق الطبيعية، الهواء، درجة الحرارة و الرطوبة، ....) و أخرى غير مباشرة تستهلك بعد القيام بعملية التحويل عليها أي بعد مرورها على مراحل التصنيع أو التحويل مثل(الزيوت الطبيعية، الخشب، ....)و تعد من الاحتياطي المصادر الطبيعية المحدودة [39]".

و لهذا اقتصاد البيئة يبحث عن المنفعة الجماعية للسلع مابين كل الأعوان الاقتصاديين مما دفع إلى دراسات الميدانية بإدخال تخصصات حديثة تربط بين الاقتصاد و باقي العلوم مثل البيواقتصاد.....................، وظهور مفاهيم حديثة تندرج من ضمن المفاهيم المؤسساتية التي تنضم العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين و البيئة المحيطة بهم منها[40] و لهذا فان الشكل الموالي يبين جانبين اقتصاد السوق الذي يدل على توازن بين العرض و الطلب بين الأعوان الاقتصادية و الجانب الأخر المحيط أو البيئة الذي يدل على الاثر الضار للعون الاقتصادي و الذي يوضحه

الشكل 4: العلاقة بين الأعوان الاقتصادية و المحيط[41]



[39] http://www.vertigo.uqam.ca/vol5no2/art11vol5no2/vertigovol5no2_boiral.pdf

[40] **1-**La theorie de droit de propriété car elle met en évidence les liens entre incitations et institutions.**2-** La théorie de public choice dans la mesure ou elle s'intéresse aux institution qui gouvernent la prise de décision des bureaucrates et officielles.**3-** La théorie autrichienne pour l'intérêt qu'elle porte a la production et a la dissémination des informations et pour la place centrale accordée à l'entrepreneur dans le processus de décision

[41] chttp://www.vertigo.uqam.ca/vol5no2/art11vol5no2/vertigovol5no2_boiral.pdf

3-1 كيفية تقدير القيمة الاقتصادية:

لأول مرة مكنت نظرية القيمة الاقتصادية من دراسة منفعة و الأضرار السلع التي تدخل في استهلاك الموارد الطبيعية و يتم تمييز بتقسيم القيمة الاقتصادية إلى قيمتين

"الأولى القيمة الاستعمالية و هي سلع و خدمات توجه لاستعمالات محددة

الثانية قيمة غير استعماليه و تمثل البيئة أو المصادر الطبيعية مثل(مواد غابية، كائنات حيوانية و نباتية، المياه....) و أخرى تدخل في قيمة الخدمات الغير المباشرة مثل النشاطات السياحية [42]" و لهذا يتم تقدير القيمة الاقتصادية بإدخال قيمة الأضرار البيئية التي تحدث وذلك باستعمال طرق تقييم مالي للآثار مثلا حساب قيمة الأضرار التي تسبب فيها مصنع الاسمنت في ولاية الشلف نذكر منها، إتلاف الأراضي الناتج عن المواد الكيماوية المنبعثة منه، و كذلك تضرر السكان المجاورين للمصنع مما أدى إلى ظهور أمراض مزمنة و لهذا النظريات الحديثة تدرس العلاقة بين القيمة الاستعمالية و الغير الاستعمالية على غرار المفاهيم السابقة مثلا اذا اخذنا نظرية تكاليف الصفقات لـــ caose يبني نظريته على أساس المورد أو المصدر source و الضحية victime

عيوبها

*حساب الأضرار بعد حدوثها و ليس قبلا

*تأخذ الصيغة الكلية بمعنى قيمة الأضرار الإجمالية التي تسببها مثلا مصنع لصناعة الخشب و لا تحسب قيمة الوحدة الواحدة للشجرة المستعملة بل الكمية الإجمالية أو نقول كذلك مثلا حساب قيمة الضرر الذي تسببه إنتاج كيس أو طن من الاسمنت

* لم تحدد الآليات التي يجب أن تنسب إلى الضرر كان نقول المستثمر هو الذي يتحملها أم المستثمر و المستهلك معا.

[42] **http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche1b.htm**

خلاصة:

كما هو معلوم، فان الاستهلاك يحتل مكانة هامة وسط المواضيع الاقتصادية، و وسط العائلة أيضا، فهو من المواضيع الإستراتيجية التي تعتمد عليها الشعوب و الحكومات و يخطط و يتنافس من اجلها المؤسسات، فكل مؤسسة تحاول أن تفرض وجودها عن اكتساب المستهلك، و بذلك تحول الاهتمام الاقتصادي لدراسة و تحليل الأفراد منه سلوك الاستهلاكي، سلوك الادخاري إلى غيره.

الفصل الثاني

توازن اسواق الفرد

مقدمة الفصل الثاني

نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل توازن سوق السلع و سوق العمل، و هذا راجع للأهمية هذين العنصرين بالنسبة للمستهلك و كذلك لوجود التكامل الكبير بينهما، محاولين في ذلك إعطاء شرح وافر من المفاهيم المتعلقة باستقرار التوازن، كما نحاول أن نقدم عنصر تحليل بعض العوامل المؤثرة على تغير الأسعار و كذلك إجراء مقارنة مع مختلف البلدان كالمغرب العربي مثلا، من اجل المقاربة بين مستويات الاستهلاك.

المبحث الأول: توازن سوق السلع و سوق العمل

ا-توازن سوق السلع و الخدمات

نتطرق في هذا المبحث عن كيفية توازن أسواق المستهلك ؟

تطرقت النظرية الاقتصادية إلى عددت توازنات مختلفة للأسواق و كلها تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرارات الفرد و يكون المستهلك نمط سلوكيا حسب هذه المتغيرات ، لكن الفرد أو الشخص يتعامل و يهتم كثيرا بسوق العمل لأنه يعبر عن معظم مداخيل العائلات و يعبر كذلك عن مستوى رفاهية العائلات و الأفراد في البلد و إمكانية المقارنة بين مستوى رفاهية مختلف البلدان، و سوق السلع و الخدمات الذي يلبي الحاجات الأساسية للمستهلك و العائلات من السلع و الخدمات، و إذا أخذنا الأسواق الأخرى مثل سوق رأسمال فانه لا يتعامل معه أغلبية الأفراد أو العائلات فإذا فرضنا مثلا ارتفاع في معدل الفائدة فلا يكون في موضع اهتمام جميع العائلات، لكن إذا حدث ارتفاع في أسعار بعض السلع الضرورية مثلا فإننا نلاحظ أن جميع الأفراد يتأثرون على جميع مستوياتهم و ذلك برفع مخصصات الإنفاق لهذه السلع و إذا لم يكن في مقدرته رفع المخصصات فانه يقوم باعدت توزيع على حسب الأسعار الجارية حيث انه يخفض من الكميات التي ارتفعت فيها الأسعار و يزيد إنفاق على السلع الأخرى التي تحافظ على توازنه و تلبي احتياجاته.

المطلب الأول: بعض المفاهيم المتعلقة بالسوق و التوازن

1- "مفهوم الطلب: يعرف الطلب بأنه عبارة عن الكميات من السلع أو الخدمة التي يرغب المشترون أو المستهلكون في شرائها بأسعار جارية في السوق خلال نفس الفترة الزمنية و في سوق معين و مكان معين، بحيث تكون للمستهلك عنصرين هما:

1- الرغبة 2-القدرة

2- مفهوم العرض: يقصد بالعرض الكمية التي يعرضها المنتجون للبيع في السوق من سلعة معينة عندة ثمن معين ، و في فترة زمنية معينة. و تعتمد دالة العرض على سعر السلعة و تكاليف الإنتاج[1]".

[1] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي – حربي محمد عريقات؛ دار وائل للنشر و التوزيع؛ طبعة 2005 ؛ صفحة51

3- مفهوم السوق:" هو عبارة عن تنظيم أو ترتيب يتفاعل في إطاره العارض و الطالب، أو الباعة و المشترين، فيقررون من خلال هذا التفاعل و هو العنصر المهم تحديد مستوى أسعار السلع و الخدمات [2]" و خلالها تفاعل البائعون والمشترون ينتج تحديد سعر السلع حسب الكميات المعروضة والمطلوبة، كما يتحدد السعر حسب كميات السلع و الخدمات المتداولة في السوق بتناسب عكسي أي عند زيادة الكميات ينخفض السعر، بسب المنفعة الحدية المتناقصة للمستهلك.

4- مفهوم أخر للسوق:إذاً السوق هو آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الناس والأنشطة ومنشآت الأعمال من خلال نظام تتلاقى فيه قوى العرض والطلب وتتحدد بذلك الأسعار للعمالة، للمنتجات، أو للنقود. فالسوق ليس من فعل فرد ولا من عمل مؤسسة، ويمكن للسوق أن يكون مكاناً مادياً أو الكترونياً.

المطلب الثاني: آليات توازن سوق السلع

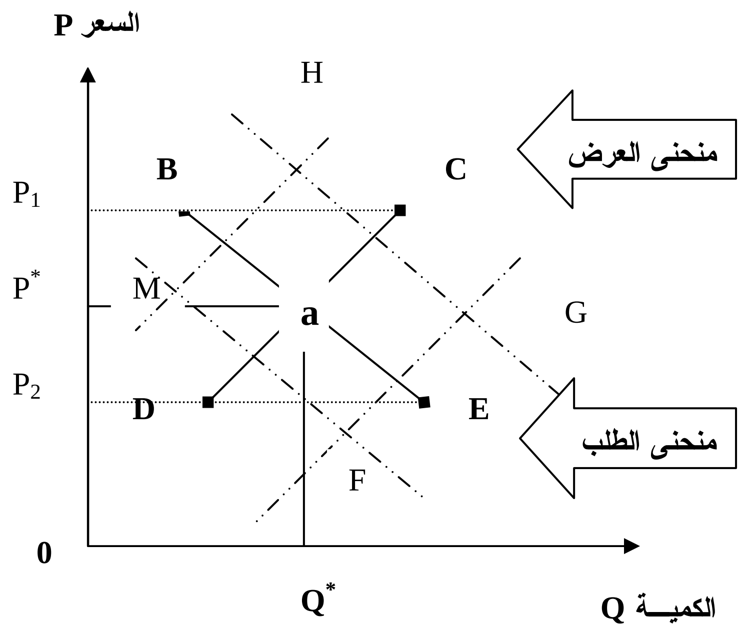
1-توازن السوق

يتحدد التوازن بتفاعل بين العرض و الطلب ليتقاطع عندة موضع تعرض فيه سعر السلعة،و في حالة قيام المنافسة يكون التوازن مرن يتفاعل معه العرض و الطلب و يتغير بموجب هذا التفاعل موضع سعر السلعة و تسمى هذه المواضع بنقطة التوازن أو السعر التوازني ، و الموضع الذي تم الوصول إليه لن يوجد حافزا للابتعاد عنه ما لم تحدث مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك، وتدل هذه الوضعية في الاقتصاد على" أن الكمية المطلوبة في السوق خلال فترة زمنية معينة تتساوى مع الكمية المعروضة في نفس الفترة [3]" و نوضح ذلك من خلال الشكل الموالي.

[2] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي – حربي محمد عريقات؛ دار وائل للنشر و التوزيع؛ طبعة 2005 ؛ صفحة219

[3] نظرية السعر و استخداماتها، ترجمة ضياء مجيد الموسوي،ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 1991

الشكل5: توازن بين العرض و الطلب



نلاحظ من الشكل أن النقطة **a** تمثل نقطة التوازن أو نقطة التعادل بين الطلب و العرض ، و توضح توازن بين الكمية المطلوبة من طرف المستهلكين و سعر عرضها من قبل المنتجين ، فإذا ما حدث أي اختلال في الوضع التوازني تباعا للظروف المحددة للعرض و الطلب فان سعر التوازني سوف يتغير بالارتفاع أو الانخفاض حسب النقاط الموضحة في الشكل أعلاه

إن نقطة التوازن لا تكون دائما مستقرة فيوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغير وضع توازنها حسب النقاط الموضح في الشكل، تدل على تغير الوضع التوازني في السوق ليترك أثره إمـــا بارتفاع الأسعار أو انخفاضها، حيث تعمل التغيرات التي تحدث على العوامل المحددة للطلب و العرض ، إلى تغيير التوازن القائم. ويمكن تصنيف التغيرات التي تطرأ في السوق الى:

1- تغير وضع التوازني بسبب التغيرات التي تحدث على العوامل المحددة للطلب و ثبات الأخرى، و بذلك يتغير محور الطلب موازيا على المحور الثابت للعرض بارتفاع أو الانخفاض ليحقق نقطة التوازن الجديدة على التوالي (C و D).

2- تغير وضع التوازني بسبب التغيرات التي تحدث على العوامل المحددة للعرض و ثبات الأخرى. ;و بذلك يتغير محور العرض موازيا على المحور الثابت للطلب بارتفاع أو الانخفاض ليحقق نقطة التوازن الجديدة على التوالي (E و B).

3- تغير وضع التوازني بسبب التغيرات التي تطرأ على العوامل المحددة لكل من الطلب والعرض معاً أي في آن واحد، إما أن يكون هذا التغير في نفس الاتجاه أو متعاكسين أو لا تتغير نقطة التوازن إذا كان التغير النسبي لكل من العرض و الطلب متساوي، أما إذا أخذنا اختلال في حجم التغير بين العرض و الطلب فهنا تتشكل بذلك أربع زوايا تحقق موضع التوازن (F ، G ، H ،M)، فإذا أخذنا مثلا ارتفاع في الطلب اكبر من ارتفاعه في العرض يحدث توازن في زاوية G ليكون سعر التوازني اقل من سعر توازن الأصلي **a**.

و نلخص حالات تغير كل من العوامل المحدد للعرض و الطلب في الجدول الموالي:

نقطة توازن السعر	العرض ثابت	العرض مرتفع	العرض منخفض
الطلب ثابت	a	e	b
الطلب مرتفع	c	زاويـــة G	زاويـــة H
الطلب منخفض	d	زاويـــة F	زاويـــة M

2-دراسة استقرار التوازن

يتميز السوق السلع و الخدمات كثير بعدم استقراره و ينعكس هذا على الأسعار المعروضة في السوق بتناوبها بين الارتفاع و انخفاض أسعارها مع مرور الزمن، فالتوازن إما أن يكون مستقرا بثبات العوامل المؤثر على الطلب و العرض أو غير مستقر و هنا يكون التغير أحيانا من جانب الطلب و أحيانا أخرى من جانب العرض، كما يمكن أن تتدخل عوامل أخرى لتأثير على سعر التوازن منها

-التدخل الحكومي كثيرا ما يحاول ترجيح الأسعار إما برفعها أو تدنئتها و نلاحظه كثيرا في" أسواق المنتجات الزراعية حيث يكون سعر السوق غير مشجع للمنتج فتتدخل الحكومة برفع السعر فوق سعر التوازن رغم بقاء ظروف الطلب و العرض على ما هي عليه ثم تتخلى عن السوق [4]" أو تتدخل برفض حد أدنى أو أعلى لسعر السلع.

- يؤثر سعر الصرف على المعاملات التجارية و بالخصوص المنتوجات المستوردة من الخارج حيث كثير ما تتغير لظروف خارجية منها تغير في سعر الصرف أو تغير أسعارها في الأسواق العالمية. ونفسر التغيرات التي تطرأ على الأسعار بالنموذج التوازن العنكبوتي

2-1 التوازن العنكبوتي

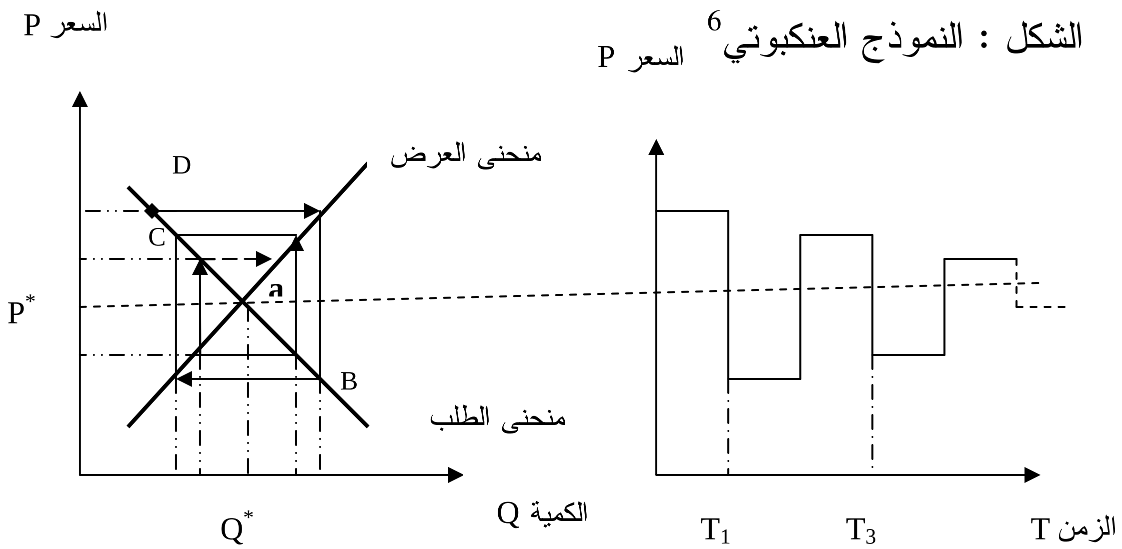
يساعدنا هذا النموذج على التفرقة بين التوازن السوقي المستقر و غير المستقر، و يعتبر هذا النموذج من ابسط صور التحليل، حيث يفترض النموذج العناصر التالية[5]:

1-ضرورة إدراج متغير الزمن في عملية التحليل الاستقرار

2-الكمية المعروضة من السلع في فترة زمنية مـــا تتحدد على أساس السعر الذي ساد في الفترة السابقة لها.

- استقرار الأسعار على حسب العوامل المؤثر من الطلب أو العرض أو معا.

كما نوضح عملية تغير استقرار الأسعار إتباعا لتغير عوامل العرض و الطلب في الشكل الموالي الشكل : النموذج العنكبوتي[6]



[4]الاقتصاد التحليلي ، الدكتور نعمة الله نجيب ، الناشر جامعة الإسكندرية، طبعة 2002، صفحة 98

[5] نفس المرجع صفحة 102

[6] نفس المرجع السابق، صفحة 107

يسود هذا النوع كثيرا المنتوجات الزراعية لعدم استقرار أسعارها لأنها تتميز بـــ

- ✓ غالبية المحاصيل الزراعية تتميز بالفصلية حيث تتغير أسعارها باختلاف الفصول.
- ✓ تتغير أسعارها وفق تغير الطلب و العرض معا، مثلا انخفاض في المنتوجات أو ارتفاع في الطلب مثل الأعياد أو الاحتفالات...
- ✓ أسعارها تتغير تقريبا يوميا أو أسبوعيا أو شهريا بسبب العلاقة ما بين العرض و الطلب.
- ✓ واسعة الاستهلاك من طرف العائلات
- ✓ أسعار المنتوجات الزراعية من بين العوامل التي تدفع بزيادة او ابتعاد المزارعين عن هذا المنتوج في الفترة الموالية.

شرح النموذج

لنفرض أن الوضع التوازني هو مركبات النقطة (a) لمنتوج زراعي و حدث تغير في الأسعار بسبب العوامل المؤثرة من العرض أو الطلب أو عوامل خارجية أخرى، فان السعر إما أن يرتفع أو ينخفض، و لنفرض أن السعر ارتفع إلى الموضع(C أو D) عندها يتشجع الفلاحين على تخطيط لإنتاج الكمية (B) في الموسم الموالي، لكن موضع الكمية(B) يستقر عندها السعر اقل من (a و Cو D) أي أنها تباع بأقل من سعر الفترة السابقة، فهنا يتشكل حالتين

الأولى موضع سعر النقطة (B) يمكن أن يحفز الاستهلاك مما يساهم في رفع الطلب ليعود استقرار السعر عندة النقطة (a)

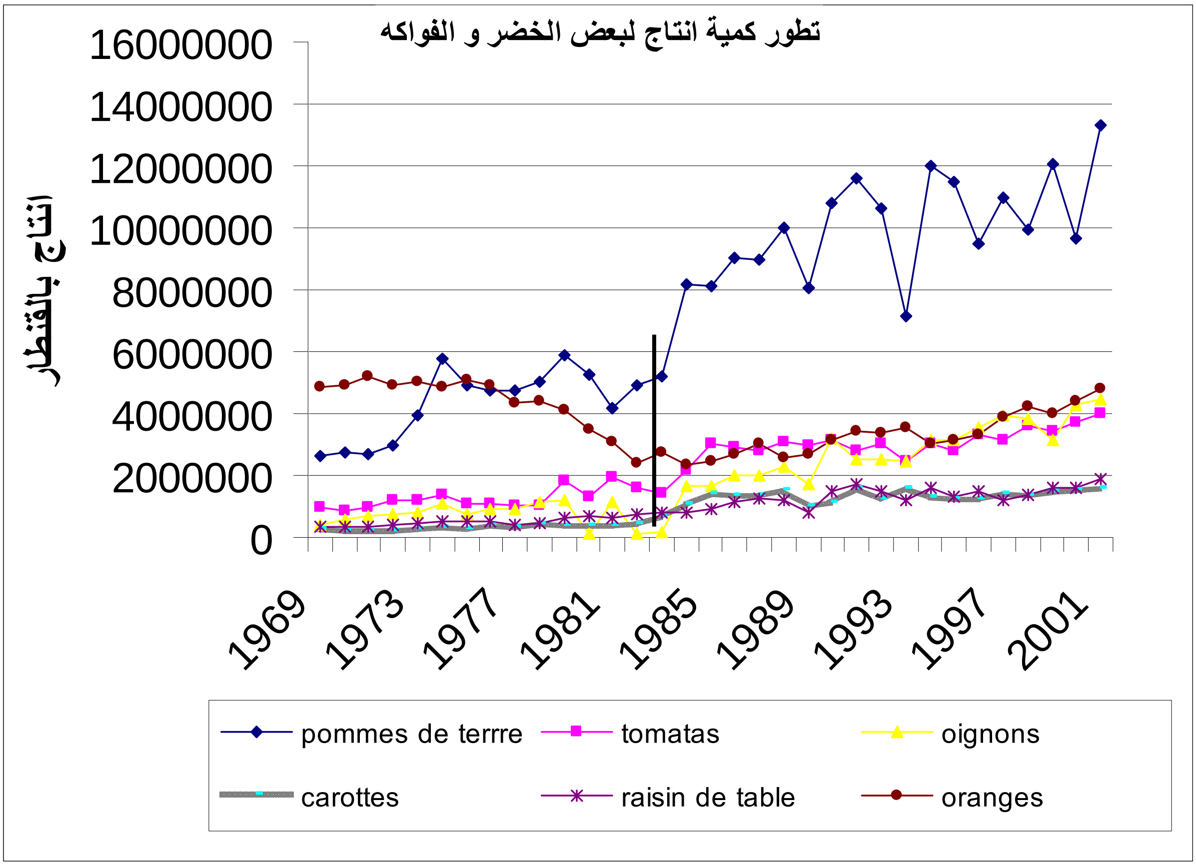
الثانية موضع سعر النقطة (B) لا يشجع المزارعين على الإنتاج فيمتعن البعض وبذلك ينخفض في المرحلة الآتية ليعاود ارتفاع سعر المنتوجات مرة أخرى.

ففي كلتا الحالتين تعود الأسعار إلى الاستقرار عندة مركز التوازن

2-2 دراسة تطور بعض المنتوجات الزراعية

تطرقنا إلى أن استقرار الأسعار يتجاوب مع العوامل المؤثر من الطلب و العرض و يترك أثره على الكميات المنتجة إما أن ترتفع أو تنخفض، و لهذا نقدم الشكل الموالي

الذي يوضح تغير الكميات المنتجة لبعض المنتوجات الزراعية لفترة ما بين 1969 و 2001 و بذلك دراسة تغير عرض بعض المنتوجات الزراعية.



لشرح المنحنى نقسمه إلى مرحلتين.

الأولى ما بين(1969 إلى 1984) و الثانية ما بين (1985 إلى 2001)

يتبين في المرحلة الأولى انه هناك استقرار في الكميات المنتجة ما عدا منتوج البرتقال الذي بدا يتدهور إنتاجه حتى حقق سنة 1984 نصف إنتاج مقارنة بإنتاج سنة 1969 و هذا لعددت أسباب نذكر منها – تدهور سعر المنتوج يفقد جاذبية استثمار المزارعين في هذا النوع و عدم محافظة الفلاحين له لارتفاع تكاليف الإنتاج و برغم من إستراتجية الحكومة لدعم و تشجيع الإنتاج الزراعي، إذن تدهور السعر كان من أسباب تدهور محصول البرتقال.

أما باقي المنتوجات تدل على أن عرض هذه المنتوجات كان اكبر من الطلب عليها، لان ارتفاع في الكثافة السكانية التي كانت في حدود الضعف لم تؤثر على تضاعف الكميات إلى نفس النسبة.

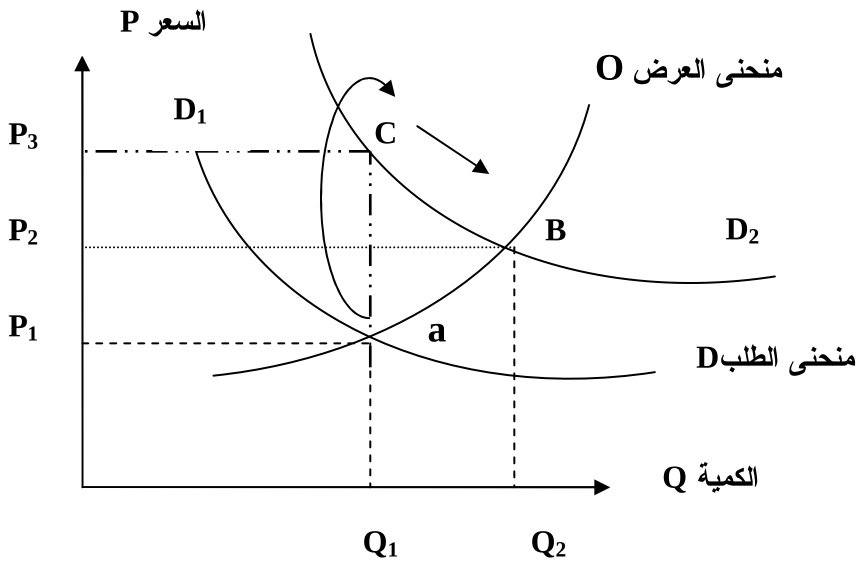
تدل المرحلة الثانية على بدا برنامج الخوصصة و الإصلاحات الاقتصادية نتيجة الأزمة الاقتصادية في تلك الفترة مما فرضت على الحكومة الانتقال من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق بتحرير الأسعار تدريجيا لتتماشى مع آليات العرض و الطلب في تحديد سعر السلع عكس المرحلة الأولى و لهذا نلاحظ تحسن إنتاج الكميات على طول الفترة نتيجة لارتفاع الطلب عليها وارتفاع الأسعار تدريجيا ليدفع إلى زيادة الكميات المنتجة حسب توقعات الطلب لكل منتوج كما نلاحظ تضاعف في إنتاج البطاطس نتيجة لاستمرارية الطلب عليها لكن انخفاضه في السنوات 1991 و 1994 لمختلف الأسباب، أدى إلى ارتفاع سعرها في تلك الفترة مقارنة بالسنوات السابقة لها. كما تميزت هذه الفترة باستقرار الأسعار حسب التوازن العنكبوتي، و أصبح العرض يتفاعل مع آليات السوق و هو الملاحظ على المنحنى الذي يتميز بارتفاع و الانخفاض من سنة إلى أخرى أي عندة ارتفاع السعر يتوجه الفلاحين لإنتاج هذه المنتوجات أما في حالة انخفاض سعرها يتمانع عنها بعض المزارعين.

2-3 **تحليل الاستقرار لكل من فالراس- هيكس مارشال**(walras-Hicks et Marshall)[7]

يختلف تحليل مارشال عن العديد من الاقتصاديين الآخرين عندة دراسة كيفية استقرار الأسعار حسب تغير العوامل المؤثرة للطلب أو العرض،فنفترض مثلا ارتفاع في الطلب الموضح في الشكل التالي

[7]Les grandes théories économiques ; auteur Bernard saby et Dominique saby ; paris 1997pages 172

الشكل6: اثر تغير نقطة الاستقرار أو التوازن



بثبات عوامل العرض و الطلب تتحدد نقطة التوازن **a** بحيث تكون مستقرة عندة سعر**P_1** الذي يدل على توازن بين الكمية المعروضة و الطلب عليها، و بافتراض ارتفاع في مستوى الطلب من D_1 إلىD_2 فهنا نقطة الاختلاف بين تحليل **Marshall** و **walras-Hicks** لنقطة الاستقرار أو موضع التوازن الجديد.

بالنسبة لـــ walras-Hicks فان التوازن المستقر الجديد هو النقطة B و بذلك يتشكل عندها السعر P_2 ، لكن Marshall يفترض ارتفاع الطلب من D_1 إلىD_2 يدفع إلى زيادة السعر عندة موضع النقطة C التي تتناسب مع السعر P_3 لان الكمية المعروضة محدودة في المرحلة الأولى، هذا الارتفاع يشجع المنتجين لزيادة إنتاجهم و بهذا تنتقل الكمية من Q_1 إلى Q_2 ومن ثم تتجه إلى الاستقرار عندة النقطة B، و عليه فان مركز التوازن المستقر لكلهما واحد لكن الاختلاف في كيفية الانتقال إلى مركز التوازن المستقر، و لهذا فان تحليل Marshall يتطابق مع تغير الأسعار واقعيا حيث يدخل عامل الزمن في عملية التحليل و هذا ما يتلمسونه جميع المستهلكين.

3- تحليل الاستقرار حسب نوعية السلع

عندة تطرق إلى طريقة استقرار الأسعار حسب العلاقة بين العرض و الطلب، لاحظنا أن استقرار الأسعار المنتوجات الزراعية تتغير بسرعة بين الارتفاع و الانخفاض على حسب

العلاقة الموضحة لـــ Marshall بين العرض و الطلب هذا بخصوص المنتوجات الزراعية التي تتميز بعامل الزمن في المدى القصير أي تغير الأسعار حسب الزمن ممكن أن تكون أسبوعيا أو شهريا أو يوما في بعض الأحيان، و يخص استقرار هذا النوع من السلع المشابهة لمميزات المنتجات الزراعية أي التي تتميز بقصر مدة تخزينها و صلاحيتها و تصنف كذلك من ضمن السلع الغير الدائمة، لكن إذا أخذنا سلع أخرى عكس الأولى بحيث تتميز بطول مدة صلاحيتها فهنا الاستقرار يكون بطيء و تصنف هذه السلع من ضمن السلع الدائمة منها السكن، السيارات، الأثاث المنزلية الدائمة.......و بذلك يأخذ استقرار هذه السلع المدى الطويل و في هذه الحالة تلعب المنافسة دور كبير في استقرار الاسعار.

4-اثر التغير في مستوى الناتج المحلي

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين هما مستوى الإنتاج، و مستوى الأجور

أما الإنتاج يعبر عن الطاقة الكامنة في الاقتصاد من اجل إنتاج مختلف السلع و الخدمات وفق الإمكانيات المتاحة و المستغلة في عملية الإنتاج و منه يتحدد مستوى الناتج بمستوى استغلال الأمثل للموارد (الموارد المتاحة، الأرض، العمال) أما بالنسبة للعمال فانه يدخل في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة المتمثلة في كتلة الأجور العمال أو المستخدمين، فمطالبة النقابة برفع الأجور يؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بذلك يكون المنظم أمام حالتين لاتخاذ قرار تغير الأسعار.

- ارتفاع في الأجور لا يؤثر كثيرا على نصيب الأرباح: فهنا المنظمين غالبا لا يقررون رفع في الأسعار لان سوف يقابله زيادة في الطلب الناتجة عن تحسن أوضاع العمال.
- ارتفاع في الأجور يدفع المؤسسة إلى الخسارة: فهنا المنظمين يقررون رفع في الأسعار لتعويض ارتفاع في تكاليف الأجور و بذلك تبدأ القوة الشرائية للنقود بالانخفاض إذا كان مستوى الزيادة في الأسعار اكبر من مستوى ارتفاع الأجور فهذا يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعمال و بالتالي انخفاض الكميات المستهلكة التي تؤثر على حجم إنتاج المؤسسة بسبب انخفاض الطلب هذه الحالة تكون عندما يتساوى مستوى الأجور لجميع الطبقات العاملة.

عندة شرح العلاقة ما بين المنتوجات و الأسعار فنستنتج أن ارتفاع في الناتج المحلي الخام يكون بسبب:

-الارتفاع في مستوى الإنتاج
-ارتفاع في مستوى الأسعار
-الارتفاع في مستوى الإنتاج و الأسعار معا.

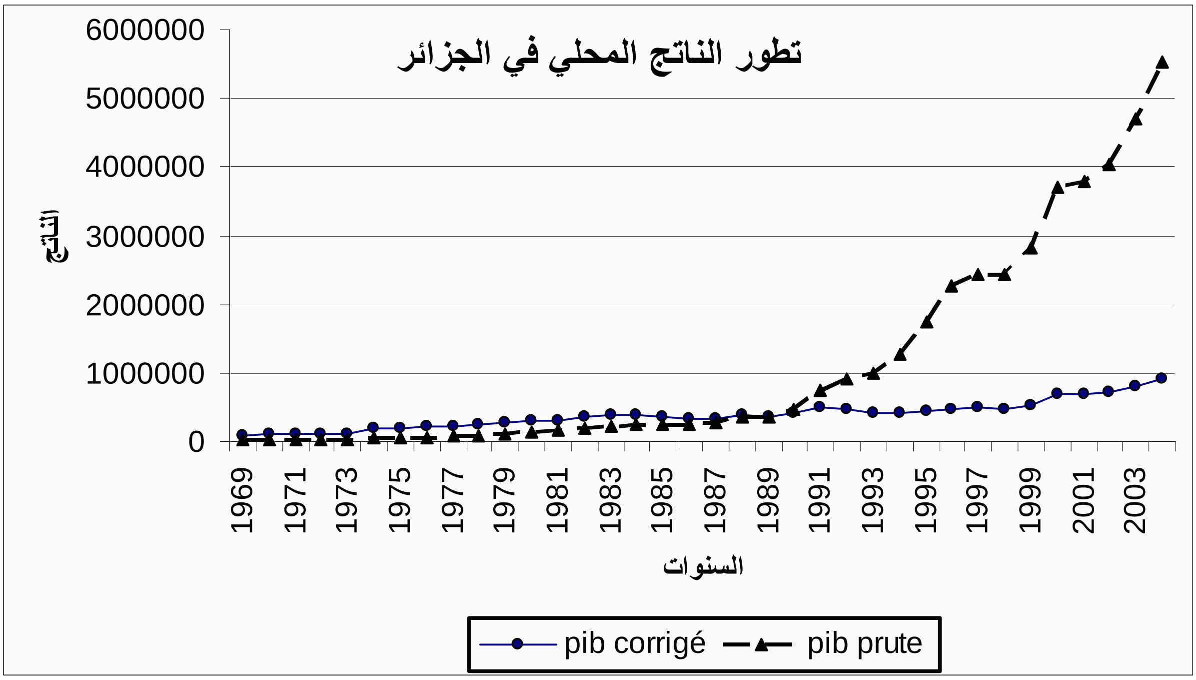
هذه الحالات الثلاث كلها تؤثر في تغير حجم الناتج المحلي و أمام دراسة تطور الناتج المحلي الخام بين فترة 1969 إلى 2004 نفترض ثبات مستوى الأسعار بإجراء تحويل لمستوى الأسعار إلى سنة أساس واحدة و بذلك تكون القوة الشرائية للنقود موحدة لجميع الفترات و تكون كذلك قيمة النقود ثابتة بسبب هذا التحويل، و منه يكون تغير في مستوى الناتج من سنة إلى أخرى على أساس ارتفاع في مستوى الإنتاج و ليس بسبب ارتفاع في الأسعار لان هذا التحويل ينزع اثر التضخم و الصياغة الرياضية لتصحيح على النحو التالي:

$$\text{PIB corrigé} = \frac{\text{PIB brut}}{\text{indice de prix (année de base unique)}}$$ [8]

ومنه نسميه "بالناتج الخام موحد أو الناتج الخام المصحح " و الشكل الموالي يبين الفرق بين الناتجين.

[8] Macroéconomie gregory N.Mankiw

المنحنى: تطور الناتج المحلي في الجزائر بسعر أساس سنة 1989



يبين الشكل أن العرض الكلي يتناسب طردا مع ارتفاع لمستوى الأسعار إذ تبين فترة 1969 و 1989 أن ارتفاع في مستوى الأسعار كان طفيف لان الناتج المحلي الخام نلاحظه متزايد قليلا على طول هذه الفترة لكن الناتج الخام المصحح عكس ذلك لأننا نلاحظ استمرارية الارتفاع الضعيف من سنة 1969 إلى 1983 ثم يعاود الانخفاض قليلا و تدل هذه الفترة على بداية الأزمة الاقتصادية أما ارتفاعه في سنة 1991 كان نتيجة تحسن المردود الزراعي ليعاود الانخفاض في السنة الموالية أما بداية سنة 1999 نلاحظ تحسن تدريجي و مستمر بسبب البرامج الإصلاحات الاقتصادية و ارتفاع مستوى إنتاج و تصدير الموارد الطاقوية لكن هذا الارتفاع كان غير قوى مقارنة بالارتفاع القوى في الناتج المحلي الخام الموضح في نفس الفترة، مما تعنى أن الفترة ما بين 1989 حتى الآن تميزت بعدم استقرار الأسعار و ارتفاع معدلات التضخم المستمر على طول فترة 1990 و 2004 بسبب ارتفاع في الأسعار و ارتفاع في الأجور معا.

المطلب الثالث: آليات توازن سوق العمل

1- **مفهوم سوق العمل:** يختلف سوق العمل عن سوق السلع والخدمات، و لهذا فان مفهوم سوق العمل تغير من التقليدي الذي يعتبر أن سوق العمل هو المكان الذي يتلقى فيه الأفراد لبيع و شراء قوة العمل أصبح غير كافي في ظل التطورات الاقتصادية السريعة التي غيرت من شكل السوق، لكن المفهوم الحديث يعرف سوق العمل بالمؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها (وبالتالي تسعير خدمات العمل)[9] بحيث تتميز هذه السلعة بـــ:

- خدمات العمل تؤجر و لا تباع.

- ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب و الحركة.

- الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع و خدمات يتم بيعها.

- يتأثر سوق العمل بعوامل تقنية كما يرتبط بالتطور التقني أي لما تتغير تتطور عوامل الإنتاج فيكون عرض العمل مساير لهذا التطور و تتشكل بذلك بطالة تقنية.

و على ضوء هذه المميزات يعرف سوق العمل: "يعرف اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف[10]".

---

[9] محمد عدنان وديع، برامج تدريبية على الانترنيت، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006. www.arab-api.org

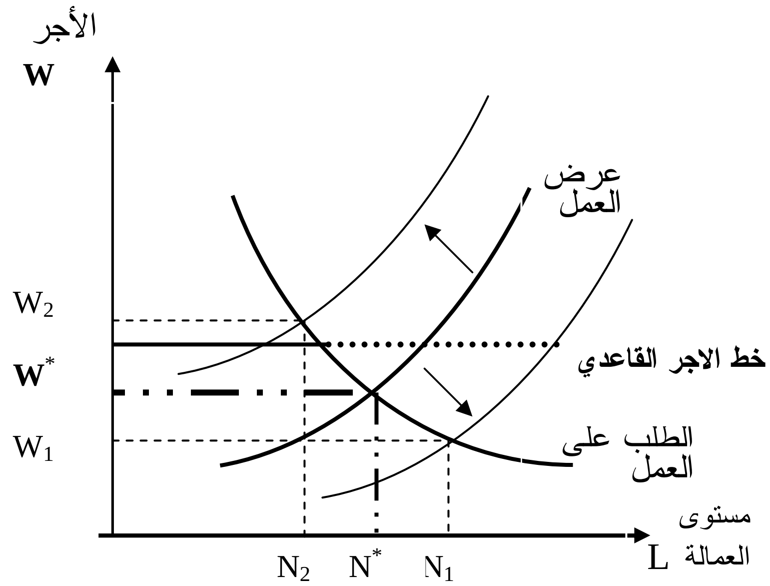
[10] نظرية اقتصاد العمل . نعمة الله نجيب إبراهيم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002/2001، صفحة 15.

2–توازن سوق العمل

نعلم بان السوق هو عبارة عن آلية ينسجم معها العرض و الطلب و يحدد بموجب ذلك التقاطع نقطة التوازن بينهما، أما بالنسبة لسوق العمل " فهو تقاطع بين عرض و الطلب على العمل و يتشكل بذلك مستوى الأجر الحقيقي حسب مستوى الإنتاجية الحدية للعامل كما يحدد هذا التوازن مستوى التشغيل و من جهة أخرى يتحدد توازن الأجر حسب تأثير مستوى الميل الحدي للاستهلاك بين المستهلك ومختلف السلع الاستهلاكية باستثناء المواد الغذائية و تبقى بذلك السلع الأخرى منها التسلية، التعليم، الصحة.... [11] " ومنه يتحدد مستوى الأجر في سوق العمل حسب العوامل الأساسية التالية:

- الإنتاجية الحدية للعامل
- حجم الطالبين على العمل
- الميل الحدي للاستهلاك
- التنظيم النقابي لمستويات الأجر:من اجل ضمان مستويات الأجر المضمون.
-

الشكل7: توازن سوق العمل



[11] économie de l'emploi et de chômage ; paris ; édition ellipses 1994 ; Gérard Duthil ; p17

عندة دراسة نظرية توازن سوق العمل نتطرق إلى المفهوم الكلاسيكية و النيوكلاسيكية " ومن رواد المدرسة الكلاسيك كينز ينظر إلى سوق العمل بأنه سوق مشتق من سوق السلع و الخدمات لان ارتفاع مستوى الطلب هو وسيلة لدفع ارتفاع مستوى عرض العمل و محاربة بذلك البطالة، لكن المدرسة النيوكلاسيكية تنظر إلى أن جمود الأجر القاعدي يدفع إلى انخفاض مستوى الإنفاق الحقيقي على السلع الاستهلاكية بالنسبة للعامل أو المستهلك [12]" ومنه فان كلتا المدرستين تنظر إلى أسباب عدم استقرار سوق السلع هو عدم استقرار سوق العمل و بذلك العلاقة بينهما متكاملة.

و للتوضيح أكثر نقسم سوق العمل حسب قطاعين، القطاع الإنتاجي الذي يهتم بالمعيار الإنتاجي و يضم كل المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع، فهنا الإنتاجية الحدية للعامل تلعب دور كبير في تحديد مستوى الأجور كما يلعب ميل المستهلك دور كبير جدا في حالة المؤسسة تقدم منتجوها في السوق المحلي فقط و بذلك يكون الارتباط بينهما قويا أما إذا كانت تصدر منتوجاتها فهنا يكون الارتباط بينهما ضعيف، لكن في قطاع الخدمات يلعب ميل الحدي للمستهلك أيضا دور كبير جدا في تحديد مستوى أجور قطاع الخدمات، فالعامل في قطاع ألخداماتي معياره تقديم خدمات للمستهلكين منها الصحة أو التعليم، الفنادق....

يصنف سوق العمل كباقي الأسواق لأنه يخضع لآليات العرض و الطلب و يخلق وفق هذه العلاقة المنافسة أما في حالة اختلال احد العوامل من العرض أو الطلب و خصوصا عرض العمل، ففي هذه الحالة لبد من تدخل الحكومة لتنظيم سوق العمل تخضع الأجور وفق توازن سوق العمل لآليات العرض و الطلب و حسب مستوى التنظيم النقابي له.

[12] Economie de l’emploi et de chômage ; paris ; édition ellipses 1994 ; Gérard ; p21 ET22

3- العلاقة ما بين توازن سوق السلع و سوق العمل

تدخل كينز إلى دراسة العلاقة ما بين السوقين انطلاقا من المفاهيم الجزئية المبنية على أساس عقلانية متغيرات سوق السلع و سوق العمل و أثرها على الاقتصاد الكلي، كما توصل كذلك" Malinvaud سنة 1977 بان نظريات البطالة مرتبطة بنظريات العقلانية[13] "، أما السوق فيتركب من (حالة العرض أو البائع و حالة الطلب أو المشتري) .و عدم استقرار هذين السوقين يشكل أربع حالات يمر بها النظام الاقتصادي الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول: العلاقة ما بين سوقين[14]

		Marché des Biens	سوق السلع
		المشتري acheteurs $Y^+ > Y^-$	البائع vendeurs $Y^+ < Y^-$
سوق العمل Marché du travail	المشتري Acheteurs $N^+ > N^-$	Chômage keynésien	Chômage classique
	البائع vendeurs $N^+ < N^-$	تدور الاستهلاك Sous-consommation	تضخم مستمر Inflation contenu

Y^+ العرض الكلي للسلع و الخدمات أو العرض الوطني للسلع

Y^- الطلب الكلي للسلع و الخدمات أو الطلب الوطني للسلع

N^+ عرض الإجمالي للعمل

N^- الطلب الإجمالي على العمل

---

[13] La macroéconomie en fiches ; paris ; édition ellipses 2002 ; Gabriel Bliek ; page 137; 138

[8] Et La macroéconomie en fiches ; paris ; édition ellipses 2002 ; Gabriel Bliek ; page 137; 138

[14] Analyse macroéconomique ; André Grimaud ;paris 1999 ; page 364

تتشكل البطالة الكينزية في حالة وجود عقلانية البائع بالنسبة للسوقين سوق السلع بالنسبة للمؤسسات و هي حالة وجود $Y^+ > Y^-$ و سوق العمل حالة وجود $N^+ > N^-$ لكن ليس بنسبة تفاوت كبير بينهما، أما البطالة الكلاسيكية فتتشكل في حالة عقلانية المشتري في السلع " المستهلك عقلاني " و هي حالة وجود $Y^+ < Y^-$ و عقلانية البائع في سوق العمل و هي حالة وجود $N^+ > N^-$

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على الطلب و العرض

لم تهتم المدارس الكلاسيكية بدراسة العوامل المؤثرة على الطلب، فقد ساد قانون ســاي la loi de Say و توجهه الاهتمام بدراسة العوامل المؤثر على العرض وبعد الأزمات الاقتصادية التي مرت بها أوروبا غيرت من الفلسفة الاقتصادية و بذلك اهتم بجوهر المادة و هو الفرد، ومن موضوع دراسة الفرد و خصوصا استهلاكه نتطرق إلى العوامل المحدد للطلب و العرض على المواد الاستهلاكية.

أ-العوامل المؤثرة على الطلب

يتحدد طلب المستهلك لسلعة أو خدمة ما على حسب الكميات التي يحصل عليها المستهلكون في سوق و زمان معين و بسعر معين بتأثير العوامل و نقسم هذه العوامل إلى فرعين عوامل كمية قابلة للقياس و عوامل نوعية.

1-العوامل الكمية: تتمثل هذه العوامل في عدد المستهلكين، دخل الأفراد، الأسعار، حجم الأسر.

1-1 عدد المستهلكين: إن حجم المستهلكين له تأثير فعال في تحديد الكميات، فحجم تداول السلع و الخدمات في السوق تختلف حسب اختلاف حجم الكثافة السكانية لكل مكان أو مدينة، فعدد المستهلكين في مدينة وهران أكثر من مدينة سعيدة، إذن الطلب في مدينة وهران يكون اكبر، و هذا واضح عمليا أن زيادة عدد المستهلكين تؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة لمختلف التراكيب السلعية و بالتالي تصبح العلاقة طردية بين حجم الكثافة السكانية و حجم الطلب.

1-2 حجم الأسر: كما لاحظنا أن عدد المستهلكين له تأثير على حجم الطلب، "فإن حجم الأسرة له تأثير فعال على نمط إنفاق المستهلك، فكل فرد من أفراد الأسر يختلف إنفاقه

تبعا للتركيب العمري و الجنسي فنمط استهلاك الطفل يختلف عن استهلاك الشخص البالغ كما يختلف استهلاك البالغ عن المسن [15]"

1-3 سعر السلعة: رغم تعدد العوامل التي تحدد الطلب على السلعة، إلا أن السعر هو العامل المهم الذي يؤثر على معظم المستهلكين لشراء كمية معينة من سلعة ما، خلال فترة و ظروف محددة و يتميز سلوك الفرد بالعقلانية أو الرشد مما يدل على التجاوب العكسي بين الكمية المطلوبة و حركة تغير الأسعار" ففي حالة انخفاض سعر سلعة معينة يؤدي الى زيادة الكمية المشتراة من قبل المستهلك اذا كانت السلعة ضرورية و حسب حاجته، و ليس السلع الكمالية.

1-4 أثر الدخل : يعد الدخل احد العوامل المهمة للاستهلاك، فجميع النظريات الاقتصادية تفترض وجود علاقة طردية بين الاستهلاك و الدخل قابلة للقياس، " كما يتوقف أي فرد على إشباع رغباته المتعددة، على مقدار ما يحصل عليه من دخل و بالنسبة للأفراد من ذوي الدخول الكبيرة يكونون قادرين على إشباع رغبات أكثر من ذوي الدخول الصغيرة [16]" إن الاختلاف في مستوى الدخول تؤثر طردا مع مستوى إنفاق الأسر، فاسر ذات الدخول المرتفعة يختلف إنفاقها على السلع و الخدمات عن الأسر ذات الدخول المتوسطة و الضعيفة و هذا التشتت في الدخل يؤثر على الكمية المطلوبة و نوعيتها، و منه أي تغير في توزيع الدخول يوافقه دائما تغير في هيكل الطلب و عليه نقسم الدخل إلى ثلاث مستويات

- دخول مرتفعة
- دخول متوسطة
- دخول منخفضة

1-5 درجة توفر السلع البديلة و المكملة[17]: السلع البديلة(المنافسة) هي التي تقوم بإشباع نفس الحاجة للمستهلك مثل اللحم الاحمر و الدجاج فارتفاع سعر اللحم يؤدي الى انخفاض الطلب عليه و زيادة الطلب على الدجاج بافتراض ثبات سعر الدجاج.

---

[15] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب، الطبعة الأولى 2001 ، صفحة 30

[16] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي – الدكتور حربي محمد عريفات، إصدار دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2005 صفحة 55

[17] نفس المرجع، صفحة 57

اما السلع المكملة: هي التي لا يمكن استخدام واحدة دون الأخرى لإشباع حاجة المستهلك، مثلا ارتفاع سعر السكر قلت معه الكمية المطلوبة من القهوة أو الشاي.

2- **العوامل النوعية:** أن نمط الإنفاق كذلك يتأثر بعوامل نوعية يصعب التنبؤ بها أو قياسها منها: التوزيع الجغرافي، الظروف البيئية، الذوق، توقعات المستهلكين....

2-1 الظروف البيئية: و يقصد بها الظروف الاجتماعية و الدينية و المناخية التي يعيش فيها المستهلكون، فهذه العوامل تؤثر على تغير الطلب فالمستهلك يطلب في فصل الشتاء غير العناصر التي يطلبها في فصل الصيف أو كذلك المراسيم الدينية و الأفراح و غيرها من هذه المتغيرات.

2-2 الحروب: تدخل كذلك الحروب من العوامل النوعية، لأنها حالة ظرفية و لا يمكن توقها، ففي حالة النزعات و الحروب يغير المستهلك سلوكه اتجاه مختلف السلع فيزيد من شراء الكميات من اجل التخزين لمواجهة الاحتياجات المستقبلية عند الحاجة.

2-3 الذوق: يمثل رغبة أو ميل و حب المستهلك للسلعة، و هو عنصر مثير يتأثر بفعل التحريض منها الحملات الدعائية التي تقوم بها مختلف وسائل الإعلام، و كذلك الأصدقاء، الأهل، الذوق من المتغيرات اليومية التي يتعامل معها المستهلك في اتخاذ قرار اختيار عناصر معين من السلع.

ب- العوامل المؤثرة على العرض

من أهم العوامل الأساسية المؤثرة في تحديد عرض السلع و الخدمات هي على الوالي:

1- سعر السلعة: يلعب السعر دور مزدوج عكسي بين الطالب و العارض، أي كلما ارتفع السعر كان دافع محفز للعارض من اجل ان يزيد في إنتاجه أو زيادة مبيعاته و في نفس الوقت يكون دافع للمستهلك لكي يخفض من الكميات المشتراة، و العكس صحيح.

2- حجم المنتجين أو البائعين[18]: هو عبارة عن عدد المنتجين او الوحدات الإنتاجية في الصناعة و حجم الطاقات الإنتاجية للوحدات الإنتاجية، ومدى توفر المواد الأولية المحركة و مقدار عمل المتوفرة للوحدات الإنتاجية، بحيث تربط علاقة طردية بين عدد المنتجين و مستوى العرض.

[18] أسس و مبادئ الاقتصاد الجزئي بين النظرية و التطبيق، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، إصدار سنة 2000

3- أسعار عناصر الإنتاج: تتوقف تكاليف الإنتاج على عناصر الإنتاج فإذا انخفض سعر عنصر من عناصر الإنتاج التي تستخدم في إنتاج سلعة ما، أدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج ترفع من الربحية و تؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من السلعة، أما في حالة انخفاض الأسعار فان المنتج يفضل الانتقال إلى إنتاج سلع أخرى مربحة بدل الخسارة المتوقعة في إنتاج السلع التي تتدهور أسعارها.

4- المستوى التقني لعملية الانتاجية: المقصود هنا أن مستوى التكنولوجي المتطور و مستوى الخبرة الفنية للعمال تلعب دور كبير في تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج التي تدفع المنتجين بزيادة إنتاجهم من اجل تحقيق اكبر للأرباح.

5- مستوى الضرائب و الإعانات الحكومية[19]: تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على عدت أشكال، فقد تلجا الى الحكومة في حالة ما إذا أرادت أن تحد من استهلاك سلعة معينة أن تفرض ضريبة عليها و الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها و بالتالي إلى نقص الكميات المعروضة منها. و على العكس فقد ترى الحكومة أن إنتاج بعض السلع الضرورية يحتاج إلى إعانة مالية حتى يمكن خفض تكاليف إنتاجها فتزداد الكميات المعروضة منها و بالتالي يزداد استهلاكها.

6- اسعار السلع البديلة: إذا كانت تؤثر السلع البديلة على المستهلك ايجابيا إلا انه تؤثر على المنتج سلبيا.

[19] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي- مرجع سابق ، صفحة 108

المبحث الثاني: دراسة بعض عوامل الطلب المؤثر على الاستهلاك

بعد التطرق في هذا المحور إلى الجانب النظري نتطرق في هذا المبحث إلى إسقاط واقع الاستهلاك على حسب العوامل المؤثرة.

1- اثر الدخل و توزيعه على الاستهلاك

لقد تطرقنا نظريا أن الدخل له تأثير فعال على توزيع الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية أي الانتقال من الدخل الادني إلى الأكبر منه لبد أن نلاحظ أثره في توزيع نفقات الأسر بطريقة طردية. و لمعرفة صحة العلاقة ندرج الجدول الموالي الذي يوضح هيكل إنفاق العائلات الجزائرية لسنة 2000 على مختلف الفئات الاجتماعية تصاعديا مع مستوى دخل كل عائلة

الجدول: توزيع إنفاق العائلات حسب المجاميع السلعية

	الفئة 1	الفئة 2	الفئة 3	الفئة 4	الفئة 5	الفئة 6	الفئة 7	الفئة 8	الفئة 9	الفئة 10
مواد عذائية	3.8	5.4	6.2	7.2	8.5	9.1	10.7	11.6	13.7	23.8
أحذية وملابس	2.6	3.9	5.2	6	7.8	9.4	11.4	13.3	16.8	23.5
السكن و تكاليفه	4.8	5.9	6.4	8	8.3	8.9	10.4	11.5	14	21.9
أثاث المنزلي	1.3	2.6	3.4	4.2	5.9	6.3	10.6	13.4	18.8	33.7
نظافة، الصحة	2.2	3.9	5	6.9	7.9	8.8	11.9	14	16.5	22.8
نقل و الاتصالات	1.4	2.6	3.5	4	4.8	5.5	7.3	10.1	14.6	46.3
التعليم و الترفيه	2.7	3.9	4.1	5.2	6.3	7.8	8.5	9.9	17.4	34.3
سلع مختلفة	1.9	2.8	3.3	4.3	4.7	6.6	7.3	10.2	13.5	45.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، № 352، إصدار أكتوبر 2002

الانتقال من فئة إلى أخرى نلاحظ معه ارتفاع مستوى إنفاق الأسر التي تبين العلاقة الطردية بين الدخل و الاستهلاك، أي كلما يترفع الدخل يرتفع معه الاستهلاك مما نستنتج أن المستهلكين يميلون إلى الاستهلاك أكثر و إلى تحسين المستوى المعيشي أكثر من الادخار أو الاستثمار، مما يدل على أن كلما يرتفع الدخل يرتفع معه مستوى الاستهلاك

2-اثر حجم الأسر

يلعب عدد و حجم الأسر دور مهم في تحديد الكميات المطلوبة لمختلف السلع فإذا أخذنا مثلا السكن فانه سلعة جد ضرورية لتكوين الأسرة و لهذا يجب علينا معرفة معدل نمو الأسر و التركيبة العمرية له، لان استهلاك الأسرة يختلف عن استهلاك الفرد الواحد و بذلك يختلف الاحتياجات لان نفقات الشباب تختلف عن نفقات رب الأسر و احتياجات الأطفال تختلف عن احتياجات البالغ و المسن.

ومنه يجب علينا تقدير عدد الأسر و الأفراد في الجزائر على الطريقة التالية.

1-1 تقدير عدد الأسر: من المشاكل التي يتعامل معها الباحثين و المؤسسات المعينة بالبيانات السكانية انه لا يمكن تحديد عدد الأسر إلا بقيام مسوحات سكانية، و هذا لا يتم إلا بعد مرور عشرية و لهذا يلجا الباحث إلى عملية تقدير عدد الأسر على الصيغة التالية:

$M_n = M_0(1+r)^n$ حيث

M_n يمثل عدد الاسر للسنة الجارية

M_0 يمثل عدد اسر لسنة مسوحات(الأصلية)

r نسبة النمو

n عدد السنوات

و على حسب هذه العلاقة يتم تقدير عدد الأسر ما بين سنة 1966 و 2005

مثال:تقدير عدد الأسر ما بين 1966 و 1977 ، لدينا عدد السنوات n=11

M_{66} عدد الأسر لمسح 1966 =2031167 ، M_{77} = 2349518

$$r = \sqrt[11]{2349518/2031167} - 1 \Rightarrow r = 0.0133$$

الجدول :تقدير عدد الأسر في الجزائر منذ سنة 1966 إلى 2005

السنوات*	عدد الأسر	الكثافة السكانية بالآلاف	متوسط عدد أفراد الأسرة	السنوات	عدد الأسر	الكثافة السكانية بالآلاف	متوسط عدد أفراد الأسرة
1966 *	2031167	11814	5 و 6	**1988** *	3183137	23783	7 و 8
1967	2058181	12178	5 و 6	1989	3284997	24409	7 و 8
1968	2085555	12539	6	1990	3390117	25022	7
1969	2113293	12912	6	1991	3498601	25643	7
1970	2141400	13309	6	1992	3610556	26271	7
1971	2169880	13739	6	1993	3726094	26894	7
1972	2198740	14171	6 و 7	1994	3845329	27496	7
1973	2227983	14649	6 و 7	1995	3968379	28060	7
1974	2257615	15164	6 و 7	1996	4096000	28566	6 و 7
1975	2287641	15768	6 و 7	1997	4227072	29045	6 و 7
1976	2318067	16450	7	**1998** *	4362338	29507	6 و 7
1977 *	2349518	17058	7	1999	4519780	29965	6 و 7
1978	2421883	17600	7	2000	4682079	30416	6 و 7
1979	2496477	18120	7	2001	4850634	30879	6
1980	2573368	18666	7	2002	5025257	31357	6
1981	2652628	19262	7	2003	5206166	31848	6
1982	2734329	19883	7	2004	5393588	32364	6
1983	2818546	20522	7	2005	5587758		6
1984	2905357	21185	7				
1985	2994842	21863	7				
1986	3087084	22512	7				
1987	3182166	23139	7				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

(*) تدل على سنة مسوحات التعداد عدد الأسر

نلاحظ من عملية تقدير عدد الأسر و متوسط أفراد الأسرة الواحد انه تضاعف إلى الضعفين ونصف مقارنة بسنة 1966 مما يدل على تضاعف الاحتياجات و النفقات لمجمل استهلاك العائلات الجزائرية، و إذا تطرقنا إلى مفهوم مالتوس فانه يرتكز على أن نمو الاحتياجات يكون اكبر من نمو السكاني مما يعني ان نمو الاحتياجات لبد لن تكون اكبر نمو السكاني أي ممكن أن تكون 5 أو 6 أو 10 أضعاف.

كما نلاحظ من الجدول هو عدم استقرار عدد أفراد الأسر بحيث كانت على مجال 5 و 8 أفراد في الأسرة الواحدة على طول الفترة ما بين 1966 و 2005.

3-أثر السعــر

لتوضيح تغير الأسعار خلال الفترة ما بين 1970 و 2002 ندرج الجدول التالي:

السنوات	المواد الغذائية	أحذية و ملابس	السكن وملحقاته	الاثاث المنزلي	النظافة، الصحة	النقل و الاتصالات	التعليم و الترفيه	السلع الأخرى	مؤشر الأسعار
1970	103.5	121.8	100	102.1	104	103.5	103	104	106.6
1971	108.5	125.3	100	107.1	108	106.5	105	108	109.4
1972	112.8	129.7	100	110.4	112	116.3	107	112	113.4
1973	121.4	130.4	102.1	117.0	113.3	116.3	108.5	116.7	118.5
1974	134.2	137.1	102.3	121.5	112.7	117.4	112.2	119.2	126.0
1975	149.6	142.9	106.6	136.5	114.8	121.1	117.9	137.7	137.1
1976	171.6	148.6	107.1	144.6	114.9	127.0	120.4	145.3	149.6
1977	198.4	168.3	109.7	160.0	115.4	130.4	129.4	162.8	167.7
1978	236.3	198.9	120.3	193.5	125.1	136.3	137.6	203.1	196.4
1979	268.1	226.8	121.6	218.3	130.8	140.3	153.2	220.2	219.0
1980	297.2	243.3	125.0	249.5	143.1	143.3	170.9	244.0	239.9
1981	351.7	269.8	129.9	270.5	169.3	166.4	179.8	270.2	274.9
1982	**377.7**	**287.1**	**139.5**	**285.3**	**178.0**	**169.9**	**192.4**	**282.4**	**293.3**
1983	105.4	105.0	105.2	105.1	106.1	107.5	101.2	113.5	106.0
1984	113.4	111.0	111.4	117.0	109.9	118.4	104.9	135.0	114.6
1985	125.5	118.4	115.7	126.4	115.6	129.4	110.8	156.1	126.6
1986	149.2	123.9	127.5	133.3	120.4	134.5	115.6	171.3	142.2
1987	160.6	133.1	139.0	141.7	125.1	146.4	123.6	185.5	152.8
1988	166.7	146.0	146.9	158.0	130.1	161.2	134.2	208.8	161.8
1989	**181.8**	**168.5**	**166.8**	**176.8**	**138.5**	**179.5**	**142.1**	**220.9**	**176.8**
1990	122.7	115.8	106.1	113.4	111.7	111.2	122.5	115.6	117.9
1991	147.3	149.6	132.8	146.2	131.3	148.0	165.3	156.9	148.4
1992	184.8	185.8	175.3	197.1	220.4	186.1	246.8	229.9	195.4
1993	230.4	219.2	205.3	236.5	275.8	200.7	309.2	269.9	235.5
1994	325.6	255.8	266.6	262.3	320.3	240.1	363.8	340.2	303.9
1995	425.9	306.3	360.0	305.2	410.3	351.2	452.5	441.9	394.4
1996	510.8	347.5	453.8	330.3	479.6	432.1	520.6	522.4	468.1
1997	539.7	369.5	541.5	343.7	527.7	452.5	500.5	551.0	494.9
1998	570.5	388.5	580.6	354.7	556.7	459.5	496.8	590.9	519.4
1999	577.2	418.3	597.6	362.8	581.8	473.2	482.8	631.8	533.2
2000	572.8	424.0	607.8	365.9	603.1	483.9	461.7	648.2	535.0
2001	604.4	439.3	622.4	373.4	644.0	500.1	464.6	668.5	557.6
2002	606.0	443.9	622.5	374.8	660.5	714.4	469.2	707.0	565.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS، إصدار سنة 2005

ملاحظة:

ما بين سنة 1970 حتى 1982: تدل على سنة الأساس 1969.

ما بين سنة 1983 حتى1989: تدل على سنة الأساس 1982.

ما بين سنة 1990 حتى 2002: تدل على سنة الأساس1989.

يدل الجدول على تغير الأسعار جميع المجاميع السلعية لكن بنسب متفاوتة و مختلفة من مجمع سلعي إلى أخر، فالفترة الأولى ما بين 1970 حتى 1982 شهدت مجمع سلع المواد الغذائية تغير كبير في الأسعار مقارنة بأسعار السلع الأخرى و ثاني تغير ترك أثره هو مجمع السلع الأحذية و الملابس إلى غير ذلك من الترتيب، لكن المهم في هذا المؤشرات هو مؤشر السكن و أعبائه الذي شهد اضعف تغير له، لكن بتطبيق المفهوم النظري لتغير الأسعار هو بسبب تغير مستوى دخول الأفراد و أيضا زيادة الطلب الناتج عن إرتفاع الكثافة السكانية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كذلك و غيرها من العوامل التي تؤدي إلى تغير الأسعار.

في أول تحليل و شرح الجدول أعلاه، نطرح سؤال لماذا لم تتغير أسعار المجمع السكن وأعبائه بنفس الوتيرة؟ الذي نجيب عليه في المبحث الخامس

المبحث الثالث : خصوصيات السلع و الأسعار

تطرقنا في الفصل الأول إلى تطور مفاهيم القيمة بالنسبة للمستهلك حسب التصور المذهبي للمراحل الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و الحديثة، و في هذا المبحث نتطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسلعة بالنسبة إلى المستهلك.

السؤال : هل كل السلع تتماثل أمام المستهلك ؟

1-مفهوم السعر الإداري: تقوم بهذا الدور الحكومة حيث تحدد الأسعار بشكل ثابت أو ضمن مجال يتراوح فيه السعر من خلال تحديد كحد أعلى وحد أدنى، وأكثر الأسعار المحددة بقرارات إدارية هي أسعار اليد العاملة، وأسعار الفائدة، وفي بعض الحالات تفرض بعض الحكومات قوانين رقابة على أسعار، و لكن تسبب هذه الطريقة اختلال و تشوهات فارتفاع الأسعار من قبل الحكومة عن الوضع المستقر لها تؤدي الإفراط في العرض و الانخفاض في السعر يقود الإفراط في الطلب.

2-تصنيف السلع تتعدد منافع المستهلك باختلاف السلع التي يستهلكها و حسب احتياجاته كذلك فهناك سلع ضرورية لكنها تدخل في نطاق الاستهلاك الجماعي ولا يمكن الاستغناء عنها مثل الطرق و الإنارة العمومية، .....الخ، إذ تأخذ تسمية السلع العامة التي تقوم بتسييرها الدولة، أما بالنسبة للاستهلاك الخاص فالفرد هو الذي يقوم بالتسيير وباتخاذ قراراته بنفسه، كما تتميز بالخصوص عدم مشاركة جميع الأفراد في استهلاكها فهي فقط مخصصة لمجموعة أفراد أو أسرة أو فرد فقط. و لهذا فان السلعة تصنف إلى نوعين.

2-1النوع الاول: السلع العامة

يستلزم في هذا النوع تدخل الدولة لتكوين وإنشاء وتنظيم هذه السلعة، لأنها تتميز بالطابع الجماعي و الاجتماعي و تنقسم بطبعها الى نوعين

2-1-1السلع العامة الخالصة:" تتميز بخصائص عدة منها إمكانية استهلاكها من قبل عدد كبير من المستهلكين بشكل آني و دون أن يؤثر إضافة مستهلك أو مستخدم جديد فيها و كذلك بعدم المزاحمة [20]" مثل هذه السلع الأمن، الإذاعة، التلفاز.....

2-1-2السلع العامة الغير الخالصة: هذه السلع عكس الأولى فعنده زيادة استهلاكها تسبب المزاحمة أو الاكتظاظ (congestion) مثل طرق و الجسور و الأنفاق و الحدائق

[20] الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام ص 24

العامة......الخ و تتميز بانخفاض منافعها لدى المستهلك عندة زيادة استهلاكها فهنا" السماح لمستهلك جديد قد لا يؤدي إلى استبعاد مستهلك حالي، ولكن يؤدي إلى انخفاض العائد أو المنافع التي كان يتحصل عليها هذا المستهلك مقارنة بالماضي [21]"

كما يمكن تقسيم السلع العامة إلى

2-1-2-1 خدمات تنظيمية: هي خدمات تقوم بها أو تقدمها الحكومة من اجل تنظيم النشاط الاقتصادي و باقي الأنشطة الأخرى، حتى تحافظ على عمل و استقرار جميع الأعوان الاقتصاديين نذكر منها الأمن، الدفاع، الحماية....

2-1-2-2 خدمات مباشرة: هي خدمات تقدمها و تشرف عليها الحكومة لصالح القطاع العائلي حتى تضمن تلبية مستوى معين من الاحتياجات الأساسية من هذه الخدمات و تتمثل في الصحة، التعليم، الثقافة...

2-1-2-3 خدمات غير مباشرة: هي سلعة ضرورية تتكفل بها الحكومة و تكون موجهة لجميع القطاعات الاقتصادية مثل الطرق، الأبحاث العلمية .... ،أو تكون موجهة لقطاع العائلات مثل الحدائق، المياه...

2-2 النوع الثاني : السلع الخاصة

إن إشباع الحاجات الخاصة يتم من خلال ميكانيزم السوق و جهاز الثمن و يدخل في نطاق التوزيع الأمثل للموارد، هنا نستطيع أن نميز من بين مختلف السلع إلى ثلاثة أنواع تطرقنا إليها في الفصل الاول- المبحث الأول -

النوع الأول: سلع وحيد الاستعمال.

النوع الثاني: سلع نصف معمرة.

النوع الثالث: سلع معمرة.

3 - مميزات السلعة

3 -1 الندرة: تتمحور المشاكل الاقتصادية في أي مجتمع حول كيفية تحديد الموارد المحدودة و استخداماتها بهدف إشباع الاحتياجات، و تتكون هذه المواد المتاحة من موارد طبيعية و رأس المال و المورد البشري (العمل) و تتضمن احتياجات الأفراد أو العائلات توليفة من السلع تتميز بالندرة و تختلف حدتها من سلع إلى أخرى وتظهر مشكلة

---

[21] نفس المرجع ص 35

الندرة في تركيبة الأسعار الجارية في سوق السلع و الخدمات ولكن " تشترك جميع المجتمعات الغنية و الفقيرة في مواجهة مشكلة الموارد المحدودة لإنتاج كل مايحتاجه أفراد المجتمع من السلع و الخدمات و كيفية إشباع المطالب و الاحتياجات اللانهائية لأفراد المجتمع من الموارد المتاحة و المحدودة مما جعلت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الموارد و الاحتياجات أمر ضروري لا غنى عنه[22] "

3-2 **السلع و الآثار الخارجية**(externalisation): تهتم الأدبيات الحديثة حول المؤثرات الخارجية (كالمنافع و المضار)المترتبة عن استهلاك الأفراد و المؤسسات للسلع وما الأثر الذي تتركه على البيئة وعلى أفراد المجتمع نتيجة لقرار تصرفاتهم على سبيل المثال الأثر الذي يترتب عن المؤسسة أو الأفراد في رمي النفايات، فالمستهلك اليوم يطالب بتحسين نوعية السلع العامة من حدائق و شواطئ و الغابات و غيرها مما يدل على المطالبة بزيادة إنفاق الدولة.

3 -3 تطور السلع و الخدمات

رغم اختلاف وجهات نظر للاقتصاديين إلا أنهم جميعا متفقون على أن المستهلك تسعى إلى تحقيق أقصى إشباع. لو فرضنا أن جميع المتغيرات الاقتصادية تتميز بالثبات أو بطئ نموها فهنا لا نستطيع تفسير تغير السلع من الكمالية إلى الأساسية، مثال لو فرضنا أن الهاتف في الماضي يعتبر سلعة كمالية بمعنى يستطيع المستهلك المتوسط أو الضعيف التخلي عنه لكن اليوم أصبح سلعة ضرورية لجميع المستهلكين رغم اختلاف مستوياتهم، وما هو ملاحظ اليوم فكثير من السلع كانت تصنف ضمن الكماليات و أصبحت من ضمن العناصر الضرورية للاستهلاك.

3-4 **عدالة توزيع السلع**

تتميز السلع العامة بخصوصية إسقاط المنافع على جميع المجتمع دون تمييز، ولا يجب تقديم المنافع الشخصية لبعض فئات المجتمع دون البعض الأخر جراء ما يتميزون به من نفوذ وراء توزيع السلع العامة كما يجب على الحكومة وضع استراتيجة واضحة و رقابة في مجال توزيع السلع العامة على القطر أما ما تميزه السلع الخاصة أنها خاضعة

[22] أسس علم الاقتصاد الدكتور: نعمة الله نجيب إبراهيم أستاذ جامعة الإسكندرية إصدار مؤسسة كتاب الجامعة 2000

لقانون العرض و الطلب و هنا يلعب المستهلك دور في تحديد السعر في حالة وجود المنافسة أما في سوق الاحتكارية فان المنتج هو الذي يفرض سعره.

4-أثار تغير السريع للأسعار

الارتفاع المستمر للأسعار يترك العديد من الآثار على الاقتصاد الوطني منها:

4-1 أثار تغير الأسعار على التعاقدات طويلة الأجل: في ضوء التغير السريع لمجمل الأسعار يؤثر على" المعاملات التبادلية بالسوق حيث معظم العمليات التبادلية بالسوق تشمل التعاقدات طويلة الأجل، و التي تعقد على اساس شروط نقدية عينية، فان حدوث التضحم الغير المتوقع يغير من نتائج التعاقدات طويلة الأجل مثل الرهون العقارية و المعاشات و السندات و غيرها من الاتفاقيات التي تتضمن علاقة بين مقرض و مقترض[23]"

4-2 أثار تغير الأسعار تسبب عدم التأكد: تسبب الارتفاع السريع في الأسعار حالة عدم التأكد في الاقتصاد، بسبب عدم التوقع بالارتفاع أو الانخفاض أو تستمر على حالها، ولهذا فان أي تعاقد يصبح عدم تأكد ظروفه، و بهذه الحالة تصبح شرعية الاقتصاد الوطني ضعيف أمام المعاملات و التعاقدات و كذلك تسبب ضعف الاستثمارات.

4-3 اثأر تغير السريع للأسعار على القدرة الشرائية: من العوامل المؤثر على الاستهلاك الدخل و الأسعار، بافتراض نمو بطيء للدخل و ارتفاع سريع للأسعار فانه يؤثر مباشرة على تدهور القدرة الشرائية و بذلك انخفاض الطلب على المواد الاستهلاكية و زيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية، لان ارتفاع الأسعار يؤثر كذلك على عدالة توزيع المداخيل.

[23] مدخل في الاقتصاد الحديث، مرجع سابق صفحة 76

5-أثار الأسعار على التوازن

يمثل السعر نقطة التوازن بين العارض و الطالب على السلعة، كما يدل على عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستهلك و المنتج معا، فالنسبة للمستهلك يتحدد له عملية المقارنة بين الأسعار و مختلف السلع الموجودة في السوق منها السلع البديلة أو المكملة و كذلك الكميات الممكن شرائها.

أما المنتج فهو الذي يقوم بتحديد السعر و يراعي فيه عددت معايير[24]

1-قواعد الإنتاج (les réglementations)
2-طبيعة السلعة (la nature du produit)
3-التكاليف (les coûts)
4-المنافسة (la concurrence)
5-الطلب (la demande)

5-1 السعر و الندرة: الندرة تدل على رغبة الإنسان في الشيء ما تفوق المتاح منه في الطبيعة، و العلاقة التي تربط بينهما أن للندرة ثمن أو سعر، كما يمكن أن تتحول السلع من المتوفرة إلى النادرة مثل الهواء، فتلوث الهواء في المدن الكبرى اليوم يدل على حاجة الإنسان إلى الهواء النقي أدى إلى مطالبة بتدخل الحكومة وتحمل تكاليفها فقد تحولت إلى سلعة لها عبئ تتحملها الدولة و المؤسسات و الأفراد من اجل المحافظة على صحة الإنسان و البيئة و ضمان الاستمرارية

5-2 المرونة السعرية

يتميز السعر في سوق السلع و الخدمات بالارتفاع و لانخفاض حسب العلاقة الموجودة ما بين العرض و الطلب، ولكن المستهلك يستجيب مع هذا التغير و يظهر اثر في الكميات المطلوبة، إما أن (يمتنع أو ينقص أو يزيد أو يحافظ) على الكميات المعتاد شرائها، وتسمى كذلك بالمرونة السعرية الموضحة في الجدول .

[24] Le marketing un outil de décision face l’incertitude ellipses p133

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكمية المطلوبة\ التغير النسبي في السعر

تدل المرونة على العلاقة بين تغير السعر و الطلب على السلع تتميز بذلك

جدول يمثل: العلاقة بين المرونة و السلعة

E<-1 طلب مرن نسبيا	يترتب عليه التغير في الكمية المطلوبة يكون اكبر من تغير في الأسعار
طلب متكافئ المرونة	التغير النسبي للأسعار يكون بنفس تغير النسبي في الكمية المطلوبة
Eϵ0 ;-1 طلب ضعيف المرونة	التغير النسبي في الأسعار يكون اقل من تغير النسبي في الكمية
E=0 طلب عديم المرونة	تغير الأسعار لا يؤثر على الكمية المطلوبة
E=∞ طلب لا نهائي	يدل على التغير الطفيف في السعر يؤدي إلى تغير لا متناهي في الكميات المطلوبة .
E < 0	في هذه الحالة تعني أن المجموعة السلعية رديئة أي أن زيادة في الدخل المستهلك سيقابله نقص في الإنفاق على المجموعات المصنف له من ضمن السلع الرديئة.
1 > E > 0	تشير إلى المجموعة السلعية ضرورية أي انه زيادة في دخل المستهلك تؤدي في بداية الأمر إلى زيادة في نسبة الإنفاق على هذه المجموعة السلعية مما يدل على الانتقال مستوى الإشباع Q1 إلى Q2 ثم الانتقال إلى مستوى إشباع للمستويات إشباع للسلع الأخرى
E=1	التغير النسبي في الكمية المطلوبة يكون بنفس التغير النسبي في السعر و في الحالة لا تتصف السلعة لا بالكمالية و لا بالضرورية لأنها حالة نادرة الحدوث
E > 1	المرونة هنا تدل على تصنيف المستهلك لهذه المجموعة من ضمن المجموعات السلعية الكمالية أي أن الزيادة في دخل المستهلك ستؤدي إلى زيادة إنفاقه على مجموعة سلعية معينة مما يدل على أن المستهلك مستوى إشباعه منخفض لهذه المجموعة المصنفة

من الجدول يوضح أن المستهلك يفرق ما بين السلع الأساسية و الكمالية من خلال مؤشر تغير الاسعار

6 العوامل المؤثرة في تحديد السعر

يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر السلع و الخدمات حسب إمكانيات المؤسسة و استقلالية تثمين منتجاتها إلى نوعين أساسيين :

1- عوامل خارجية (بيئية) .

2- عوامل داخلية (داخل المنظمة)

و سيتم تناول مكونات هذه العوامل بقليل من التفصيل:

أولا : **العوامل الخارجية :**

6-1-1 الطلب : يؤثر الطلب على السلعة أو الخدمة على تسعير و بصفة خاصة عند تسعير السلعة لأول مرة ، فهناك عوامل كثيرة تشكل و تؤثر على نمط الطلب على سلعة معينة منها دخل المستهلك و تفضيله ، القوى الشرائية ، عدد و قوة المنافسين ... إلخ .
فيجب عند تحديد سعر السلعة دراسة الطلب على هذا النوع من السلعة و مرونة الطلب على السلعة .

6-1-2 المنافسون : يمثل المنافسون عاملا هاما و مؤثرا على قدرة المنظمة على تحديد أسعارها فيجب على الشركة عند تحديد أسعار منتوجاتها ملاحظة أسعار المنافسين و تتابعها و العمل على التنبؤ بسلوك المنافسين ، ليس فقط في نفس الصناعة بل في الصناعات الأخرى التي تنتج سلعا تشبع نفس الحاجة بل أن العديد من الشركات تتبع مدخلا في التسعير اعتمادا على تصرفات المنافسين و خاصة القائدين في الأسواق ، فهناك بعض الشركات تضع سعرا أقل من أسعار المنافسين أو في مستوى أسعارهم أو أعلى من الأسعار السائدة ، و هناك بعض الشركات تقبل أن تكون من التابعين للشركات القائدة في الصناعة فتضع أسعارها على ضوء أسعار هذه الشركات القائدة .

6-1-3 التدخل الحكومي : يلعب التدخل الحكومي دورا هاما في تحديد أسعار المواد الاستهلاكية في الكثير من الدول، و تلجا لاستعمال هذا التحديد لتتفادى محاولة الاحتكار على السلع المعينة و الاختلال بميزان التوازن بين العرض و الطلب من اجل رفع الأسعار، و عادتا ما تكون هذه المواد من ضمن العناصر الضرورية للاستهلاك مثل

الخبز، الحليب، الحبوب...، كما يمكن أن تتدخل الحكومة في تحديد مجال سعر السلع (الأعلى و الأدنى) ومنه ندرج الجدول الموالي– – الذي يوضح تحديد سعر مادة الخبز و تطورها منذ 1989 حتى اليوم و في الجهة المقابلة سعر مادة الطحين المستعملة

تطور سعر الخبز منذ سنة 1989

1996 حتى يومنا هذا	1995 حتى04/02/ 1996	1995 حتى 07/08/ 1995	1994 حتى04/02/ 1995	1994 حتى 12/15/ 1994	1992 حتى 03/23/ 1994	1989 حتى 06/19/ 1992	السعر بالدينار
7.5	6	5	4	2.5	1.5	1	سعر الخبز g250
7.75	4	3.5	2.75	1.75	1.125	0.575	سعر الطحين لـــ g250

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تمثل هذه المادة 12.47% من مجموع نفقات الأسر الجزائرية، وغير خاضعة للمنافسة لان سعر بيعها محدد من طرف الحكومة الموضح في الشكل حيث يتقارب سعر المادة الأولية و سعر البيع مما يدل على الدعم الحكومي لها.

6-1-4 الظروف الاقتصادية : تختلف قدرة المنظمة على التحرك بأسعارها باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ، ففي حالات الرواج تزيد قدرة الشركة على تحديد أسعارها على ضوء الظروف التنافسية الموجودة ، بعكس حالات الكساد التي تحاول الشركات أن تزيد من الطلب على السلعة و يكون ذلك سواء بتخفيض الأسعار أو زيادة الخدمات المصاحبة للسلعة و متابعة ذلك .

و تمثل معدلات التضخم المتزايدة في بلد ما تحديا أمام العديد من الشركات عند تحديد أسعارها فتضطر بعض الشركات إما إلى زيادة أسعارها أو إتباع العديد من الإستراتيجيات.

6-1-5 الموردون و الموزعون : تلعب الأطراف المشتركة في النظام التسويقي دورا هاما و مؤثرا عل قدرة الشركة في تحديد أسعارها ، فقيام الموردون برفع أسعار المواد الأولية أو الوسطاء في المساومة على رفع هامش أرباحهم يضع قيدا على قدرة الشركة على تحديد السعر الملائم للسوق ، و قد يكون البديل في بعض الأحيان تخفيض هامش

الربح التي تخطط الشركة للحصول عليه لتفادي وقوع أي زيادات في الأسعار أو محاولة استخدام مواد أخرى أو منافذ توزيع بديلة تؤدي نفس الوظيفة المطلوبة .

ثانيا: العوامل الداخلية:

تتحصر مجموع العوامل الداخلية في تحديد السعر في مختلف التكاليف التي تقوم بها المؤسسة من استهلاك و استغلال منها: التكاليف الثابتة، التكاليف المتغيرة، التكاليف الضمنية، و كذلك تكاليف الغير الرسمية منها الرشوة

المبحث الرابع:مفهوم الأجر و نظرياته

تطرقنا في المبحث الأول إلى توازن الأسواق، حيث تتفق النظريات الاقتصادية إلى تكامل العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع، بحيث سوق العمل يتزن عندة مستوى معين من الأجور، كما يعبر الأجر عن نصيب الأكبر من دخل العائلات ومنه نقدم هذا المبحث.

1- تعريف الأجر: "هو السعر الذي يدفع من اجل استخدام العمل في إنتاج سلعة ما، و هو عبارة عن ما يحصل عليه العامل مقابل خدمة العمل الذي يقدمها و له أهمية مزدوجة في الحياة الاقتصادية لأنه يمثل دخل للعامل و ثمن لقيمة العمل.

تعريف العمل: هو كل جهد بشري سواء أكان عضليا أو ذهنيا يهدف إلى إنتاج السلع و تقديم الخدمات الاقتصادية [25]"

2- تصنيف الأجور

كل عامل يتحصل على الأجر لكن طريق التعاقد على العمل تختلف حسب طبيعة المهمة التي يعرضها صاحب العمل، و عادة يكون الاتفاق على تصنيف الأجر على النحو:

الأجر الزمني: هو الأجر الذي يدفع على أساس الفترة الزمنية التي يقضيها العامل، و يكون الاتفاق عادة بـــ(الساعة، اليوم، الأسبوع، الشهر، السنة).

الأجر النسبي: و هو الأجر الذي ينسب الى عناصر وحدات الإنتاج، و بذلك يدفع الأجر على أساس عدد وحدات الإنتاج، مثلا اتفاق على سعر بناء المتر الواحد ومنه يتحصل على الأجر نسبتا إلى عدد الأمتار المبنية.

[25] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي-الدكتور محمد عريفات ، الطبعة الأولى 2005 ، صفحة 199

اجر الأداء: هنا يكون الاتفاق على اجر الأداء بالمهمة، مثلا اتفاق على اجر استصلاح ارض معينة و محددة.

3- مكونات أجـــر العـــامل

لتوضيح مكونات الاجر ندرج الشكل الموالي[26]

مستحقات الإجمالية للأجر Rémunération salariale totale

الأجر الخام Salaire brut

الأجر الصافي Salaire net

الاشتراكات الاجتماعية للعامل Cotisations sociales (employeur)	الاشتراكات الاجتماعية للأجر Cotisations sociales (salarié)	الاجر الصافي salaire net	العلاوة primes

بتصنيف الأجر حسب القطاعين الخاص و العام، فنلاحظ أن القطاع الخاص له معيار الإنتاجية الحدية للعامل في تحديد الأجر، كما يتميز القطاع الخاص بالضعف و الجمود و كذلك دوره ضعيف في خلق مناصب الشغل لقلة الاستثمارات في القطاع الخاص.

يتميز القطاع العام بالعنصر الحيوي الذي يخلق مناصب العمل و في نسبة العاملين فيه، و لكن ما يلاحظ على القطاع العام هو عدم التنسيق بين نسبة العلاوة و نسبة الأجر الصافي.

4- أنواع دخول العائلة

عندة القيام بدراسة العائلة من استهلاك أو ادخار او المستوى المعيشي .... فإنها ترتبط كل هذه الدراسات بمتغير دخل ميزانية العائلة أو الفرد، و لهذا فانه يوجد اختلاف بين

أ- أجر الأسرة الذي يدل على مجموع أجور أعضاء الأسرة من(أب و أم و أبناء) و هو عبارة عن مجموع رواتب أعضاء الأسرة.

ب- دخل الأسرة: تتضمن مجموع أعمال التي يقومون بها أعضاء الأسرة و يتحصلون من ورائها على دخول عينية أو نقدية، و تتمثل عناصر الدخول في.

1-الرواتب و الأجور

2-دخل الأرباح أو دخل الفوائد

26

3 – دخل الملكية: مثل إيجار المساكن، أو حقوق التأليف، حقوق الشهرة....

4 – التحويلات : و تتضمن مجموع التحويلات الإدارية منها الضمان الاجتماعي، التامين، التحويلات من الخارج.

رغم انه يوجد اختلاف واضح بين المفهومين إلا أن عندة إجراء مسح ميزانيات الأسرة توجد صعوبة في تحديد دخل الأسر، و هذا نتيجة تداخل المفاهيم واقعيا و عدم قدرت إحصائها بسبب.

- ✓ التهرب الجبائي
- ✓ عدم التسريح بالعمل بسبب الجموع القانوني، فلا يسمح حتى القيام بالأعمال المؤقتة خارج وقت العمل
- ✓ ضعف المراقبة
- ✓ تفشي ظواهر اجتماعية، منها الرشوة و المحسوبية...

إذا كان هناك صعوبة في تقييم ميزانية الأسرة، إلا أن المفهوم النظري لدخل الأسر يبقى هو العنصر المحدد لاستهلاك العائلات و لكن حسب الباحث فريدمان Friedman يفرق ما بين الدخل الدائم و الدخل العابر(المؤقت)

دخل الأسرة = دخل الدائم + دخل العابر

ج– الدخل الدائم: هو عبارة عن الدخل الذي يحافظ على مستوى الاستهلاك خلال فترة متوسطة من الزمن زائد الجزء الذي يدخل، وهو مقدار الدخل الذي تخطط من اجله الأسرة مستوى الاستهلاك و تستطيع المحافظة عليه خلال فترة من الزمن و تنظر إليه الأسرة كمحدد لقيمة ثروتها الحالية و المستقبلية بصفة مستقرة.

د– الدخل العابر أو (المؤقت): هو ذلك الدخل الذي يحصل لظروف غير منتظرة أي نتيجة المصادفة مثل التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي أو الحصول على جائزة غير متوقعة أو هبة و قد يؤثر سلبا الدخل العابر لحوادث عابرة سلبية مثل سرقة بعض الممتلكات، أو حريق....

كما يمكن أن نقسم الدخل إلى:

–الدخل المتاح

–الدخل الجاري

الاستنتاج

من المفهومين يتضح أن مفهوم الأجر يختلف عن مفهوم الدخل و بذلك لا يمكن تفسير دراسة المستهلك على ضوء مستوى الأجور، و هذا لا يدل على أن جميع الأسر مستوى دخلهم يختلف كثيرا عن مستوى أجورهم، فهناك أفراد يعتمدون بصفة كبير على الأجور.

5- مختلف النظريات المفسرة لمستويات الأجور

هناك العديد من النظريات التي سعت لتفسير مستويات الأجور و تتمثل في مايلي:

"1- نظرية حد الكفاف.

2- نظرية رصيد الاجور او مخصص الاجور.

3- نظرية البقية الباقية.

4- نظرية الإنتاجية الحدية.

5- نظرية التوازن "[27].

6- نظرية الأجر الفعال

5-1 نظرية حد الكفاف: من رواد هذه النظرية (Lasal ;Karl Marx ;Adam Smith) و تنس هذه النظرية أن الاجر يتحدد على اساس ما يحتاجه العامل لإشباع متطلباته الضرورية له و لأفراد أسرته

انتقادتها

-لقد نشأت في ظروف لا يوجد فيها نقابات و لا قوانين تحمي العمال

-ضعف تفسير تفاوت في الأجور.

-ترتكز على تحديد الأساسيات الضرورية لأفراد الأسرة و منه لا تفسر تحول السلع من الكمالية إلى الضرورية.

- لا تستطيع أن تفسر ارتفاع في الأسعار لان أجور العمال محدود و متوازنة.

5-2 نظرية رصيد الأجور

صاحب هذه النظرية(John Stuart Mill) حيث ظهرت في القرن التاسع عشر و تتمحور مفهوم النظرية أن مستوى الأجور يتحدد وفقا لأمرين هما:

[27] مبادئ الاقتصاد – التحليل الجزئي-الدكتور محمد عريفات ، الطبعة الأولى 2005 ، صفحة 201

1-حجم مخصص للأجور من رأس المال.

2- عدد العمال الذين يسعون للعمل.

تفترض النظرية على أن الحجم المخصص للأجور ثابت ويتحدد على حسب طلب المؤسسات من (عمال متخصصين، أو مؤهلين.....)، أما عدد العمال فهو متغير و بذلك يتوازن مستوى الأجور بين الحجم المخصص و عدد العمال تناسبا عكسيا بينهما.

انتقادات

- يتحدد مستوى الأجور على حسب احتياجات المؤسسات، أي أنها خاضعة لقوانين العرض أكثر منه الطلب مهملين بذلك حقوق العمال.
- لا تفسر دور العمال في العمليات الإنتاجية أي بين الأجر و(حجم الإنتاج و الكفاءة الإنتاجية).
- لا تفسر اختلاف الأجور بين المؤسسات، لنفس مستوى تخصص العامل

5-3 نظرية الإنتاجية الحدية: تقوم هذه النظرية على أساس ربط سعر العمل بقيمة ما يقوم العامل بإنتاجه و تفسر هذه النظرية أن اجر العمل يتساوى مع قيمة إنتاجيته الحدية في حالة وجود المنافسة التامة، مما يبين أن تشتت الأجور سببه اختلاف الإنتاجية الحدية لمختلف المؤسسات من الإنتاجية المنخفضة إلى المرتفعة

انتقادات

-تدرس مستوى الأجور من خلال إنتاجيته مهم في ذلك جانب العرض (المؤسسة)

-تربط بين تدني المستوى المعيشي بسبب تدني الأجور

5-4 نظرية التوازن

تقوم هذه النظرية على دراسة التفاعل بين قوى العرض و الطلب معا، و يتحدد الأجر على حسب مستوى الاستهلاك الذي يساهم في ارتفاع أو انخفاض مستوى الإنتاج بعلاقة طردية، أي كلما ازداد طلب المستهلكين على السلع ازداد عرض على عنصر العمل و حتى تستقطبه تقوم برفع الأجور

انتقادات

-تنتج البطالة نتيجة انخفاض مستوى الاستهلاك و هذا غير صحيح لان البلدان المتطورة لها مستوى استهلاك مرتفع لكنها تعاني من مشكل البطالة

– تهتم بالعوامل المؤثرة على التوازن الاقتصادي" العوامل الكمية" و لا تهتم بالعوامل النوعية منها السياسية، العدالة أو المساواة....

5-5 نظرية الأجر الفعال La théorie du salaire d'efficience

أصحاب هذه النظرية هم رواد المدرسة الكينزية الجدد nouveaux keynésiens و تقوم على تفسير علاقة البطالة الغير الإرادية في إطار توازن العام للاقتصاد بحيث ترتكز "على مفهوم الأساسي للاقتصاد الجزئي في تحليل الأجر الحقيقي و تشتت"الاختلاف " الأجور و علاقته بالبطالة الغير المعتمدة، كما تساهم هذه النظرية في تحليل سلوك العقلاني الامثلي للأعوان الاقتصاديين من خلال تحليل المحيط أو طبيعة المعلومات الحقيقية المتوفرة، و يعتمد على تحديد الأجر من خلال [28] "

- علاقة نمو معدل الأجور بإنتاجية العمال (الأجراء)
- تحديد مستوى الأجور الذي يتفاعل مع توازن السوق
- قوة العامل
- قدرة العامل على اتخاذ القرارات
- تفاعل قوى العرض و الطلب
- فعالية هدف المؤسسة المقترن بفعالية الدالة الإنتاجية

6- تحليل مستوى الأجر المضمون

تطرقنا إلى دراسة مختلف النظريات المفسرة للأجور، مما يدل على اهتمام الباحثين الاقتصاديين لها منذ الأمد البعيد لسبب حجم التركيبة السكانية التي تحتوي على غالبيتها عمال أجراء و دوره في نمو القيمة الإنتاجية، ومن خلال نظرية حد الكفاف نفترض أن أدنى اجر يلبي الاحتياجات الأساسية للعامل أو الأسرة هو عبارة عن الأجر المضمون المتفق عليه بين نقابة العمال و الحكومة بين فترة 1989 حتى الآن الموضح في الجدول، و نظرا لعدم توفر مؤشر الأسعار لسنة 2005 و 2006 نفترض انه هناك نمو خطيا في الأسعار و أن معدل نمو لسنة 2004 هو نفسه لسنة 2005 و 2006 و باستعمال الوسط الهندسي في عملية التقدير نتحصل على مؤشر الأسعار لسنة 2006.

[28] http://www.unifr.ch/hepe/documents_pdf/publications/1999wp_332.PDF

جدول : تطور مؤشر القدرة الشرائية للأجر المضمون

	مؤشر الكمي	مؤشر الأسعار	مؤشر القدرة
اول جانفي 1990	1	1.179	0.848
اول جانفي 1991	1.8	1.484	1.213
اول جويلية 1991	2	1.484	1.348
اول ابريل 1992	2.5	1.954	1.279
اول جانفي 1994	4	3.034	1.318
اول ماي 1997	4.8	4.949	0.970
اول جانفي 1998	5.4	5.194	1.040
اول سمتبر 1998	6	5.194	1.155
اول جانفي 2001	8	5.576	1.434
اول جويلية 2006	10	6.44	1.551

المصدر: من إعداد الطالب

يعتمد مؤشر الأسعار البسيط الموضح في الجدول على سنة الأساس 1989 ليوضح انخفاض مستوى القدرة الشرائية لسنة 1990 و 1997 بسبب ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بالرغم من استمرارية ارتفاع في الأجور بداية من سنة 1990 التي كان فيها الحد الأدنى للأجر المضمون هو 1000 دج، أما باقي السنوات الأخرى فقد أشار مؤشر القدرة إلى تحسن في مستوى ما بين 3% إلى 34% مقارنة بمستوى سنة 1989.

6-1 دراسة العلاقة بين المتغيرات

نستنتج من نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات التالية مؤشر الأسعار indice en valeur مؤشر الكمي indice de prix، مؤشر القدرة pouvoir d'achat

تحصلنا على النتائج التالية

R^2=0.98 F=101.23

Indice de prix (Z)= 3.135 + 0.835 X – 2.622 Y

T_x=14.22 T_y= -3.73

N= 9

مع معامل الارتباط $R^2 = 0.986$

X يدل على متغير المستقل لمؤشر القيمة و هو مقدار التغير في الأجر القاعدي

Y يدل على المتغير المستقل للقدرة الشرائية

Z يدل على المتغير التابع لمؤشر العام للأسعار

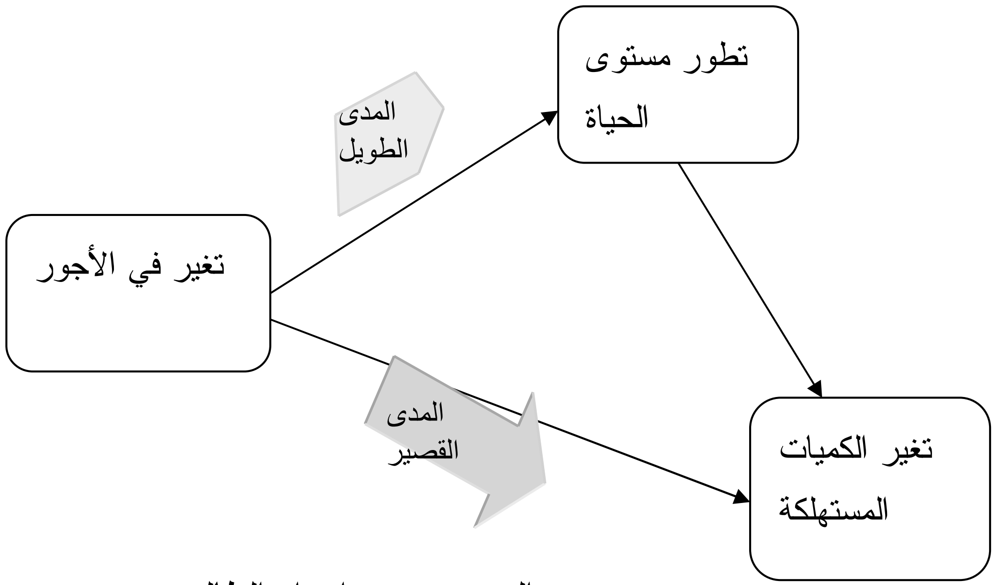
T_x وT_y تمثل احصائية ستيودنت لكل من x و y

يتضح من خلال هذه التقديرات مايلي:

إن تأثير مؤشر القيمة كان موجب ويمكن تفسيره على أن التغير في مستوى الأجور مرتبط بالتغير في مستوى الأسعار و هذا واضح نظريا و بالتالي فان المحدد الأساسي لتغير الأسعار هو ارتفاع في مستوى الأجور حيث أن التغير يفسره معامل الارتباط بأكثر من 95% من التغير في مستوى الأسعار، أما القيمة السالبة لمؤشر القدرة الشرائية يمكن أن نفسره بأنه التغير الناتج في الأسعار لا يرفع من مستوى القدرة الشرائية أي التناسب العكسي بين مستوى الأسعار و مستوى القدرة الشرائية ولكن المتغير المستقل للقدرة الشرائية يرفع من مستوى تفسير تغير الأسعار حيث يتعدى معامل الارتباط الى98 % من العوامل المفسرة للقدرة.

وبذلك يرتبط مفهوم التغير في الأجور بغير في الكميات المستهلك في المدى القصير أما في المدى الطويل فانه يؤثر على مستوى الحياة حيث استمرارية انخفاض نفقات العائلات المتوسطة مثلا تدفعهم إلى دخول ضمن الفئات الاجتماعية الفقيرة و بذلك هناك تغير في مستوى الطبقات الاجتماعية و لكل طبقة مستوى الاستهلاك الخاصة بها كما تختلف الكميات المستهلكة من فئة اجتماعية إلى أخرى، و نوضح ذلك في الشكل الموالي.

6-2 **اثر تغير الأجــور:** يفسر الشكل الموالي الأثر الناتج عن تغير الأجور على المدى القصير و الطويل

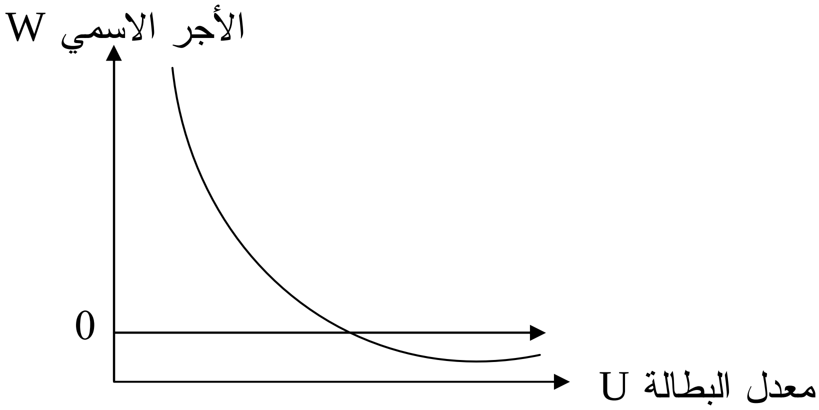


المصدر: من إعداد الطالب

6-2 العلاقة ما بين الأجر و البطالة لــ Phillips

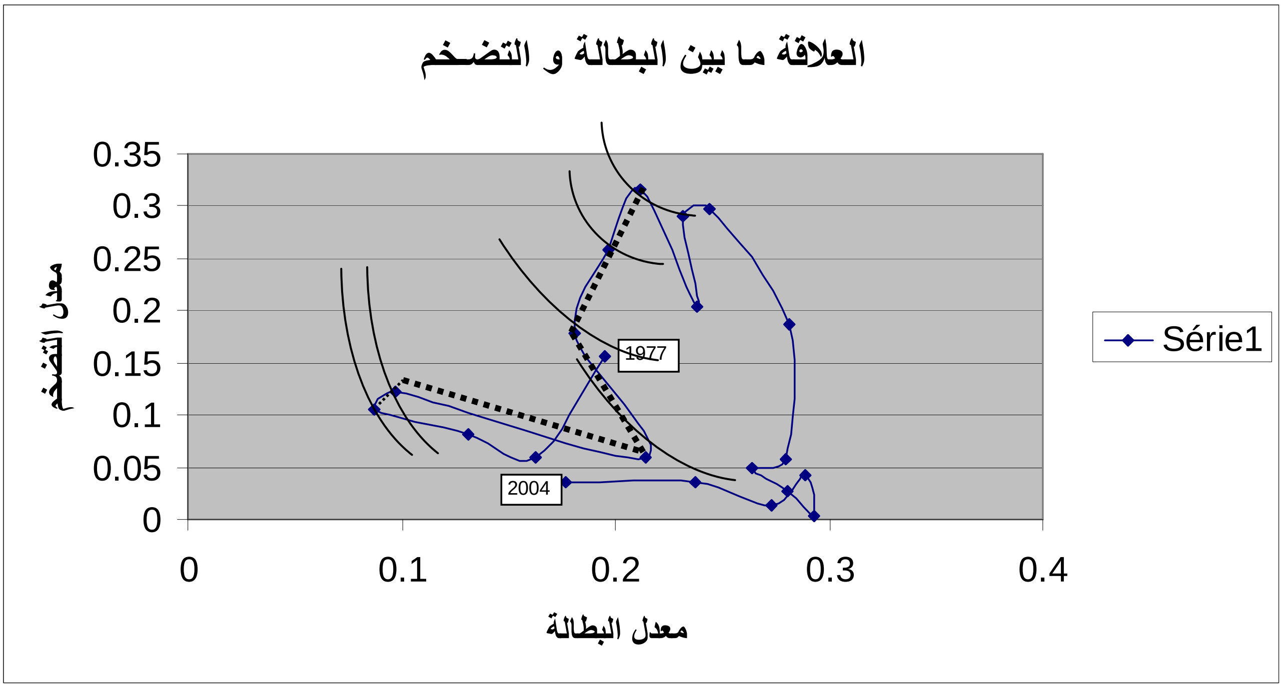
لقد درس فليبس Phillips العلاقة بين معدل البطالة و أثره على معدل تغير الأجور للمملكة المتحدة ما بين سنة 1861 و 1957، واستنتج العلاقة الموضحة في الشكل

الشكل: العلاقة بين معدل البطالة و الأجر



6-2-1 <u>تحليل العلاقة ما بين البطالة و التضخم</u>

لتحليل الوصفي لوضعية الجزائر بين البطالة و التضخم نقدم المنحنى الموالي الذي يبين تغير البطالة و التضخم من سنة 1977 إلى 2004



أكد الباحث Phillips على أن العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات التضخم تمثل علاقة عكسية بينهما، لكن يدل المنحنى على عكس ذلك فانه مقسم إلى قسمين مختلفين

القسم الأول يدل على أن سياسة الحكومة أرادت أن تحارب الظاهرتين معا، محاربة التضخم أولا ثم محاربة البطالة ثانيتا، و هذه المرحلة تميزت في السبعينات و في منتصف الثمانينات. بعد الأزمة البترولية كان هناك ارتفاع في الأسعار أكثر منه ارتفاع في البطالة بمعنى أن الحكومة أخذت إستراتيجية مختلفة عن المرحلة الأولى حيث أصبحت تحرر الأسعار و الاهتمام أكثر بالبطالة نتيجة للمطالب الاجتماعية أي المطالبة بالتكفل بمشكلة التشغيل، لكن واقع الإصلاحات الاقتصادية اثر سلبا على المشكلتين أي ارتفاع معدلات التضخم و كذلك البطالة في نفس الوقت، وهي عكس حالة فليبس. أي ارتفاع الأسعار لم

يشجع المستثمرين على رفع نشاطهم الاستثماري و لا حتى المبادرة، و نفسر هذه الحالة بغياب المناخ الاستثماري على ارض الواقع.

أما الفترة الممتدة ما بين 1998 حتى الآن اتجهت السياسة الاقتصادية أولا في محاربة التضخم، و لهذا نلاحظ انخفاض مستواه و استقراره في حدود 5% بعدما كان على مجال بين 10% و 35%، و هذا للآثار السلبية التي سببها مشكل التضخم منها الركود الاقتصادي، انخفاض المستوى المعيشي و إلى غيرها.

بعد السيطرة على معدلات التضخم، نلاحظ كذلك انخفاض في معدلات البطالة و هنا لا نفسره بالعلاقة الطردية أي استقرار الأسعار يساعد على انخفاض معدلات البطالة.

النتيجة:

حالة تغير الأسعار و معدلات البطالة في الجزائر لا تتطابق مع المفهوم النظري لفيليبس Phillips

المبحث الخامس :دراسة توزيع النفقات

1- دراسة توزيع إنفاق العائلات الجزائرية

الجدول الموالي يمثل توزيع معاملات إنفاق العائلات الجزائرية لكل الفئات الثمانية التالية المأخوذة لفترة الدراسة ما بين سنة 1967 و 2000 على مختلف السلع و الخدمات و كيفية تطور هيكل إنفاق متوسط العائلات الجزائرية عبر مختلف فترات الزمن ، و تقسم هذه العوائل حسب الديوان الوطني للإحصائيات إلى 8 فئات المبينة في الجدول الموالي.

بالاعتماد على المعطيات نلاحظ أن الفترة الزمنية التي أقامت فيها الدراسة تتميز بالبعد الزمني التي تعددت فيها التحولات السياسية و الاقتصادية، لكن ما يهم هو تحليل كيفية توزيع نفقات المستهلك على مختلف السلع الاستهلاكية و الذي يدل على معظم سلوك المستهلكين أو معظم تصرفات المستهلكين اتجاه مختلف المواد الاستهلاكية و بذلك نلاحظ العائلات الجزائرية عبرة مختلف مراحل الدراسة أنها تخصص أغلبية الدخل العائلي لاستهلاك مواد غذائية التي تراوحت بين ادني نسبة 41.96% و أعلى نسبة 58.46 % و الذي يبينه الجدول الموالي

الشكل: يمثل تركيبة الاستهلاك العوائل(الخاص)

السنوات	1967 #	*1979	# 1980	*1988	**1995	***2000
مواد غذائية	41.96	55.68	55.7	51.32	58.46	44.6
النقل و الاتصال	6.44	6.63	6.6	11.35	9.53	9.4
السكن وأعبائه	15.15	9.15	5.4	6.63	3.5	13.6
الأثاث و مواد التأثيث	3.49	6.37	6.4	3.63	0.37	3.4
الصحة و النظافة الجسدية	7.63	3.07	3.1	2.9	4.39	6.3
الملابس و الأحذية	14.3	5.41	9.2	8.7	13.94	8.6
التربية، الثقافة، التسلية	6.33	3.4	3.4	2.41	1.72	3.9
مختلف السلع و الخدمات	4.97	10.29	10.2	13.06	8.09	10.4
مجموع إنفاق العائلة		3123		8608.84	35266	50345

المصدر: * ONS سلسلة رقم N119 ، ** ONS سلسلة رقم N247 ،
*** ONS سلسلة رقم N352 ، revue du CENEAD, N 14
1999

و لهذا نقول دائما أن المستهلك الجزائري يعطي أهمية كبير لدالة استهلاكية المواد الغذائية و بصفة مستقرة أكثر من السلع الأخرى، و لنقسم هذا الاستقرار إلى قسمين من 1969 إلى 1987 حيث تميزت على العموم بارتفاع متوسط لأسعار المواد الاستهلاكية و استقرار نوعا ما في سعر الصرف و ارتفاع تدريجي في مستوى الأجور ليدل بذلك على التحسن في المستوى المعيشي و ارتفاع في القدرة الشرائية أما المرحلة الثانية إلى غاية سنة 2000 فقد اختلفت عن المرحلة الأولى تماما، و لأنه ارتفع مستوى إنفاق العائلات للسلع الغذائية في سنة 1995 إلى نسبة 58.46 % بسبب الزيادة السريعة في الأسعار مقارنة بالدخل العائلي الضعيف. أما الاهتمام الثاني بالنسبة لدالة استهلاك العائلة مخصصة لنفقات السكن و أعبائها حيث تميزت هذه الفترة بتذبذب في المخصصات

فنلاحظ أن الفترة ما بين 1980 و 1995 لم يهتم المستهلك كثيرا بموضوع السكن لتراجعها في المرتبة الخامسة و الرابعة، لذا نقول في هذه الفترة توافق عرض المساكن مع الطلب عليها بسبب الاستثمارات الحكومية الواسعة في هذا المجال أمام استقرار في الطلب.

أما الاهتمام الموالي لسلوك العائلة نوضحه في تأرجح المخصصات ما بين شراء الملابس و الأحذية و النقل الاتصال أما باقي المخصصات فإنها لا تحتل مكانة هامة داخل العائلة أو الفرد.

2- مقارنة بين الاستهلاك الدائم و الغير الدائم

للقيام بالمقارنة لبد أن نصنف الجدول السابق " إلى صنفين و ذالك حسب طبيعة السلع، بمعنى توزيع السلع الاستهلاكية ما بين سلع معمرة les produit durables و السلع غير المعمرة les produit non durables.

مخصصات استهلاك الدائم " طويل الأجل تكون ما فوق ثلاث سنوات و تضم (النقل، و الأثاث و مواد التأثيث، السكن وأعبائه، التربية، الثقافة، التسلية)

مخصصات الاستهلاك غير الدائم و يضم (مواد غذائية، الملابس و الأحذية، و الاتصال، الصحة و النظافة الجسدية و السلع الأخرى مثل التبغ، مواد التجميل، نفقات الفندق، مقاهي...)

ومن خلال الجدول السابق نقوم بتقسيم الجدول حسب طبيعة استهلاك السلع غير دائمة و السلع دائمة

توزيع الجدول حسب تقسيم استعمالات المستهلك

السنوات	1967 #	1979*	# 1980	1988*	1995**	2000***
الاستهلاك الغير الدائم	71.21	75.96	79.73	79.39	88.23	72.8
الاستهلاك الدائم	28.79	24.04	20.27	20.61	11.77	27.2

من إعداد الطالب

يدل الجدول على أن مخصصات إنفاق المستهلك تتعدى نسبة 72% بالنسبة للاستهلاك الحالي" إنفاق على السلع غير معمر " أما الباقي ينفق على السلع الدائمة أو المعمرة فإنها تبقى متدنية على العموم رغم تضاعفها في سنة 2000

كما يدل الجدول على أن المستهلك الجزائري يوجه دخله لاستهلاك السلع غير الدائمة مما يبقى بعيد عن استهلاك السلع الأخرى و هذه النتيجة تدفعنا للقول أن جل الاستثمارات تميل إلى إنتاج السلع غير الدائمة بسبب ميل المستهلك الجزائري لها نتيجة انخفاض في مستوى دخله لتغطية نفقات السلع الدائمة منها السكن، تحديث الأثاث و المعدات...

3- دراسة مقارنة لهيكل توزيع الاستهلاك العائلات

و لإجراء المقارنة لمستوى إنفاق العائلات الجزائرية ندرج الجدول الموالي لتوزيع نفقات العائلات الكندية ما بين سنة 1969 و 1999 الموضح

الشكل: يمثل توزيع نفقات العائلات الكندية ما بين 1969 و 1999

	1969	1978	1982	1986	1992	1996	1999
مواد غذائية	26.7	24.5	23	21.5	19.1	18.7	17.9
السكن وأعبائه	20.9	22.7	24.7	23.8	26.3	27	28.6
النقل و الاتصال	12.5	14.1	13.8	14.6	13.6	14.1	14.9
الثقافة، التسلية	7.3	7.9	7.7	8.6	9.5	9.3	9.4
الملابس و الأحذية	10.2	8.2	7.4	7.5	6.1	5.4	5.4
الأثاث و مواد التأثيث	5.7	6.8	5.9	6.1	5.6	5.5	5.9
الحماية	6.1	5.6	5.7	5.8	6.7	7.2	7.1
الصحة	5.1	3.5	3.9	4.1	4.3	3.6	4.1
التربية	1.3	1.2	1.4	1.6	1.9	2.2	2.5
مختلف السلع و الخدمات	4.3	5.5	6.5	6.4	7	7	4.2

المصدر: [29]

هيكل توزيع نفقات العائلات مقسم على 10 فئات لمختلف السلع، لكن إذا أخذنا ثلاثة فئات الأولى نلاحظ " هي على التوالي مواد غذائية و سكن و النقل " نلاحظ أنها ثابتة تقريبا على طول فترة الدراسة في حدود 61 % لكن مخصصات إنفاق لكل من السكن و المواد الغذائية يتماشى عكسا أي كلما انخفض مستوى مخصصات المواد الغذائية " السلع غير الدائمة " ازداد نفقات السكن التي تدل على ارتفاع في مخصصات استهلاك السلع الدائمة منها السكن و مخصصات النقل تعتبر مستقرة على طول فترة الدراسة بين12% و 15% بينما بالنسبة للجزائر تتعدى هذه الفئات الثلاث لمجاميع سلعية لها حدود 68% و يمكن

[29] Rapport annuel 2006 ; de centre international de hautes études agronomique méditerranéennes CIHAM

القول أنها متقاربة بينهما لكن عكس ذلك لأنة مستوى مخصصات إنفاق على المواد الغذائية في حدود 50% من مجموع نفقات المستهلك و مستقرة على طول فترة الدراسة أي أن المستهلك الجزائري يتأثر كثيرا إذا تغيرت أسعار المواد الاستهلاكية، بينما السكن و أعبائه فتبقى نسبته ضعيفة بالنظر إلى تكاليفه، و نفسر ضعف هذه النسبة بالدعم الحكومي على طول فترة الدراسة مما أدت إلى انخفاض نسبة الإنفاق المستهلك الجزائري في ما يخص السكن وملحقاته.

أما بخصوص مجمع السلع الخاصة بـــ(الصحة، الثقافة، التسلية، الحماية، التربية) نلاحظها أن المخصصات الانفاقية بالنسبة للمستهلك الجزائري منخفضة كثيرا مقارنة بالمخصصات الانفاقية بالنسبة للمستهلك الكندي و هذا يدل على هذه السلع إما أن تكون بسبب ضعف الدخل العائلي أو عدم ميل المستهلك الجزائري لها، ومن بين هذه المخصصات نلاحظ مجمع التسلية الذي يحمل العديد من المعاني منها السياحة الداخلية، أماكن ترفيه منها أماكن الخضراء.

ان انخفاض هذه المخصصات يدل على عدم الحاجة إليه بصورة ضرورية أم عدم القدرة الناتجة عن ضعف مداخيل العائلات، فإذا فرضنا أن نفس سلوك الاستهلاكي للمستهلك الكندي مع الجزائري فيدل هنا عن ضعف المداخيل و هذه النتيجة تدل على ضعف السياحة الداخلية بصفة عامة للعائلة الجزائرية و هذا ما يتطابق مع الواقع.

في معظمه عبر السياسات المختلفة الموجود في القطر نذكر على سبيل المثال السكنات التساهمية،أما النقل فهو بعيد عن المستوى المطلوب بسبب قدم الحظيرة الوطنية للسيارات و ارتفاق نفقاتها مقارنة بدخل المستهلك.

أما التطور إنفاق الاستهلاكي لمختلف السلع الأخرى فمستواه متجانس على طول فترة الدراسة عكس تطور مخصصات العائلات الجزائرية فإنها متبعثرة و هذا ناتج لتحول في السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال حتى الآن الذي تسبب تغير في حركة الأسعار، كما نذكر أيضا سياسة دعم الاحتياجات الأساسية أثرة سلبيا على نمط إستهلاك العائلات الجزائرية و مع بداية التسعينات بعد سياسة الحكومة في تحرير التدريجي للأسعار.

4- دراسة مقارنة لهيكل توزيع الاستهلاك في المغرب العربي

بعد دراسة المقارنة لهيكل استهلاك الأسر لبلد متطور، تبين انه يوجد فرق في توزيع النفقات بمقارنتها مع بلد سائر في طريق النمو، ونحاول أيضا إجراء مقارنة أخرى مع منطقة المغرب العربي نختار منها تونس و المغرب

توزيع نفقات عائلات دول المغرب العربي

	الجزائر			المغرب		تونس	
السنوات	1980	1988	*2000	1985	1991	1980	1990
مواد غذائية	55.7	52.5	44.6	48.6	45.5	41.7	40
الملابس و الأحذية	9.2	8.2	9.4	7.3	6.1	8.5	10.2
السكن وأعبائه	5.4	7.7	13.6	20.7	17.4	25.9	19.8
الأثاث و مواد التأثيث	6.4	4.3	3.4	5.2	4.3	2.8	2.3
الصحة و النظافة الجسدية	3.1	2.7	6.3	4.6	6.7	5.7	8.7
النقل و الاتصال	6.6	11.4	8.6	5	5.9	4.9	8.2
التربية، الثقافة، التسلية	3.4	4.3	3.9	3.4	5.8	7.7	8.5
مختلف السلع و الخدمات	10.3	8.9	10.4	4.8	5.5	2.5	2.4

المصدر: * الديوان الوطني للإحصائيات

تدل البيانات الإحصائية المتعلقة باستهلاك العائلات في المغرب العربي بتجانس في نمط الاستهلاك حيث مخصصات الإنفاق على المواد الغذائية لها أكثر من 42% من قيمة المداخيل المتاحة للعائلة، ثم تتبعها السكن و أعبائه بالنسبة لتونس و المغرب أما الجزائر فتغير نمط الإنفاق مع مرور الزمن لان المستهلك الجزائري لم يكن لديه الاهتمام بمشكلة السكن في سنة السنوات السابقة، مثل سنة 1980 و هذا راجع بسبب أن المستهلك يرتب احتياجاته على حسب الوافرات، لكن إعادة ترتيب النفقات يرجع نفسره بالتغير الذي حدث في الأسعار و كذلك ظهور مشاكل العقار التي لم يعتاد عليها بصفة مغايرة عن سابقتها و ما يمكن الخروج به من هذه المقارنة أن المستهلك الجزائري يمر بوضعية غير مستقرة الناتجة عن التغيرات الاقتصادية، عكس حالة المغرب و تونس التي تدل على توازن

مخصصات الانفاقية على مراحل الدراسة الناتجة عن استقرار الأسعار كما يختلف سلوك المستهلك الجزائري عن المغربي و التونسي لان المستهلك الجزائري حافظ على مخصصات الانفاقية لمجمع مختلف السلع التي تتمثل في السجائر، أدوات الزينة، الذهب و المجوهرات و غيرها، بحيث تمثل هذه السلع غير ضرورية للمستهلك كما تبينه انخفاض نسبتها كل من المغرب و تونس، و كذلك نلاحظ انخفاض مخصصات الانفاقية بالنسبة لمجمع السلع الترفيه و الثقافة التي هي مغايرة بالنسبة للآخرين.

نتيجة: سلوك العائلة الجزائرية يتوافق مع نمط البيئي للمكان بالنسبة للمغرب العربي لكنه يختلف عنه في السلوك الانفاقي بالنسبة لمختلف السلع الأخرى.

5- تحليل تطور أسعار السكن و أعبائه

لقد اخذ موضوع السكن و أعبائه تغير في مستوى أسعاره خلال فترة الدراسة مع مرور الزمن و خصوص مع بداية الأزمة الاقتصادية إزاد اهتمام الحكومة بهذا القطاع سنة تلوى الأخرى بسبب الطلب المتزايد لكل سنة و في هذه المرحلة خصوصا بدا مستوى الأسعار بالارتفاع المستمر و لهذا ندرج الجدول الموالي الذي يوضح تغير في معدل ارتفاع إيجار السكنات التابعة للقطاع العام الذي تسيره " وكالة التسيير و الترقية العقارية OPGI "

	01/04/1995	1995	1996	1997	1998	سعر الإيجار الإداريDA	1999	حتى 2006
F1*						82500		--
F2*						110000		--
F3*	34578	121	133.1	183.67	220.41	194370	562.12	--
F4*	42339	121	133.1	183.67	220.41	230890	545.33	--
F5*	45034	121	133.1	183.67	220.41	257098	570.89	--
مؤشر الايجار**		107	139.5	172.4	229.8	257.1	257.1	257.1
مؤشر ايجار السكن و ملحقاته**		360	453.8	541.5	580.6		597.6	

المصدر : * الوكالة التسيير و الترقية العقارية بولاية معسكر

** الديوان الوطني للإحصائيات

يوضح الجدول الفرق ما بين مؤشر إيجار السكنات للوكالة و مؤشر أسعار السكن و ملحقاته المتمثل في المستوى العام للإيجار و مختلف النفقات المتعلقة بالسكن منها الترميم، الطلاء و الكهرباء و الغاز و الماء و كذلك الصيانة للديوان الوطني للإحصائيات، ولكن عندة مقارنة تطور إيجار السكنات بين مؤشر الوكالة العقارية و مؤشر الديوان الوطني للإحصائيات نلاحظ أنهما مما يعكس أن مؤشر الإيجار المستعمل في الديوان الوطني للإحصائيات مأخوذ فقط من الوكالة العقارية، أي انه لا يراعي مستوى إيجار القطاع الخاص في هذا المجال، لكننا كاقتصاديين لا نستطيع تفسير هذا المؤشر بالنسبة للديوان الوطني للإحصائيات الذي لا يعكس واقع تطور مستوى الإيجار حتى في القطاع الحكومي المبين على مستوى تطور الإيجار لدى وكالة التسيير العقاري، مع الاستنتاج السابق انه لا يأخذ مستوى إيجار للقطاع الخاص.

ومن عدم تيقن مستوى تطور الأسعار لا نستطيع كذلك تحديد مستوى مخصصات الانفاقية له، أما ثبات مؤشر الإيجار لدى الديوان الوطني و الوكالة العقارية يوضح ثبات السعر الإداري بدا من 1999 حتى الآن، و لعدم دقة المعطيات فإننا لا نستطيع تفسير سلوك العائلة الجزائرية في هذا المجمع السلعي له، المتمثل في السكن وملحقاته.

و كذلك لا نستطيع تحديد مستوى العلاقة بين العرض و الطلب في تحديد مستوى الإيجار.

كما يوضح المعطيات تطور مختلف إيجار السكنات الدراية بين فترة 1990 و 1998 لكن في سنة 1999 و بقرار من الحكومة الجزائرية حددت الأسعار و أصبحت ثابتة حتى الآن، و بافتراض تجانس ما بين القطاعين فان القطاع الخاص ارتفع فيه مستوى الإيجار اكبر بالمقارنة مع القطاع العام الموضح على النحو تطور تكاليف إيجار القطاع الخاص

	1999	1998	1997	1996	1995
مؤشر تطور إسكان القطاع الخاص	624.31	940.79	899.33	774.5	599

كما يوضح الجدول أن تطور نفقات الإسكان كان في حدود الضعف مقارنة بسنة 1990 بينما تغيرت الإيجار في سنة 1999 في حدود 6 أضعاف، بالرغم من هذا الارتفاع فانه

يبقى بعيد بمقارنة مع مستوى إيجار السكنات التابعين للخواص و هذا الفرق أدى إلى عدم استقرار قطاع العقار في الجزائر بسبب

- ✓ ارتفاع تكاليف البناء و العقارات.
- ✓ ارتفاع متزايد في الطلب الناتج عن ارتفاع معدل نمو السكاني.
- ✓ انخفاض حجم عرض السكنات بالمقارنة مع الطلب.
- ✓ ضعف تنظيم و مراقبة الحكومة للقطاع العقاري.

خلاصة:

يختلف توازن سوق السلع و الخدمات عنه توازن سوق العمل، لان آلية تغير سوق السلع سريعة و في المدى القصير بينما سوق العمل يعتمد مداه التوازني المدى الطويل بالرغم من العلاقة المتكاملة بينهما و يؤثر كل واحد في الأخر، لكن بالنسبة للاستهلاك العائلي فانه غير مستقر و بعيد عن مستواه الحقيقي.

الفصل الثالث

دراسة نماذج الاستهلاك

تمهيد الفصل الثالث

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة مختلف النماذج المستعلمة لدراسة و تحليل المستهلك من اجل فهم وضع تطور الاستهلاك خلال الفترة المدروسة و ذلك باستعمال الأدوات الإحصائية، بهدف تفسير التغيرات التي حدثت خلال هذه الفترة من القدرة الشرائية و تقدير الحد الأدنى للدخل باستعمال طريقة علمية حديثة، و كذلك محاولة تقدير منفعة المستهلك بالنسبة لمختلف المجاميع السلعية منها المباشرة و التبادلية
و أخير محاولة تقدير النموذج الأنسب على ضوء المفاهيم النظرية.

المبحث الأول :دراسة موازنة بين تطور الأسعار و الأجور

أ- أهم المقاييس المستعملة لقياس تطور الأسعار

تهتم هذه المقاييس بوصف حالة توزيع الفرو قات الاجتماعية و مدى تغير الأسعار خلال فترة من الزمن منها:

1-مؤشر Gini

يعتبر مؤشر Gini من أهم المقاييس المعتمدة لدراسة فجوة توزيع العينة، حيث يقيس مدى تمركز أو تبعثر الفوارق بين العينات المدروسة، و يعتمد كذلك في دراسة درجة التوزيع الغير العادل.
و يستعمل في الديوان الوطني للإحصائيات لقياس درجة التفاوت بين مختلف مستويات الدخل أو مستويات الإنفاق الاستهلاكي لدى العائلات الجزائرية. و يحسب على النحو:

[1]L'indice de Gini = I_G = 2*covariance

<u>خصائصه</u>

1- محصور بين الصفر و الواحد $0 \leq$ L'indice de Gini ≤ 1

2- $I_G = 0$ يدل على وجود عدالة في التوزيع تامة، أي كلما اقترب I_G إلى الصفر كان أفضل و يدل على اكبر تمركز و بالتالي هناك عدالة في توزيع المداخيل أكثر

3- يعتبر من المقاييس المستعملة التي يعتمد عليها في المقارنات الدولية و الزمنية اي بين فترتين زمنيتين مختلفين سواء أكانت فترة زمنية طويلة أو قصيرة. أو بين البلدان المختلفة(المقارنة الدولية)

2-**مؤشرات الأسعار**

تستعمل مؤشرات الأسعار لقياس تطور السلع الاستهلاكية عبر مرور الوقت إما أن تكون (شهر أو سنة) و هو بذلك يدل على تضخم الأسعار، كما يختلف استعمال عدت مقاييس من دولة إلى أخرى حسب استعمالاتها

أنواع مؤشرات الأسعار

تتعدد طرق حساب المؤشرات لكنها تأخذ الصيغة الإحصائية الموحدة و معرفة في شكل أنواع من المؤشرات التالية

[1] source Office national des statistique

1-مؤشر البسيط les indices simples

يقيس مدى تغير سعر السلعة الاستهلاكية مباشرة بين فترتين زمنيتين t_1 و t_2 لإجراء تقييم ومقارنة بين الأسعار و يكتب

$$^{2}I_{t2/t1} = \frac{prix\ de\ la\ grandeur\ à\ la\ date\quad t_2}{prix\ de\ la\ grandeur\ à\ la\ date\quad t_1} = \frac{Pt_2}{Pt_1}$$

وهو يدل على تطور السعر بالنسبة للفترة t_1

- لما يكون $I_{t2/t1} > 1$ يدل على ارتفاع السعر
- لما يكون $I_{t2/t1} < 1$ يدل على انخفاض السعر

2-مؤشر لاسبير indice synthétique de laspeyres des prix

يقيس مدى تغير مجموعة أسعار السلع الاستهلاكية و الكميات المستعملة باعتماد على ثبات الكمية المستهلكة في بداية الدراسة لإجراء التقييم و المقارنة بين الفترتين، لدراسة اثر تغير الدخل و الأسعار نسبة لسلوك المستهلك المعتاد لسنة الأساس أو سنة المقارنة، ويكتب

$$^{3}L_{t2/t1} = \frac{valeur\ des\ quantités\ de\ q_1\quad au\ prix\ t_2}{valeur\ des\ quantités\ de\ q_1\quad au\ prix\ t_1} = \frac{q_1 p_2}{q_1 p_1}$$

نستنتج من هذا المؤشر أن السعر يتغير لكن الكميات المستهلكة تبقى ثابتة.

3- **مؤشر باشر** indice synthétique de paasche des prix

يعتمد على ثبات الكمية المستهلكة في نهاية فترة الدراسة، و يقوم بمقارنتها بالفترة الماضية، إذن الكميات تبقى ثابتة بالنسبة لنهاية الفترة و الأسعار تتغير و يكتب

$$p_{t2/t1} = \frac{valeur\ des\ quantités\ de\ q_2\quad au\ prix\ t_2}{valeur\ des\ quantités\ de\ q_2\quad au\ prix\ t_1} = \frac{q_2 t_2}{q_2 t_1}$$

([2] Et [2]) Statistique descriptive maurice lethielleux maître de conférence ; paris édition 1998 page 62 et 63

4- مؤشر فيشر indice de Fisher des prix

هو عبارة عن الوسط الهندسي لمؤشر باشر paasche و مؤشر لاسبير laspeyres

$$F_{t2/t1} = \sqrt{L_{t2/t1}\, p_{t2/t1}}$$

خصائص مؤشرات الأسعار

1- قابل للانعكاس

2- قابل للتحويل أو الدوران أي نستطيع أن نغير مؤشرات لسنة الأساس اخرى

5-**مؤشر قيمة السلع** indice en valeur d'un ensemble de biens

مؤشر قيمة السلع هو من بين المؤشرات التي تقيس تغير مجموع الكميات المستهلكة من السلع و الخدمات نتيجة تغير الأسعار و النفقات

$$I_{t2/t1} = \frac{\text{valeur ou dépense total en t2 au prix}}{\text{valeur ou dépense total en t1 au prix}} \frac{\mathrm{p}_2}{\mathrm{p}_1} = \frac{p_2}{p_1}\frac{q_2}{q_1} =$$

و يصبح كذلك

Indice en valeur = indice de prix simple* indice de quantité simple

ومنه يصبح

<u>**6-مؤشر القدرة الشرائية**</u>: هو عبارة عن معدل يقيس مدى تغير الكميات المستهلك الناتج عن تغير الأسعار

Indice de pouvoir d'achat = indice en valeur/ indice de prix

ومن هذه المؤشرات نستطيع حساب مؤشر القدرة الشرائية بخصوص فترة 1990 و 2001 لمختلف الحالات، وهنا نقدم مؤشر القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر المضمون الموضح في الجدول الموالي:

مؤشر القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر

سنوات تغير الأجر المضمون	مؤشر الأسعار	مؤشر القيمة	مؤشر القدرة الشرائية
1iere janvier 1990	1.179	1	0.848
1iere janvier 1991	1.484	1.8	1.213
1iere juillet 1991	1.484	2	1.348
1iere avril 1992	1.954	2.5	1.279
1iere janvier 1994	3.034	4	1.318
1iere mai 1997	4.949	4.8	0.969
1iere janvier 1998	5.194	5.4	1.039
1iere septembre 1998	5.194	6	1.155
1ere janvier 2001	5.576	8	1.435

المصدر :من إعداد الطالب

يدل الجدول على القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجر المضمون ما بين سنة 1990 و 2001 ، و خلال هذه المرحلة حدث تغيرات سريعة في الحد الأدنى إضافتا إلى تغير الأسعار و من اجل تحليل العلاقة بينهما نلجأ إلى حساب مؤشر القدرة الشرائية التي تبين تغير الأجور مقارنة مع الأسعار، و خلال هذه الفترة نعتمد على سنة أساس لـــ 1989 نلاحظ من خلال النتائج أن التغير في الأجر القاعدي كان اكبر من تغير في مستوى الأسعار و لهذا نفسر بتحسن في القدرة الشرائية للعمال ما عدا سنة 1997 التي تساوى فيها مستوى المعيشة مع سنة 1990، ومنه نستطيع أن نقول على العموم أن المستوى المعيشي في ظل التغيرات الاقتصادية كان ايجابي للعمال و هذه النتيجة على حسب تغيرات للأجر المضمون، و تراوحت نسبة التحسن ما بين 12% إلى 58%

ب- مقارنة مؤشرات القدرة الشرائية

بعدما تطرق إلى مفهوم القدرة و طريقة حسابها نقوم بإجراء مقارنة ما بين تطور الأسعار مع تطور الأجر الصافي لمختلف أصناف العمال الدائمين.

1-تماثل القدرة الشرائية parité de pouvoir d'achat

المقصود بتماثل القدرة الشرائية "هي توحيد الأسعار السلع لمختلف البلدان العالم حسب سعر سوق موحد المتمثل في السوق العالمي[4]"، وبذلك تكون أسعار المواد الاستهلاكية خاضعة حسب مقياس السوق العالمي و بالعملة المتداولة في هذا السوق، و بهذا الشكل

[4] Macroéconomie ; Gregory N traduction par Jean Houard page 163 et 166

تتماثل أو تتساوى القدرة الشرائية للنقود لكل بلد مع مختلف البلدان و ذلك بإجراء تحويل للعملات حسب الصيغة التالية

$$\text{Taux de change réel} = \frac{\text{le taux de change nominal} \; * \; \text{prix du bien intérieur}}{\text{prix du bien de merchie international}}$$

في هذه الحالة لبد أن نتعامل مع العملة المتداولة عالميا أو في الأسواق العالمية بحيث تكون عملة وحيدة مثل الدولار لإجراء الفرق ما بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي.

بعد إجراء التحويل حسب سعر الصرف الحقيقي نستطيع مقارنة و ترتيب القدرة الشرائية لكل بلد بتطبيق العلاقة الرياضية المذكورة سابقا، كما تساعد هذه العملية على المقارنة ما بين أسعار الفائدة لكل بلد و حجم الاستثمارات و الأرباح و غيرها من الاستعمالات التي يمكن أن يأخذها هذا المعيار.

2-مقارنة مؤشرات القدرة الشرائية لمختلف أصناف العمال

نقدم في هذا العنصر تحليل القدرة الشرائية لمختلف أصناف العمال بحيث نقسم أجور العمال على ثلاث فئات على النحو التالي

الفئة الاولى: تصنف ما بين الدرجة الأولى و الدرجة الثامنة و تعتبر فئة **العمال البسطين** و نقوم بحساب اجر هذه الفئة على أساس المتوسط الحسابي للأجر القاعدي لهذه الفئات

الفئة الثانية: تصنف ما بين الدرجة التاسعة و الرابعة عشر و تعتبر من بين **العمال المتوسطين أو التقنيين** و نقوم بحساب اجر هذه الفئة على أساس المتوسط الحسابي للأجر القاعدي لهذه الفئات

الفئة الثالثة: تصنف ما بين الدرجة الخامس عشر حتى أخر درجة و تعتبر من بين العمال ....و نقوم بحساب اجر هذه الفئة على أساس المتوسط الحسابي للأجر القاعدي لهذه الفئات

2-1 مؤشر القدرة الشرائية بالنسبة لعمال الفئة الأولى

هو عبارة عن معدل يقيس مدى تغير متوسط اجر هذه الفئة نسبة إلى تغير الأسعار

الجدول: مؤشر القدرة الشرائية للأجر المضمون

سنوات تغير الأجر المضمون	مؤشر الأسعار	مؤشر القيمة	مؤشر القدرة الشرائية
1iere janvier 1990	1.179	1	0.8481
1iere janvier 1994	1.954	1.760	0.5803
1iere septembre1995	3.944	1.990	0.506
1iere mai 1997	4.949	2.189	0.4425
1iere janvier 1998	5.194	2.299	0.4428
1iere septembre 1998	5.194	2.414	0.4648
1ere janvier 2001	5.576	2.777	0.4979

المصدر: من إعداد الطالب

يدل الجدول هنا على تدهور القدرة الشرائية مقارنة مع سنة 1990 خلال فترة 1990 و 2001 و منه نستنتج أن المخصصات الانفاقية لهذه الفئة انخفضت ما بين 26- % إلى 40- % و يؤدي هذا الانخفاض إلى إعادة توزيع النفقات على مختلف المجاميع السلعية و انخفاض مستوى الشراء لهذه الفئة.

2-2 مؤشر القدرة الشرائية بالنسبة لعمال الفئة الثانية

سنوات تغير الأجر المضمون	مؤشر الأسعار	مؤشر القيمة	مؤشر القدرة الشرائية
1iere janvier 1990	1.179	1	0.8481
1iere janvier 1994	1.954	1.684	0.555
1iere septembre1995	3.944	1.706	0.4328
1iere mai 1997	4.949	1.878	0.379
1iere janvier 1998	5.194	1.9716	0.379
1iere septembre 1998	5.194	2.07	0.399
1ere janvier 2001	5.576	2.381	0.4269

من اعداد: الطالب

عندة مقارنة تطور مؤشر القدرة الشرائية للفئة الثانية مع الفئة الأولى نلاحظ انه تدهور مستوى الفئة الثانية كان اكبر من الفئة الأولى، لان نلاحظ انخفاض مستوى القدرة الشرائية لهذه الفئة إلى أكثر من النصف و تراوحت نسبة الانخفاض ما بين 29- % إلى 47- % مقارنة بسنة 1990 إذن يؤدي هذا الانخفاض إلى تدهور أكثر من الحالة الفئة الأولى.

2-3 مؤشر القدرة الشرائية بالنسبة لعمال الفئة الثالثة

سنوات تغير الأجر المضمون	مؤشر الأسعار	مؤشر القيمة	مؤشر القدرة الشرائية
1iere janvier 1990	1.179	1	0.848
1iere janvier 1994	1.954	1.555	0.513
1iere septembre1995	3.944	1.555	0.394
1iere mai 1997	4.949	1.711	0.346
1iere janvier 1998	5.194	1.796	0.3457
1iere septembre 1998	5.194	1.886	0.363
1ere janvier 2001	5.576	2.169	0.389

من اعداد: الطالب

نلاحظ تدهور في مؤشر القدرة الشرائية بنفس حالة عمال الفئة الثانية و الأولى لكن من الملاحظ أن عمال الفئة الثالثة تدهورت لديهم المستوى المعيشي أكثر من الفئات الأخرى

خلاصة:

من خلال عرض النماذج المتعلقة بالقدرة الشرائية لمختلف أصناف أجور العمال نلاحظ أن تحسن في الحد الأدنى للأجر لا يبين تحسن مستوى الأجور الأخرى و إنما لاحظنا تدهور القدرة الشرائية لجميع أصناف العمال، و كذلك الانتقال من الفئة إلى أخرى نلاحظ تقلص الفرق بينهما أي بين تقلص الفرق بين الفئات الثلاثة بينما كان تشتت الأجور في سنة 1990 متجانس لجميع الفئات،

المبحث الثاني : نماذج المستخدمة في التحليل الاستهلاك

1-الدالة الخطية ترمزبـــ L[5]

تدل هذه العلاقة على التوجه الخطي للمتغيرات كما تفترض استمرار تغير الإنفاق بنفس الوتيرة التي يتغير بها الدخل و تصاغ رياضيا على الشكل التالي

$$x_{it} = b_0 + \beta_i y_t + u_i$$

حيث الميل الحدي للاستهلاك يساوي $MPC = \frac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} = \beta_i$

أما مرونة الطلب الداخلية أو الانفاقية هي $\frac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} * \frac{y_t}{x_{it}} = MPC * \frac{y_t}{x_{it}} = \beta_i * \frac{y_t}{x_{it}}$ و تدل على درجة الاستجابة الطلب على سلعة أو مجموعة سلعية نتيجة التغير الحاصل في الدخل، أو بمعنى أخر مدى تغير نمط الاستهلاك للتغير الحاصل في الدخل.

كما تدل المتغيرات على:

i يمثل مختلف السلع، t عدد الأسر

y_t يمثل دخل الأسر أو مجموع الإنفاق الكلي

x_i يمثل مجمل الإنفاق على مختلف السلع

u_i يمثل الخطأ العشوائي

b_0 يمثل مقدار الاستهلاك التلقائي

أما ما تدل عليه

تتسم هذه الدالة بثبات الميل الحدي للاستهلاكMPC ، و لا تناسب التغيرات التي تحدث في السوق أو الاقتصاد ككل و هذه العلاقة غير مناسبة أيضا بالنسبة للمستهلكين ذات مستويات الدخول المرتفعة أو العالية و أنها غير مناسبة أيضا لمستويات الدخول المنخفضة.

و رغم ذلك فانه يعتبر من النماذج شائعة الاستعمال و هذا لسهولة تطبيقها في جميع المجالات حتى لدراسة و تحليل سلوك المستهلك.

---

[5] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب

2-الدالة نصف الوغارتمية ترمز بــ SL

$$x_{it} = b_0 + \beta_i \log y_t + u_i \cdots\cdots\cdots\cdots$$ [6]

الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \dfrac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} = \dfrac{\beta_i}{y_t}$

أما المرونة الانفاقية $\dfrac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} * \dfrac{y_t}{x_{it}} = \beta_i * \dfrac{y_t}{x_{it}}$

تتسم هذه الدالة بتناقص الميل الحدي للاستهلاكMPC عندة كل ارتفاع في الدخل كما أن المرونة أيضا تتناقص و إذا قسمنا اثر هذه الدالة على مختلف المجاميع السلعية فإنها لا تناسب فئة المجاميع السلعية للمواد الغذائية بسبب تناقص الميل الحدي للاستهلاك و كذلك تناقص المرونة الانفاقية على السلع الاستهلاكية بمنى تفيد هذه الدالة المستهلكين الذين يميلون للادخار أكثر منه زيادة إنفاق و في العموم تدل على الفئات ذات المستويات العالية.

3-الدالة الوغارتمية المزدوجة DL

$$\log x_{it} = b_0 + b_i \log y_{it} + u_i$$

حيث الميل الحدي للاستهلاك يساوي $MPC = \dfrac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} = \beta_i \dfrac{x_{it}}{y_t}$

أما المرونة الانفاقية $MPC * \dfrac{y_t}{x_{it}} = \dfrac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} * \dfrac{y_t}{x_{it}} = \beta_i$

اذن تماز هذه الدالة بثبات المرونة الانفاقية لكل مستويات الدخل و عليه فهي غير مناسبة لمستويات عندة دراسة تغير مستويات الدخول فهذا يؤدي إلى اختلاف في مخصصات الإنفاق بين المجاميع السلعية فمثلا عندة ارتفاع الدخول تنخفض مخصصات السلع الغذائية و كذلك مخصصات السلع الضرورية أما إذا لاحظنا الميل الحدي للاستهلاك فانه عبارة عن ضرب عدد ثابت في نصيب مخصصات الإنفاق المعبر عنه بــ $\dfrac{x_{it}}{y_t}$ الذي يدل على العلاقة الطردية بينهما أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك يدل على ارتفاع

[6] Pierre bachoc ; la consommation et l'équipement des ménages ; page 66 ; paris

الإنفاق و إذا أخذنا سلعة واحدة نلاحظ أنها ترتفع مرونتها مع زيادة الإنفاق و هذه الخاصية تختلف مع المفهوم النظري للمرونة أي يوجد حد الإشباع بسبب تناقص المرونة الوحدوية مع كل ارتفاع في الكمية.

و بالرغم من هذه التحليل المرفق بهذا النموذج إلا انه من أكثر النماذج استخداما في دراسة تحليل سلوك المستهلك

4-الدالة العكسية ترمز بـ FI

و تأخذ الشكل التالي: $x_{it} = b_0 - \beta_i \frac{1}{y_t} + u_i$

حيث الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \frac{\Delta x_{it}}{\Delta y_{it}} = \beta_i \frac{1}{y_t^2}$

أما المرونة الانفاقية $\beta_i \frac{1}{y_t \, x_{it}}$

نلاحظ أن كل من الميل الحدي للاستهلاك و المرونة الانفاقية تتناسب عكسيا مع أي زيادة حاصلة في الدخل، فهذا لا يناسب المستويات المنخفضة و المتوسطة بسبب عدم إشباع هذه الفئات من السلع الكمالية فهنا أي زيادة في الدخل تذهب إلى توسيع نطاق الاستهلاك حتى إلى حدود الإشباع، و لا فإنها تناسب دراسة استهلاك المستويات المرتفعة الدخل.

5-الدالة الوغارتمية المعكوسة ترمز بـ LI

و تأخذ الشكل التالي: $\log x_{it} = b_0 - \beta_i \frac{1}{y_t} + u_i$

حيث الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \beta_i \frac{x_{it}}{y_t^2}$

أما المرونة الانفاقية $\beta_i \frac{1}{y_t}$

نلاحظ إن الميل الحدي للاستهلاك يتغير حسب قيمة $\beta_i x_{it}$ فإذا كانت هذه القيمة اكبر من y_t^2 فان الميل الحدي للاستهلاك يدل على السلع الكمالية أما إذا كانت اقل من الواحد فانه يدل على السلع الضرورية، أما إذا كان تغير الدخل يدفع تغير الميل الحدي للاستهلاك من الارتفاع(اكبر من الواحد) إلى الانخفاض (اقل من الواحد) فإنها تفيد تحول السلع من الكمالية إلى الضرورية

المبحث الثالث: تقديم بعض النماذج و تقدير تكاليف المعيشة

المطلب الأول: تقديم بعض النماذج

1-مقارنة دالة الطلب الانفاقية على المواد الغذائية في المغرب العربي

إن نمط استهلاك في المغرب العربي متماثل حسب العادات و التقاليد و المنطقة الجغرافيا للبحر الأبيض المتوسط و لهذا نقدم الجدول الموالي للمرونة الانفاقية لبعض المجاميع السلعية للمواد الغذائية.

الجدول [7] المرونة الانفاقية

مجموعة المواد الغذائية	الدالة المستخدمة	المرونة الانفاقية للجزائر سنة المسح 1988	المرونة الانفاقية للمغرب سنة المسح 1991	المرونة الانفاقية لتونــس سنة المسح 1990
الحبوب	DL	0.399	0.647	0.318
légumineuses	DL	0.482	0.780	0.741
الخضر	DL	0.762	0.700	0.594
الفواكه	DL	0.357	1.196	1.223
اللحم	AIDS	1.865	1.033	0.970
الحوت	AIDS	1.405	1.127	1.602
الحليب	DL	0.950	1.138	1.079
السكر	AIDS	0.509	0.585	0.497
الزيت	DL	0.572	0.781	0.604
مشروبات	AIDS	0.722	1.943	1.091
مرونة الإنفاق للمواد الغذائية	DL	0.765	0.845	0.753

يتشابه إلى حد كبير نمط إنفاق المستهلك في المغرب العربي كما هو موضح في الجدول إلا انه يوجد اختلاف متفاوت بينهما فالمواد التالية(الفواكه، اللحم، الحوت، الحليب) تختلف تصنيفها من الكمالية إلى الضرورية حسب كل دولة فارتفاع أسعار هذه المواد تدفع أغلبية المستهلكين من الطبقة الضعيفة إلى التخلي عنها، أما العناصر الأخرى تعد

[7] Rapport annuel 2006 de centre international de hautes études agronomique méditerranéennes paris ; france Distribution et tendance comparées de la demande alimentaire dans les pays maghrébins ;
http//www.ciheam.org

من الضروريات للمستهلك، أما الحبوب و الخضر فتشهد استهلاك واسع و تعد سلعة ضرورية لإنتاج الحريرات calorie في اليوم للفرد في المغرب المغربي.

و منه نستنتج دالة الإنفاق التابعة للمواد الغذائية حسب النموذج اللوغارتمي المزدوج DL و التي تعد من أفضل الدوال لتمثيل دوال استهلاك المواد الغذائية هي على النحو التالي بالنسبة لكل بلد الموضح في الجدول.

$$\log c_{it} = 2.04 \quad +0.77\log y_t \qquad algerie$$
$$\log c_{it} = 0.33 \quad +0.75\log y_t \qquad tunisie$$
$$\log y_{it} = 1.158 \quad +0.85\log y_t \qquad maroc$$

حيث c_{it} تمثل الإنفاق على المجاميع السلعية للمواد الغذائية.

y_t يمثل دخل المستهلك.

تدل المعادلات أعلاه أن مرونة الإنفاق للمواد الغذائية للجزائر تساوي 0.765 أي أن كل ارتفاع في الدخل بــ1% يرتفع الطلب على المواد الغذائية بـــ 76.5% و ذلك بفرض ثبات العوامل الاقتصادية.

يتبين من المعادلات الثلاث أن كل من الجزائر و تونس لهم نفس المستوى المعيشي و بنفس مستوى الإنفاق بينما المغرب يختلف عنهما كثيرا حيث يشهد ضعف في المستوى المعيشي الناتج عن ضعف دخل الأسر المغربية. مع علم أن هذه المقارنة أخذت تقريبا في نفس الفترة الزمنية أي نهاية الثمانينات و بداية التسعينات لكن في الوقت الحالي مرت كل دولة بظروف اقتصادية أثرت على دخل الأسر و العائلات و إذا أخذنا الجزائر فإن المستوى المعيشي كما لاحظناه سابقا تقهقر من سنة إلى أخرى، و لهذا فان نموذج السابق يبدأ يقارب حالة المغرب أكثر منه استقراره على حالته أي ارتفاع المرونة الطلب الانفاقية لتتعدى 0.8 بينما كانت مستقرة على مجال [0.7 0.8] بسبب انخفاض المستوى المعيشي للعامل مع العلم أن أغلبية الأسر الجزائرية هم عبارة عن عمال من الدرجة المتوسطة.

2-مقارنة نمط إنفاق المستهلك لمختلف بعض الدول

كما نعمل أن هناك اختلاف بين البلدان فيمنها المتطورة و الأخرى السائرة في طريق

النمو، أما السؤال هنا

هل الاختلاف بين البلدان يختلف معه نمط الاستهلاك؟

من اجل الإجابة على هذا التساؤل نقدم الجدول الموالي المستخدم فيه دراسة الدالة اللوغاريتمية المزدوجة fonction double logarithmique DL في تحليل نمط الاستهلاك السلع الغذائية كما انه يوضح ثلاث مؤشرات قياسية للإنفاق وهي على التوالي (الميل الحدي للاستهلاك، مرونة الانفاقية، نسبة الإنفاق على السلع الغذائية)

الجدول: الميل الحدي و المرونة الانفاقية لطلب المستهلك على السلع الغذائية حسب بعض الدول[8]

البلد	سنة المسح	الدالة المستخدمة	الميل الحدي للاستهلاك	مرونة الطلب الانفاقية	نسبة الإنفاق على الغذاء
اليمن	1992	DL	0.476	0.894	53.2
العراق	1988	DL	0.321	0.782	41.0
الأردن	1987	DL	0.325	0.854	38.1
الجزائر	1988	DL	0.414	0.786	52.7
تونس	1985	DL	0.348	0.790	44
المغرب	1985	DL	0.426	0.842	50.6
مصر	1981	DL	0.459	0.807	56.9
اندونسيا	1987	DL	0.433	0.763	56.8
بنغلاديش	1989	DL	0.592	0.934	63.4
باكستان	1988	DL	0.398	0.895	44.5
تايلند	1988	DL	0.313	0.751	41.7
الهند	1987	DL	0.513	0.859	56.9
غانا	1988	DL	0.590	0.889	66.4
اليابان	1984	DL	0.167	0.549	30.4
النمسا	1984	DL	0.160	0.686	23.3
المملكة المتحدة	1986	DL	0.156	0.655	23.8
الولايات المتحدة الامريكية	1973	DL	0.132	0.619	21.3
بلغاريا	1985	DL	0.269	0.718	37.4

نلاحظ أن نسبة مخصصات الإنفاق على السلع الغذائية تختلف من بلد إلى أخر فهناك مجموعة مخصصاتها الانفاقية على المواد الغذائية تكون اقل من 31% و هي بالتالي بلدان متطور مثل الولايات المتحدة و المملكة المتحدة،..و تتميز كذلك بانخفاض الميل الحدي للاستهلاك ليكون اقل من 17% حيث كل واحد دولار 1$ إضافي ينفق منه 0.17 $ على المواد الغذائية أما عندة ملاحظ مرونة الطلب الانفاقية على المواد الغذائية تكون اقل من 0.7 فهذا يدل على مستوى العالي من الإشباع

[8] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل منظومات الطلب صفحة 179

أما المجموعة الثانية من الدول فإنها تتميز بتجانس بين مخصصات الإنفاق و الميل الحدي للاستهلاك لكن المرونة الطلب الانفاقية تختلف بينهم حيث يوجد هناك مستوى تتراوح فيه بين (0.7 و 0.8) الذي يدل على متوسط إشباع لدى الأفراد و الأسر و تتميز بأنها دول سائر في طريق النمو، أما المجموعة الأخرى تكون اكبر من 0.8 فإنها تدل على دول كذلك سائرة في طريق النمو لكن يوجد بها مستوى كبير من الحرمان و الفقر عندة الأفراد و الأسر مثل باكستـــان و المغرب و مصـــر

المطلب الثاني:تقدير تكاليف المعيشة في الجزائر

تلعب الحكومة دوراً كبيراً في تحديد مستوى الدخل وذلك من خلال حماية حقوق العمال عبر المنظمات الحكومية و الغير الحكومية التي تطالب بتحسين وضعية العامل في الجزائر و من أهم هذه المتطلبات تحسين المستوى المعيشي للعامل و القوانين التي يعمل فيها في جميع الأنشطة الاقتصادية، كما لا يمكن أن نفرق بين أجور العمال و أسعار السلع فكلهما يتماشيان بشكل متوازن فالنسبة للعامل لا يهم في الدخل الوحدات النقدية التي يحصل عليها وإنما مقدار الإنفاق التي يضمنه الدخل لتغطية الاحتياجات.

ومن هنا تنبع أهمية هذا التقدير بالربط بين مستوى الأجور ومستوى الأسعارمن خلال عددت أسباب نذكر منها.

- ✓ الفرد يبقى الهدف الأساسي لكل دراسة اقتصادية.
- ✓ أغلبية الأسر يعتمد دخلهم على راتب عملهم في تلبية الاحتياجات اليومية.
- ✓ التنديد العمال بتحسين الوضعية الاقتصادية للفرد، أي المطالبة برفع رفاهيته.

1- طريقة حساب الحد الأدنى للأجر

يعتمد البنك العالمي على طريقة حساب الحد الأدنى للأجر عن طريق احتساب مجاميع الإنفاق على السلع الاستهلاكية التي تضمن الحد الأدنى من الاحتياجات الحرارية " calories "، و لهذا لبد أن تحدد مجاميع السلع الاستهلاكية التي تتدرج ضمن أساسيات المواد الغذائية التي تكون في متناول الدخل الضعيف.

2-تقدير التكلفة المعيشية للفرد حسب تصنيف FAO

تعتمد المنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO على أهم المعايير التي تتم تقدير بها الاحتياجات اليومية من المواد الغذائية هي طريقة احتساب السعرات الحرارية، المقدرة يوميا بـــ 2400 حريرة calorie على غرار ما قدمته سابقا بتحديد الحد الأدنى للدخل اليومي هو $1 ثم $2 يوميا للفرد كما يعرف كذلك بحد الفقر، و بتقسيم هذه السعرات على مختلف المواد الغذائية المقدمة نقدمها في الجدول التالي

المواد	حجم السعرات	الوزن النسبي للاحتياجات اليومية	القيمة بالاسعار
خبز	1275	500غ	25
بيض	75	50غ	10
جبن	108	25غ	12.5
لحم	200	75غ	45
خضار مختلفة	65	250غ	25
فواكه	60	200غ	50
ارز	280	70غ	6
مواد مختلفة	337	165غ	48
	2400 calorie		221.5 دج

نلاحظ انه عندة استعمال معايير FAO حسب الاحتياجات اليومية و كذلك استعمال أسعار المعلن عنها من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ONS فانه قدرت قيمة اليومية للفرد في حدود 221 دج أي أنها مقاربة مع قيمة مع حد الفقر المقدرة بـــدولارين $2 يوميا.

لكن مرونة الطلب الانفاقية في المغرب العربي و خصوصا الجزائر أن مادة اللحم و الفواكه لا تعد من الضروريات اليومية و لا تعد كذلك من الضروريات في إنتاج الطاقة اليومية حيث تعوض باستهلاك مختلف الحبوب مثل(العدس، الفصولياء...)، و بإهمال مقدار هذا الإنفاق نتحصل على ما يقدر بـــ 126 دج يوميا الذي يقارب 1.5$ دولار ونصف يوميا. ومنه نستطيع تقدير قيمة النفقات في الشهر و مقارنته مع أجور العمال

قيمة النفقة الشهرية= 126*30 =3780 دج

و من خلال تقدير قيمة إنفاق على المواد الغذائية نستطيع تقدير قيمة النفقات الإجمالية للفرد حسب الصيغة الرياضية التالية

$$D_1 = \frac{D_0 * c_1}{c_0}$$ حيث

D_0 تمثل مجمل النفقات على المواد الغذائية .

C_0 يمثل معامل أو وزن النسبي للإنفاق على المواد الغذائية.

D_1 تمثل مجمل النفقات على المواد الغير الغذائية.

C_1 يمثل معامل أو وزن النسبي للإنفاق على المواد الغير الغذائية.

حيث $C_1 + C_0$ =1 و مجمل الانفاق (الدخل) R= $D_1 + D_0$

تتراوح نسبة المخصصة للإنفاق على المواد الغذائية C_0 في الجزائر تقريبا بـــ 52%

أي C_0=0.52 مما تصبح C_1= 0.48 ومنه نستطيع تقدير قيمة الدخل الإجمالي للفرد بتطبيق الخواص السابقة

$$D_1 = \frac{D_0 * c_1}{c_0} = \frac{126 * 0.48}{0.52} = 3490 \text{ DA}$$

وبذلك تصبح قيمة الإنفاق الإجمالي للفرد هو R= $D_1 + D_0$ ومنه R= 7270 دج

3- تقدير حجم استهلاك الأسرة حسب تصنيف FAO

لقد تطرقنا سابقا إلى تقدير عدد أفراد الأسرة في الجزائر و لاحظناها أنها تتراوح ما بين 6 و 7 أفراد في الأسرة الواحدة، ومن خلال هذا التقدير نحاول تحديد مختلف حجم استهلاك الأسر.

قبل التطرق إلى تشكيل مختلف الثنائيات المشكل للأسر من عدد الأفراد نتطرق إلى المفهوم الديموغرافي لـــ d'oxford الذي يعتمد على تقدير استهلاك الأسر على حسب الوحدات الاستهلاكية للفرد الواحد و المتمثل في رب الأسرة أو ما يسمى بالمصدر حيث يفرق ما بين حجم الاستهلاك النظامي " الطبيعي " و حجم الاستهلاك لحد الفقر.

يفترض d'oxford تقسيم معاملات للوحدات الاستهلاكية على مختلف أفراد الأسرة و حسب السن كذلك، و لهذا يقسم وحدات استهلاك على مختلف أفراد الأسرة بافتراض اختلاف في معاملات استهلاك الوحدات و يكون التقسيم العادي على النحو التالي:

معامل واحد 1 : للشخص المصدر أو المتكفل بالعائلة

معامل 0.7: لكل الأشخاص الذين تكون أعمارهم اكبر من 14 سنة

معامل 0.5: لكل شخص يقل عن 14 سنة

لكن عندة تقدير الحد الأدنى لحجم إنفاق الأسرة تعتمد منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO على تقدير d'oxford لحد فقر الأسر و ذلك بتعديل في معاملات الوحدات الاستهلاكية على النحو التالي:

معامل واحد 1 : للشخص المصدر أو المتكفل بالعائلة

معامل 0.5: لكل الأشخاص البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 14 سنة

معامل 0.3: لكل شخص يقل عن 14 سنة

من خلال التنسيق مـــا بين يمكن تقدير دخل الفرد و تقدير حجم إنفاق الأسرة ندرج الجدول التالي الذي يمثل مختلف تراكيب أفراد الأسرة

بحيث: الطفل: كل فرد من الأسرة يقل عن 14 سنة

فرد بالغ: كل فرد من الأسرة يزيد عن 14 سنة

مثلا

عدد أفراد الأسرة	أب+أم +طفل	أب+أم+طفل +فرد بالغ	أب+أم+طفلين +فرد بالغ	أب+أم+طفلين +فردين بالغين
حجم إنفاق مختلف الأسر	13086 دج	16721 دج	18902 دج	22537 دج

1. خط الفقر لأسرة مكونة من طفل = 13086 دج شهريا.

2.خط الفقر لأسرة مكونة من طفل و شخص بالغ = 16721 دج شهريا.

3.خط الفقر لأسرة مكونة من طفلين وشخص بالغ = 18902 دج شهريا.

4.خط الفقر لأسرة مكونة من طفلين و شخصين بالغين = 22537 دج شهريا

ملاحظة:

من خلال تقديم هذا المبحث ندرج ملاحظة هامة في الدراسة التحليلية و الميدانية الخاصة بدراسة المستهلك المعتمد في الدراسة العالمية و المعتمدة كذلك من قبل المنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة FAO.

- ✓ معيار تحديد إنفاق الفرد يكون حسب تحديد السعرات الحرارية للمواد الغذائية
- ✓ تحديد قيمة إنفاق الأسرة حسب مقياس d’oxford

4-سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور:

تتشابه معايير تحديد الحد الأدنـــى للأجــور دوليـــا و عربيـــا و يمكـــن إبرازهـــا على النحو التالي:

1- ضرورة أن يتحدد الحد الأدنى للأجور بالتشاور مع ممثلي العمال(نقابات العمال) وأصحاب العمل (أرباب العمل)بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومة، وينبغي أن يتم ذلك في إطار تشريعي وقانوني، و تتسم هذه الآلية في الجزائر باجتماع الثلاثية، و يتحدد من ورائها الحد الأدنى للأجور ليتلاءم مع المستوى المعيشي المطلوب.
2- يرتبط معيار تحديد الحد الأدنى للأجور بالنسبة لأرباب العمل بنسبة نمو القطاع و يختلف نمو القطاع من قطاع إلى آخر بحيث لا يكون محفز رفع الأجور للقطاعات اقل نموا و هي من اكبر المشاكل التي تعاني منها الحكومات و النقابات عندة وضع سياسة تحديد الحد الأدنى للأجور، لان لبد على الحكومة وضع سياسة تحفيزية و تشجيع القطاعات الأقل نموا بمختلف الأساليب نذكر منها تدعيم القطاعات الأقل نموا لمواكبة النمو الاقتصادي أو الإعفاء جزئي أو كلي من الضرائب من اجل ضمان نمو جميع القطاعات الاقتصادية.
3- تعتبر العملة المتداولة من أهم معايير تحديد الحد الأدنى للأجور، إذ أن العاملين يتقاضون أجورهم بالعملة المتداولة، كما أنهم ينفقون تلك الأجور على شراء السلع والخدمات بالعملة المتداولة أيضا، وهنا يلعب التضخم دور مهم في استقرار الحد الادني للأجور، فإذا كان نسبة التضخم تؤثر كثيرا على مستوى الأجور فهنا النقابات العمالية تلجا مرة أخرى للمطالبة بتحسين وضعية العامل و الأسرة كذلك
4- تحديد الارتباط بين مستوى الفقر و الحد الأدنى للأجور للعامل و الأسرة، ففي هذه الحالة لبد من تحديد مستويات الفقر بين الفقر الشديد الذي يلبي احتياجات ميزانية (المأكل و الملبس و المسكن)، أما الفقر العادي فهو يلبي جميع

الاحتياجات للمجاميع السلعية الأخرى نذكر منها الصحة، التعليم، التسلية، النقل ..لأفراد الأسرة.

5- وضع إستراتيجية التدعيم السلع و الخدمات، فهنا تلجأ بعض الحكومات بتطبيق سياسة التدعيم من ضمان الحد الادني للأجور، فتحدد بذلك الاحتياجات الأساسية من المأكل و المسكن و الصحة و التعليم

المبحث الرابع: تقدير مرونة الطلب المنفعة

1-مفهوم مرونة الطلب

مرونة الطلب

1- المرونة السعرية للطلب

2- المرونة الداخلية للطلب

3- المرونة التبادلية للطلب

1-1مرونة الطلب السعرية

هي عبارة عن مقياس يقيس مدى استجابة التغيرات في الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة نتيجة تغيرات تحدث في ثمنها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها

$$E_i = \frac{\Delta x_i}{\Delta p_i} * \frac{p_i}{x_i}$$

E_i مرونة الطلب للسعةi

تكون القيمة المطلقة لهذه المرونة اقل من الواحد في حالة السلع الضرورية، و تكون اكبر من الواحد في حالة السلع الكمالية

1-2مرونة الطلب الداخلية

تعرف مرونة الطلب الداخلية درجة استجابة الطلب او الكمية المطلوبة من سلعة او مجموعة سلعية للتغير الحاصل في الدخل النقدي مع فرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

$$E_i = \frac{\Delta x_i}{\Delta R} * \frac{R}{x_i} \quad = MPC * \frac{R}{x_i}$$

3-1مرونة الطلب التبادلية(التقاطعية)

تعبر مرونة الطلب التبادلية عن طبيعة بين سلعتين مثلا Aو B إذ أنها تبين درجة استجابة التغير الحاصل في الكمية A نتيجة تغير سعر السلعة B وتعرف رياضا كالأتي

$$E_{ij} = \frac{\Delta x_i}{\Delta p_j} * \frac{p_j}{x_i} \quad = MPC * \frac{p_j}{x_i}$$

و العلاقة بين السلعتين تدل على ثلاث حالات موضح في الجدول.

العلاقة ما بين سلعتين[9]

طبيعة العلاقة	إشارة مرونة التبادل
السلعتين i و j بديلتين: معناه أن ارتفاع سعر السلعةi يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة j	موجبة
السلعتين i و j مكملتين: معناه أن ارتفاع سعر السلعةi يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة i	سالبة
السلعتين i و j مستقلتين عن بعضهما: عندما لا يؤدي ارتفاع سعر السلعةi إلى إحداث أي تغير الطلب على السلعة i	صفر

2-تقدير مرونة الطلب للمجاميع السلعية

لقيام بعملية تقدير مرونة الطلب نستعمل الخواص التالية

$$\sum_{i=1}^{n} w_i e_i = 1 \quad ....1$$ [10]

حيث تمثل

[9]مبادئ الاقتصاد الجزئي ، دار المسيرة الاردن، الطبعة الاولى 1999، صفحة 117

[10] تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب، صفحة 169 مرجع سابق

w_i الأوزان الترجيحية للإنفاق أو مخصصات الإنفاق على المواد السلعية

e_i تمثل مرونة الانفاقية لكل مجاميع سلعية

و بالاستعانة بالتقرير ديوان الوطني للإحصائيات حول مرونة الطلب للمواد الغذائية لسنة 1988 و ذلك باستعمال نموذج DL يتضح أن مرونة الإنفاق على المواد الغذائية تقدر بـــ 0.765 الموضح في الجدول السابق، و بتطبيق الخواص أعلاه نقدر قيمة المرونة الانفاقية موزعة على مختلف المجاميع السلعية المصنف حسب الديوان الوطني للإحصائيات، الموضحة في الجدول التالي

الجدول[11]: توزيع مخصصات و المرونة للمجاميع

المجاميع السلعية	مخصصات الإنفاق w_i %	المرونة الانفاقية e_i
***مواد غذائية**	44.6	0.765
الملابس و الأحذية	9.4	0.34
السكن وأعبائه	13.6	0.911
الأثاث و مواد التأثيث	3.4	1.224
الصحة و النظافة الجسدية	6.3	1.622
النقل و الاتصال	8.6	1.765
التربية، الثقافة، التسلية	3.9	1.881
مختلف السلع و الخدمات	10.4	1.255

ومن خلال هذه النتائج نستطيع أن نقدر كذلك قيمة المرونة الانفاقية المباشرة على نحو الصيغة التالية

$$E_{ii} = -w_i - (1 - w_i)E_i - (1 - w_i)G \quad ....2$$ [12]

حيث تمثل G قيمة ثابتة صغير جدا بحيث نقدرها بـــ $G = 0.01$

[11] مصدر المرونة المواد الغذائية ONS ، أما الباقي بالتقدير من الطالب

[12] نفس المصدر، صفحة 170

و" من جهة أخرى تمكن فرض R .frisch على اساس افتراض استقلالية الحاجة و ذلك بإدخال مفهوم التأثير النقدي، من وضع صيغة لكل من المرونة السعرية المباشرة و التبادلية بدلالة المرونات الانفاقية و نسب مخصصات الإنفاق على النحو التالي:

المرونة السعرية المباشرة

$$E_{ii} = -E_i\left(w_i - \frac{1-w_i E_i}{M_i}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

المرونة السعرية التبادلية

$$E_{ij} = -E_i W_j\left(1 + \frac{E_i}{M_i}\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

حيث تمثل M قيمة التأثير النقدي لــ R .frisch

وبالمقارنة بين المعادلة 2 و 3 نستطيع تقدير قيمة التأثير النقدي لــ R .frisch من اجل تقدير قيمة المرونة السعرية التبادلية.

بتوظيف جميع المعادلات الواردة أعلاه، نقوم بتقدير كل من المرونة السعرية المباشرة و التبادلية الموضحة في الجدول الموالية:

الجدول: المرونات السعرية المباشرة و التبادلية لمختلف المجاميع السلعية

$(j)\ /(i)$		1	2	3	4	5	6	7	8
مواد غذائية	1	-0.875	-0.046	-0.0038	0.0076	0.0344	0.0569	0.0315	0.029
الملابس و الأحذية	2	-0.0438	-0.41	0.0021	0.0047	0.0185	0.03	0.0119	0.0093
السكن وأعبائه	3	-0.0082	-0.056	-0.93	0.0074	0.0367	0.0614	0.032	0.025
الأثاث و مواد التأثيث	4	0.0061	-0.0756	-0.013	-1.225	0.0491	0.0822	0.043	0.034
الصحة و النظافة الجسدية	5	0.0317	-0.099	-0.015	0.0139	-1.59	0.112	0.058	0.0469
النقل و الاتصال	6	0.0549	-0.107	-0.0127	0.0163	0.0763	-1.707	0.066	0.055
التربية، الثقافة، التسلية	7	0.0275	-0.115	-0.0175	0.016	0.078	0.1301	-1.855	0.055
مختلف السلع و الخدمات	8	0.0213	-0.0772	-0.0139	0.0102	0.051	0.0852	0.044	-1.238

المصدر :من اعداد الطالب

شرح الجدول

يوضح الجدول أن المرونة السعرية المباشرة E_{ii} هي موضع الإحداثيات (i ، i) التي تشير إلى قطر المصفوفة، أما البقية فهي تشير إلى قيمة المرونة التبادلية

عندة تفسير هذه المعلومات نذكر مثلا ان المرونة التبادلية للمجاميع السلعية التي تخص السكن و أعبائه أن عندة ارتفاع أسعارها بمقدار 8.2 % ينخفض الطلب على المواد الغذائية بنسبة 3.8% لأنة السلعتين مكملتين، و هذا التحليل يتوافق مع جميع المرونات التبادلية التي تحمل إشارة سالبة، أما عندة تحليل مثلا المجاميع السلعية للصحة و النظافة و كذلك النقل و الاتصال فان ارتفاع أسعارها بنسبة على التولي 3.17% و5.49 % سيدفع المستهلك إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية بنسبة 3.44 % و 5.69 % بسبب إشارة الموجبة للمرونة التبادلية.

و تدل البيانات كذلك ان المستهلك الجزائري تفرق بين مختلف المجاميع السلعية حيث يعد المواد الغذائية و السكن وأعبائه و المبلاس و الأحذية من ضمن السلع الضرورية على ضوء بيانات مؤشر المرونة التي هي بالنسبة لهذه المجاميع اقل من الواحد، أما باقي السلع الأخرى فإنها تعد بالنسبة إليه من الكماليات. أما إذا أخذنا مجمع الملابس و الأحذية فارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 4.6% يؤدي إلى انخفاض الطلب على الملابس و الأحذية بنسبة 4.38% و يؤدي كذلك لارتفاع في الطلب بالنسبة للسلع الاخرى مثل الاثاث و مواد التأثيث بنسبة 0.47%.

المبحث الخامس : النماذج القياسية لدالة الاستهلاك

1- طريقة تقدير حالة النموذج الكينزي للاستهلاك

لدينا الشكل العام لدالة الاستهلاك لكينز التي تربط بين متغير الاستهلاك مع متغير الدخل المفسر له، و انطلاقا من هذه الفرضية نأخذ الشكل العام للنموذج على الصيغة التالية:

$$C_t = B_0 + B_1 R_t + e_t$$

و بعد اجراء التقديرات بطريقة MCO طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على النموذج التالي:

Consommation = 75737.11 + 0.380 Revenu

$C_t = 75737.11 + 0.380\, R_t$
t-c (2.022) (24.5)

R^2 =0.972 n=37
DW= 0.363 F= 600.254

درجة الحرية k=1

يدل النموذج على وجود العلاقة القوية للمتغيرات، أي بين الدخل الوطني و استهلاك الكلي للعائلات حيث نسبة الارتباط $R^2 = 0.972$

حساب المرونة الطلب الداخلية

الميل الحدي للاستهلاك $MPC = 0.380$ أما مرونة الطلب الداخلية تساوي

$$E_t = \frac{\Delta x_{it}}{\Delta y_t} * \frac{y_t}{x_{it}} = MPC * \frac{y_t}{x_{it}}$$ و بذلك تصبح $E_t = 0.879$

إذن فزيادة الدخل الوطني بـــ 1 % سوف يؤدي بالزيادة في الاستهلاك بنسبة 0.879%

1-اختبار معنوية المعالم:

بعد تقدير معالم نموذج دالة الاستهلاك، نلجأ إلى اختبار هذه المعالم المقدرة باستعمال مقدار التباين او التشتت للعينة المدروسة بافتراض الفرضية التالية:

اختبار معنوية المعلمة B_1

$$\begin{cases} H_0 & B_0 = 0 \\ H_1 & B_0 \neq 0 \end{cases}$$

اختبار معنوية المعلمة B_0

$$\begin{cases} H_0 & B_1 = 0 \\ H_1 & B_1 \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل قيمة: B_0 الحد الثابت للاستهلاك أو الاستهلاك الذاتي

B_1 تمثل الميل الحدي للاستهلاك

1-1طريقة اختبار

من اجل اختبار معنوية المعالم نستعمل مقدار التشتت و ذلك بتحويل المعطيات الأصلية (قيمة المشاهدات) إلى انحرافات على حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$e_t = c_t - \hat{c}_t$$

بحيث

$$\hat{c}_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 R_T$$

C_t المشاهدات التقديرية لاستهلاك العائلات.

$\hat{C}_t$ المشاهدات الأصلية لاستهلاك العائلات.

2-1القيمة التقديرية لتباين العينة

بعد احتساب قيمة مشاهدات أخطاء تقدير الاستهلاك، نقوم باحتساب قيمة تباين الأخطاء على الصيغة التالية:

$$\hat{s}^{2}_{e_t} = \frac{1}{n-2}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

تقدير قيمة تباين المعالم

يمكن تقدير قيم معالم B_0 و B_1 على الصيغة التالية:

$$\hat{s}_{B_0} = \hat{S}^{2}_{e_t}\left(\frac{1}{n} + \frac{\overline{R}_t^{2}}{\sum_{t=1}^{n}\left(R_t - \overline{R}_t\right)^2}\right)$$

$$\hat{s}_{B_1} = \frac{\hat{s}_{e_t}}{\sum_{t=1}^{n}\left(R_t - \overline{R}_t\right)^2}$$

3-1مقارنة معالم النموذج

نتمكن في هذه الحالة من التأكد من دقة هذه المعالم و مدى تمثيلها للعينة المدروسة باستعمال اختبار ستودنت (t) و بإجراء مقارنة بين قيمة المعلم المحسوبة لـــ t و قيمة المجدولة لمستوى أخطاء α باستعمال الصيغ الرياضية التالية:

القيمة المحسوبة للميل الحدي للاستهلاك $t_{n-k\left(\hat{B}_1\right)} = \frac{\hat{B}_1}{\sqrt{S^{2}_{\hat{B}_1}}}$

$$\hat{s}_{B_1} = 24.5$$

القيمة المحسوبة للحد الثابت $t_{n-k}\left(\hat{B}_0\right)=\frac{\hat{B}_0}{\sqrt{S^2_{\hat{B}_0}}}$

$$\hat{S}_{B_0}=2.022$$

كما يمكن تقدير قيمة t المحسوبة لــstudent عن طريق العلاقة التالية

$$T_{B_1}=\left|\frac{\hat{B}_1-B_1}{S_{\hat{B}1}}\right| \quad \text{و} \qquad T_{B_0}=\left|\frac{\hat{B}_0-B_0}{S_{\hat{B}0}}\right|$$

ومن الجدول الإحصائي $T^{\frac{\alpha}{2}}_{n-2}=2.021$

القرار

عند مقارنة قيمة T المحسوبة مع القيمة النظرية (الجد ولية) لدرجة حرية $n-k=35$; و لمستوى معنوية 5% نجد أنها مساوية لــ 2.021 و بذلك فان T المحسوبة اكبر من T المجدولة(النظرية) $T_C \succ T_{theorie}$ لكل من $\hat{B}_0$ و $\hat{B}_1$ مما يشير إلى أن الحد الثابت و الميل الحدي للاستهلاك معنوي و بالتالي فان المتغير المستقل (الدخل الوطني) يمارس تأثيرا فعال على المتغير التابع (استهلاك العائلات)

2-اختبار التجانس

2-1صيغة الافتراض: بعد تقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى (MCO) و استخراج قيم مشاهدات الأخطاء (e_t) من بين القيم الأصلية و القيم التقديرية، و في ظل افتراض تجانس مشاهدات الأخطاء فإننا نفرض أنها تتبع توزيع طبيعي

$$e_t \longrightarrow N\left(E\left(e_T\right)=0; E\left(e_t^2\right)=\delta_e^2\right)$$

بحيث المتغير العشوائي للأخطاء نفترض انه يتبع توزيع طبيعي وسطه يساوي 0 صفر حتى لا يؤثر على نمط المتغيرات التابعة و المستقلة و تباينه ثابت قدره δ_e^2

و عليه نقوم بإجراء اختبار تباين الأخطاء النموذج بافتراض الفرضية التالية

$$\begin{cases} H_0 & \delta_1^2 = \delta_2^2 \\ H_1 & \delta_1^2 \neq \delta_2^2 \end{cases}$$

و يتم هذا الاختبار في حالة وجود عينتين جزئيتين، و لهذا نقوم بتجزئة المشاهدات الأصلية إلى عينتين و بهذا نفترض العينة الجزئية الأولى من سنة 1969 إلى سنة1990 و العينة الجزئية الثانية من سنة 1991الى سنة2005

2-2 تقدير قيمة التباين الأخطاء للعينتين

باستعمال الصيغة الرياضية التالية

$$\hat{s}_e^2 = \frac{1}{n_i - k}\sum_{t=1}^{n_i} e_t^2$$

حيث

n_i تمثل حجم العينة لـــ i بحيث $i=$ 1,2

K عدد معالم المقدرة للنموذج و تساوي K=2

$sums\ quared\ \ resid = \sum_{t=1}^{22} e_t = 6.63E+10$ للفئة الأولى، انظر إلى الملحق

$sums\ quared\ \ resid = \sum_{t=1}^{15} e_t = 5.18E+11$ للفئة الأولى، انظر إلى الملحق

3-2اختبـــار فيشـــر

بعد تقدير القيم المعنوية لتباين الأخطاء نطبق اختبار فيشر بحيث تساوي قيمة فيشر المحسوبة على النحو التالي:

$$F = \hat{S}_2^2 \big/ \hat{S}_1^2$$

ومنه تصبح قيمة F المحسوبة تساوي **12.0199559**

و تقدر قيمة فيشر المجدولة عن طريق درجتين للحرية $(n_1 - k)$ و $(n_2 - k)$ و يكتب على النحو التالي بحيث $n_i = 15$; $n_i = 22$

$F = (n_1 - k)(n_2 - k)$ أي قيمة F المجدولة(النظرية) لــ $F_{(20;\ 13;\ 0.05)} = 2.12$

القرار

بعد المقارنة بين القيمة المحسوبة و النظرية فان القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة $F_{calculer} \succ F_{theorie} \Rightarrow 12.019 \succ 2.12$ و بالتالي نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى عدم تجانس تباين الأخطاء للعينتين بمعنى انه يوجد صدمات عشوائية غير متجانسة

وجود هذه الصدمات هو ناتج للظروف الاقتصادية التي عشتها الجزائر منذ سنة 1969 حتى الآن ومن بين هذه الصدمات نذكر اعتماد الجزائر على المداخيل البترولية التي تخضع لآليات العرض و الطلب بحيث تشهد هذه المادة عدم استقرار أسعارها التي تتراوح ما بين الارتفاع و الانخفاض، ومن جهة أخرى تشهد أسعار السلع و الخدمات ارتفاعات من فترة إلى أخرى بسبب عجز تسيير و تغطية دعم أسعار السلع و الخدمات الضرورية

4-2معالجة مشكلة عدم التجانس

تتم معالجة مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء عن طريق تحويلات التي تنزع اثر عدم التجانس، منها إدخال الدالة اللوغارتمية على المتغيرات المستقلة أو التابعة أو معا.

5-2 تطبيق نماذج الاستهلاك

بعد ما أخذنا الشكل الخطي لكينز نقدم نتائج النماذج المقدمة في المبحث الاول

الدالة نصف اللوغارتمية ترمز بــ SL

حيث تكتب على الصيغة التالية $x_{it} = b_0 + \beta_i \log y_t + u_i$ …………

ومن نتائج تطبيق صيغة هذه الدالة تحصلنا على النموذج التالي

$$C_t = -4321268 + 380425.2\log(PIB_t)$$

$$t-student \quad (-9.70) \qquad (11.21)$$

حيث $R^2 = 0.782$

الدالة اللوغارتمية المزدوجة DL

حيث تكتب على الصيغة التالية $\log x_{it} = b_0 + b_i \log y_{it} + u_i$

ومن نتائج تطبيق صيغة هذه الدالة تحصلنا على النموذج التالي

$$\log(C_t) = -0.303 + 0.9622\log(PIB_t)$$

$$t-student \quad (-0.609) \qquad (25.34)$$

حيث $R^2 = 0.949$

الدالة العكسية ترمز بـــ FI

و تأخذ الشكل التالي: $x_{it} = b_0 - \beta_i \frac{1}{y_t} + u_i$

$$C_t = 861901.2 - 2.85e^{10}(1/PIB_t)$$

$$t-student \quad (6.533) \qquad (-3.2727)$$

حيث $R^2 = 0.234$

الدالة اللوغارتمية المعكوسة ترمز بـــ LI

و تأخذ الشكل التالي: $\log x_{it} = b_0 - \beta_i \frac{1}{y_t} + u_i$

$$\log(C_t) = 13.064 - 103802.6(1/PIB_t)$$

$$t-student \quad (58.760) \qquad (-7.0685)$$

حيث معامل الارتباط يساوي $R^2 = 0.234$

النتيجة

نلاحظ من تطبيق خصائص نماذج الاستهلاك أنها غير ملائمة لدراسة النماذج الكلية الخاصة بتحليل الاستهلاك الكلي لأنها أعطت ارتباط ضعيف بين الدخل الوطني و الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية وهذا غير مطابق مع المفهوم النظري، لكن النموذج الخطي و الدالة اللوغارتمية المزدوجة DL أعطى ارتباط قوي بين الدخل و الاستهلاك ومن هذه النتائج نستنتج أن النماذج الأخرى ممكن أن تعطي نتائج ايجابية عندة دراسة نماذج الاستهلاك العائلة بصفة فردية و ليس كلية، و في هذه الحالة تختلف مستويات استهلاك العائلات من العائلات الفقيرة إلى العائلات الثرية كما يؤثر اختلاف مستويات العائلات على صيغة النموذج بسبب اختلاف في الميل الحدي للاستهلاك و المخصصات الانفاقية من مستوى إلى أخر.

3-اختبار معامل الارتباط

تنشا مشكلة الارتباط الذاتي بسبب عدم التشخيص الدقيق للعلاقة المفترضة بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة، كما يمكن أن تظهر مشاكل الارتباط بسبب ضعف تقدير المشاهدات و اختلال في ترتيبها، و عليه يجب إعادة اختبار قدرة تفسير الظاهرة المدروسة في ظل درجة معنوية α و تحت افتراض التالي:

$$\begin{cases} H_0 & \varphi = 0 \\ H_1 & \varphi \neq 0 \end{cases}$$

من اجل القيام بهذا الاختبار نقوم باستخدام اختبار ديربن-واتسون(test de durbin-watson) و يرمز له بالرمز DW و الصياغة الرياضية له على النحو التالي

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

و يمكن ان نعبر عن قيمة DW على النحو التالي

$$DW = 2\left(1 - \hat{\varphi}\right) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

كما ان قيمة الارتباط الذاتي $\hat{\varphi}$ محصور بين $-1 \leq \hat{\phi} \leq 1$ و بتعويض قيم القصوى و الصغرى لــ $\hat{\varphi}$ (1− ،0، 1) في المعادلة 10 نستنتج مايلي

$$\hat{\varphi}=1 \quad \Rightarrow \quad DW=0$$

$$\hat{\varphi}=0 \quad \Rightarrow \quad DW=2$$

$$\hat{\varphi}=-1 \quad \Rightarrow \quad DW=4$$

و نستنتج من هذه الخاصية مايلي:

1− كلما اقترب قيمة DW من الصفر دل على وجود ارتباط ذاتي موجب.

2− كلما اقترب قيمة DW من (2) دل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

3− كلما اقترب قيمة DW من (4) دل على وجود ارتباط ذاتي سالب.

و لهذا نستخرج احصائية DW لها قيمة دنيا ترمز بــ(d_L) و قيمة عظمى ترمز بــ(d_U) ومنه توجد الخاصيات الثلاث للتقدير كذلك[13]

اذا كانت $DW \prec d_L$ يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب.

اذا كانت $d_u \prec DW \prec 4-d_u$ يدل علىعدم وجود ارتباط ذاتي.

اذا كانت $DW \prec 4-d_L$ يدل على وجود ارتباط ذاتي سالب.

من اجل درجة خطورة $\alpha = 5\%$ إحصائية DW تقع في منطقة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، لان عندة مقارنة قيمة DW=0.3627 المحسوبة بقيمة d المجدولة نجد انه اصغر من الحد الأدنى d_L=1.28، ومنه نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب، بمعنى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء موجب.

1− 3 معالجة مشكل الارتباط الذاتي:

بعد الحصول على نتيجة الايجابية للاختبار معامل الارتباط الذاتي للأخطاء يجب أن نتخلص من مشكلة اثر و جود الارتباط الذاتي بين الأخطاء ، و ذلك بتقدير نموذج مصحح بحيث يكون فيه عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء على الشكل التالي:

---

[13] Econométrie ; Claude Raffin ; édition 1993

$$c_t - \hat{\varphi} c_{t-1} = B_0\left(1-\hat{\varphi}\right) + B_1\left(R_t - \hat{\varphi} R_t\right) + e_T\left(1-\hat{\varphi}\right)$$

و بالتالي فان المتغيرات المصحح للدخل و الاستهلاك تصبح على النحو التالي

$$c_t^* = c_t - \hat{\varphi}\, c_{t-1}$$

$$R_t^* = R_t - \hat{\varphi}\, R_{t-1}$$

من اجل أن قيمة $\hat{\varphi} = 0.66326$

و بعد تقدير بطريقة المربعات الصغرىMCO نتحصل على النموذج التالي

$$C_t^* = 5407069 + 0.320 R_t^*$$

$$t-c \quad (2.377) \qquad (14.69)$$

R^2 =0.863 n=36

DW= 0.836 F= 215.83

3-2 **اختبار معنوية المعالم**

نلجأ مرة أخرى لاختبار معنوية المعالم النموذج المصحح لكينز

بالنسبة لمعلم B_0

$$\begin{cases} H_0 & B_0 = 0 & t_{calu} = 2.377 \\ H_1 & B_0 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 34) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \succ T_{theorie}$ إذن المعلم B_0 معنوي

بالنسبة لمعلم B_1

$$\begin{cases} H_0 & B_1 = 0 & t_{calu} = 14.69 \\ H_1 & B_1 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 34) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \succ T_{theorie}$ إذن المعلم B_1 معنوي و بالتالي فان الدخل الوطني يؤثر على الاستهلاك العائلات الجزائرية

النتيجة

من خلال هذه النتائج نلاحظ النموذج الاقتصادي الكينزي الذي يفرض العلاقة الخطية بين الدخل و الاستهلاك، نموذجه فعال بحث يمارس تأثير بنسبة 97% من مجموع تغيرات الاستهلاك مفسرة بتغير الدخل و عندة التصحيح نلاحظ أن هذه النسبة انخفضت إلى 86%، و هو مقبول كذلك من حيث هذه النسبة لكن عدم استقلالية الأخطاء هو ناتج عن السياسات الاقتصادية المطبقة في الجزائر التي لم يستطع النموذج تفسيرها بمعنى انه يوجد ترابط بين هذه الأدوات أو الآليات منها الضرائب، معدل الفوائد، كتلة الأجور....الخ في تفسير الاستهلاك العائلات.

و خلاصة هذا النموذج هو مقبول لتفسير تغير مجموع استهلاك العائلات الجزائرية.

تقدير نموذج دورنبري JEMES DUESEMBERY

يفترض دورنبري أن الدخل النسبي لدالة الاستهلاك للفترة القصيرة تعكس سلوك المدى القصير و الفترة الطويلة تعكس سلوك المدى الطويل، بحيث اتخاذ قرارات الاستهلاك حسب هذه النظرية لا يتعلق فقط بالدخل الحالي و إنما بالدخل السابق أيضا، ولهذا يرى ان مستوى الاستهلاك يتعلق بالفترة الحالية و الفترات السابقة من $t-1;\ \ t-2;\ \ t-3......$

ومنه افترض النموذج الرياضي العام على النحو التالي

$$C_t = B0 + B1Rt + B2Rt-2 + B3Rt-3 + ... \quad BnRt-n + et$$ [14]

حيث يفترض عموما ان الاستهلاك لفترة معينة يتعلق إلا بالدخل لنفس الفترة(t) و الدخل المتأخر بفترة واحدة (t-1) و تكون صياغته على النحو التالي

[14] محددات الانفاق الاستهلاكي الخاص، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الادارية(2)، العدد 8، صفحة 495 نقلا عن Duesenderry s ; income saving and the theory of consumer behavoir ; new york ; oxford university; page 90 en 1967

$$c_t = B0 + B1 Rt + B2 Rt{-}1 + e_t$$

و اقترح **DUESEMBERY** علاقة أخرى مختلفة حيث يكون فيها الاستهلاك في الفترة t تابع للدخل الجاري و كذلك مستوى الاستهلاك السابق لــ (t-1)

$$c_t = B0 + B1 Rt + B2 Ct{-}1 + e_t$$

و بتطبيق النماذج النظرية على الدخل و الاستهلاك الجزائري لفترة ما بين 1969 و 2005 نتحصل على النتائج التالية حسب طريقة المربعات الصغرى MCO.

$$c_t = 80262.76 + 0.2019\, Rt + 0.2029\, Rt{-}1 + e_t$$
$$t-c \quad (2.087) \quad (1.404) \qquad (1.239)$$

DW=0.28 R^2=0.946
F=292.48
N=37

اختبار معنوية المعالم

معنوية المعلم B_0

$$\begin{cases} H_0 & B_0 = 0 & t_{calu} = 2.044 \\ H_1 & B_0 \neq 0 & t_{theorie}\,(5\%\,;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \succ T_{theorie}$ اذن المعلم B_0 معنوية

معنوية المعلم B_1

$$\begin{cases} H_0 & B_1 = 0 & t_{calu} = 1.404 \\ H_1 & B_1 \neq 0 & t_{theorie}\,(5\%\,;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \prec T_{theorie}$ إذن المعلم B_1 ليست معنوية التي تشير إلى قبول فرضية العدم H_0 و بالتالي فان الدخل الوطني لا يؤثر على استهلاك العائلات الجزائرية مما نستطيع حذفه.

معنوية المعلم B_2

$$\begin{cases} H_0 & B_2 = 0 \quad t_{calu} = 1.239 \\ H_1 & B_2 \neq 0 \quad t_{theorie}\,(5\% ;\quad 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \prec T_{theorie}$ إذن المعلم B_2 ليست معنوية التي تشير إلى قبول فرضية العدم H_0 و بالتالي فان الدخل الوطني السابق(t-1) لا يؤثر على استهلاك الحالي للعائلات الجزائرية مما نستطيع كذلك حذفها بسبب وجوده أو بقائه لا يؤثر على مستوى استهلاك الكلي للعائلات

القرار

من خلال هذه النتيجة فإننا نرفض نموذج دورنبري JEMES DUESEMBERY لان الدخل الحالي و السابق أو الماضي لا يدخل في تفسير مستوى استهلاك العائلات بسبب ضعف معنوية المعالم لـــ(B_1 و B_2) مما يدل على الدخل الحالي و الدخل السابق لا يفسر مستوى استهلاك و هذا غير صحيح نظريا لان جميع المفاهيم النظرية تنطق من تأثير الدخل على الاستهلاك مما يدفعنا إلى رفض هذا النموذج من خلال اختبار معنوية المعالم التي تبين انه لا يوجد ترابط بينهما.

تقدير نموذج براون BROWN

لقد تطرقنا في الفصل النظري أن بروان يقترح بالأفراد يغيرون سلوكهم ببطء مما يدل على أن التغير في مستوى الاستهلاك بين فترتين زمنيتين يكون بنسبة ضعيف ، أي الانتقال من الاستهلاك الحالي للزمن **(t)** إلى الزمن الحاضر أو المستقبلي**(t+1)** يتماشى ببطء بسبب تأثير الاستهلاك للزمن**(t)** و معامل التأثير هذا يسمى بمعدل التعديل، ومن تطبيق نتائج النموذج ندرس العلاقة ما بين الاستهلاك المستقبلي**(t)** **و** الاستهلاك الحالي**(t-1)** و الصيغة الرياضية على النحو التالي

$$C_t = B_0 + B_1 R_t + B_2 C_{t-1} + e_t$$

تقدير النموذج

$$c_t = 26452.07 - 0.05724 R_t + 1.204 C_{t-1} + e_t$$
$$t-c \quad (2.126) \quad (-2.287) \qquad (17.78)$$

حيث

DW=0.831 R^2=0.994
F=3108.13
N=37

اختبار المعنوية

معنوية المعلم B_0

$$\begin{cases} H_0 & B_0 = 0 & t_{calu} = 2.12 \\ H_1 & B_0 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \succ T_{theorie}$ اذن المعلم B_0 معنوية

معنوية المعلم B_1

$$\begin{cases} H_0 & B_1 = 0 & t_{calu} = -2.287 \\ H_1 & B_1 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \prec T_{theorie}$ إذن المعلم B_1 ليست معنوية التي تشير إلى قبول فرضية العدم H_0 و بالتالي فان الدخل الوطني لا يؤثر على استهلاك العائلات الجزائرية مما نستطيع حذفها.

معنوية المعلم B_2

$$\begin{cases} H_0 & B_2 = 0 & t_{calu} = 17.783 \\ H_1 & B_2 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \succ T_{theorie}$ اذن المعلم B_0 معنوية

معالجة النموذج

نحاول تعديل نموذج **BROWN** بإدخال اللوغاريتم على الدخل، ومنه نتحصل على النتائج التالية

$$c_t = -404152.4 + 36511.16LOG(R_t) + 0.976C_{t-1} + e_t$$
$$t-c \quad (-3.140) \quad (3.385) \qquad (38.20)$$

DW=0.931 R^2=0.994 F=3108.13 N=37

اختبار معنوية المعالم

$$\begin{cases} H_0 & B_0 = 0 & t_{calu} = -3.140 \\ H_1 & B_0 \neq 0 & t_{theorie}(5\%;\ 35) = 2.021 \end{cases}$$

ومنه $T_C \prec T_{theorie}$ إذن المعلم B_0 ليست معنوية التي تشير إلى قبول فرضية العدم H_0 أي معامل (B_0=0) و بالتالي فان الاستهلاك التلقائي C_0 غير معنوي في النموذج مما نستطيع حذفه.

أما باقي المعالم B_1 و B_2 فان $T_C \succ T_{theorie}$ مما يدل على تأثير كل من الدخل الوطني و الاستهلاك السابق في تفسير نموذج الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية.

النموذج المصحح

بحذف معامل B_0 من النموذج السابق و إعادة تقدير النموذج الجديد أعطى شكل **الدالة اللوغارتمية المزدوجة DL**

$$\log(c_t) = 0.0716LOG(R_t) + 0.9341\log(C_{t-1}) + e_t$$
$$t-c \qquad (2.0593) \qquad (24.95)$$

DW=1.28 R^2=0.997 N=37

نلاحظ من خلال هذا النموذج أن قيمة الارتباط R^2 بين متغير الدخل و الاستهلاك السابق أعطى صيغة قوية في تفسير نموذج الاستهلاك أكثر من النموذج الخطي مما يدل أن حالة تفسير استهلاك العائلات الجزائرية هو مرتبط بمستوى الدخل الوطني الحالي و مستوى استهلاك السابق و هذا يعني أن العائلات يغيرون سلوكهم ببطء بسبب ضعف تغير مستوى استهلاك بين الفترة السابقة و اللاحقة لها أو المستقبلية و معامل التأثير هذا سمية **بمعدل التعديل** حسب براون بحيث يدل كل متغير على مايلي:

حيث: C_{t-1} الاستهلاك في الفترة السابقة

B_1 : نسبة المخصصة للاستهلاك من الدخل

B_2 : نسبة تعديل الاستهلاك

كما فرق براون ما بين الاستهلاك في المدى القصير و الاستهلاك في المدى الطويل بحيث الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير افترضه يساوي

$$\mathbf{MPC = (\Delta C_t / \Delta Y_t)} = B_1 = 0.0716$$

المفهوم النظري لـــبراون يتفق مع مفهوم الكينزي بان قيمة الميل الحدي للاستهلاك متساوي في المدى القصير، لكن من نتائج تطبيق النموذجين نلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك لـــبراون اصغر بكثير من الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للنموذج الكينزي فهنا لا نستطيع قبول الفرضية التساوي النماذج بين النموذج الكينزي و نموذج براون بسبب أن الميل الحدي للاستهلاك بين **كينز** و براون **BROWN** متباعدة القيمة بينهما بينما نسبة تعديل الاستهلاك يفترضها براون أنها تؤول إلى الصفر في المدى القصير و لكن نلاحظها تقارب الواحد فوجود هذا التناقض يقودنا إلى رفض هذا النموذج.

أما إذا قمنا بحساب الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل فنجده يساوي 1.084 و هذا غير صحيح نظريا، لأن قيمته تكون اقل من الواحد.

القرار

يتضح من خلال هذا النموذج ان قيمة الارتباط بين المتغيرات الدخل و الاستهلاك السابق قوي جدا لكنه نتائج النموذج لا تتطابق مع المفهوم النظري و على هذا الأساس نرفض نموذج براون

تقديـــر نموذج دورة الحياة

لعدم توفر المعطيات حول سنوات عمل جميع العمال فانه يصعب تقدير نموذج استهلاك لــ Modigliani ومن اجل ذلك فإننا نفترض وجود مستهلك يتخذ السلوك التالي.

مدة حياة هذا المستهلك قدرة بحوالي 65 سنة و خلال هذه المدة عمل ما بين 25 و 57 سنة أي حوالي 32 سنة التي تعتبر مدة العمل القصوى في الجزائر، فهنا يفترض Modigliani دالة الاستهلاك على النحو التالي

$$C = \alpha W + \beta Y$$ 15

بحيث **W:** تمثل الدخل من الممتلكات

Y : دخل من العمل

و تدل α على الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن الممتلكات أو من الثروة

β الميل الحدي للاستهلاك الناتج عن دخل العمل

في هذه الحالة فان دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي

$$C = 0.015W + 0.38Y$$

و حسب هذا النموذج فان كل 1 DA واحد دينار إضافي يحصل عليه من الدخل يستهلك منه 0.38 DA دينار، أما كل 1 DA واحد دينار إضافي يحصل عليه من دخل الممتلكات يستهلك منه 0.015 DA دينار، كما يساوي الميل المتوسط للاستهلاك المعادلة التالية

$$C/Y = 0.015W/Y + 0.38$$

---

3 MACROECONOMIE ; Gregory.N ; 3e édition deboeck ; 2003 Bruxelles.

خلاصة:

القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بعيدة عن مستواه الحقيقي مما يعكس واقع المعان الأسر الجزائرية، و هذا بسبب تدهور مستوى دخول العمال مقارنة بمستوى تطور الأسعار، كما يعاني واقع الاستهلاك في الجزائر من سوء تنظيم و غياب المراقبة، و حتى في بعض الأحيان يحس المواطن غياب دور الحكومة في المراقبة و التنظيم.

أجور العمال كذلك لبد لها أن تتطابق مع مفهوم واضح و مساير للحياة الاجتماعية، فهناك اختلاف كبير بين دخل العامل و دخل الاسرة.

الخاتمة

على ضوء هذا العمل المتواضع الذي قمنا بانجازه في مجال دراسة استهلاك العائلات الجزائرية خلال فترة ما بين سنة 1970 و 2005، و من خلال إثراء هذا الموضوع بمختلف المفاهيم النظرية نستخلص أن كل هذه المفاهيم تعتمد على إسقاط المفهوم الكينزي لها، لكن تختلف الحالات الاقتصادية من فترة التي أجرت فيها الدراسة إلى أخرى فالظروف الاقتصادية و العوامل المؤثرة على الاستهلاك اختلفت من بلد إلى أخرى و لهذا تنوعت لكنها مستنبطة من المفهوم الكينزي، ولهذا فان نمط تحليل الوحدة الاقتصادية التي تعتبر جوهر المادة الاقتصادية تغيرت من القيمة إلى المنفعة و وصولا إلى الوجه الحديث الذي يربط بين هذين الوحدتين المنفعة و القيمة و يأخذ بالاعتبار البيئة و العوامل المحيطة بالموضوع.

أما الفصل الثاني الذي اعتمدنا فيه تحليل توازن أسواق الفرد نظرا لأهميته، مع إعطاء بعض التحاليل الوصفية لحالة الاستهلاك العائلي في الجزائر و دراسة العوامل المؤثرة عليه فتبين أن مستوى أفراد الأسرة الجزائرية تغير من الوضع الغير المستقر إلى الوضع المستقر أي بعدما كان عدد أفراد الأسرة الواحدة بين 7 و 8 أفراد استقر عند 6 أفراد خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وهنا لعب عامل النمو الديموغرافي عامل مهم في تحديد مستوى استهلاك الأسر. لكن كما لاحظنا في التقديم النظري لتوازن الأسعار فإنها خاضعة لقانون العرض و الطلب بعدما كانت تحدد بطريقة إدارية، وأصبحت الأسعار بذلك مرنة بحسب العوامل المؤثرة على العرض أو الطلب، و لهذا يشهد المواطن اليوم تغيرات سريعة في الأسعار، بالخصوص المنتوجات الزراعية التي تشهد الاستهلاك الواسع لها أي في حدود 25% من مجمل نفقات الأسر تخصص منها 7% لاستهلاك الخبز فقط بالرغم من أن هذه السلعة مازالت حتى الآن مدعمة من طرف الدولة، و بافتراض تحرير أسعار هذه السلعة الضرورية للمواطن الجزائري نسبة إلى مخصصات الانفاقية له، فالأسرة الجزائرية سوف تقوم بإعادة ترتيب نفقاتها مما تدفع إلى ارتفاع مخصصات الإنفاق على مجمع المواد الغذائية، وهنا تأثر سلبا على مستوى العائلة و الفرد و العامل كذلك بانخفاض مستواه المعيشي مما تدفع إلى ارتفاع نسبة الفقر في الوطن.

و العنصر الثاني الذي يعاني منه العائلة الجزائرية هو قضية السكن، فاستخلصنا من خلال تحليل فترة الدراسة أن الاهتمام بمجمع السكن وملحقاته لم يكن ذا أهمية خلال فترة ما بين 1970 حتى 1990 للعائلة الجزائرية و هذا نتيجة الخطط الحكومية التي كانت يساير متطلبات الأساسية للعائلة، لكن خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية ما بين 1990 و 2005 العائلة الجزائرية رفعة من نفقاتها نتيجة الأزمة العقارية تمر بها الجزائر أي الطلب المتزايد أمام نقص العرض، و عندة تحليل معطيات نفقات هذا المجمع لاحظنا انه لا يعكس الميدان الواقعي و لا يعكس حتى المخصصات الانفاقية للعائلة.

أما عندة حالة الاستهلاك في الجزائر مع نفس البيئة أي في وسط المغرب العربي تبين لدينا ان حالة الاستهلاك بين تونس و المغرب مختلفة تقريبا لان حالة استهلاك تونس خلال هذه الفترات تبين أنها تمر بحالة الاستقرار الذي يعكس الواقع الاقتصادي التونسي أما حالة الاستهلاك في المغرب غير مستقرة تقريبا أما مكانة الجزائر من هذه المقارنة تبين أنها تغيرت و غير مستقرة أي نفس حالة المغرب. أما المقارنة الدولية بين دولة سائرة في طريق النمو المتمثلة في الجزائر و دولة متطور المتمثلة في كندا تبين أن واقع الاستهلاك يعكس كذلك مستوى تطور البلد.

واقع القدرة الشرائية

من المعانات اليومية للمواطن و المطالبة بتحسن الوضعية و خصوصا العمال، استعمالنا مؤشرات القدرة الشرائية لمختلف أصناف الفئات العمالية، فتبين واضحا ان لا يوجد ارتباط بين الحد الأدنى للأجور و مستوى الأجور ككل لسبب التناقض بين تحسن مستوى الحد الأدنى للأجور و لكن في نفس الوقت تدهور مستوى القدرة الشرائية للعامل الجزائري و كان التدهور أكثر في الفئة الثالثة، أي ان على العموم مستوى القدرة الشرائية للعمال الجزائريين تدهور كثيرا منذ بداية الإصلاحات أي منذ بداية سنة 1990، و بالطبع يعكس واقع وحقيقة المطالب النقابية بتحسين مستوى الأجور بين الفئات العمالية. هذا الحالة دفعت إلى الكشف هل حقيقتا أن العامل الجزائري انخفض مستواه الاستهلاكي فلاحظنا عندة تطبيق معايير الحديثة لمنظمة التغذية و الزراعة FAO لاحظنا تدهور مستوى الاستهلاكي إلى أدنى من مستوى الأجر المضمون و ذلك بمقارنة الحد الأدنى

لمستوى الإنفاق للمنظمة مع مستوى دخل العامل و كذلك دخل الأسرة، و خلاصة أن دخل العامل ليس بدخل للأسرة.

أما عندة محاولة إيجاد النموذج الأنسب لمستوى استهلاك الجزائر من خلال المفاهيم النظرية تبين أن النموذج الأحسن هو النموذج الكينزي الذي يربط في تفسيره أن مستوى الاستهلاك متعلق بمستوى الدخل.

إعادة النظر في مستوى الاستهلاك

لبد على الحكومة أن تعيد النظر في مختلف أسعار السلع الاستهلاكية و كذلك تصحيح مستوى الأجور لكي يتماشى مع متطلبات السوق الحالية لان تحرير الأسعار أثرة سلبا على مستوى العامل الجزائري و العائلة كذلك و كذلك إعطاء مفهوم عملي لدخل الأسرة الذي يوافق مستوى كل أسرة بمختلف الآليات منها الضرائب، التأمينات، البطالة إلى غير ذلك .

إعطاء أهمية للبحث العلمي في هذا المجال من الدراسة الواسعة و تحليل جميع المغيرات من اجل إيجاد سياسة ناجحة و تعطي ثمارها واقعيا في الأمد القصير و الطويل.

محاربة الأسواق الموازية والمراقبة الشديدة لمختلف السلع الاستهلاكية حتى نحافظ على الحياة الصحية للعائلة و الفرد

تنظيم سوق العقارب:

- تحرير إيجار السكنات و ذلك برفع الدعم حتى يتمكن القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال بصفة تدريجية لتتماشى مع مستوى دخول العائلة و تتماشى وتحافظ على الفئات الاجتماعية الفقيرة.
- الحرص على تنظيم سوق العقار و المراقبة و عدالة التوزيع بكل شفافية.

تنظيم سوق السلع و الخدمات

من مميزات أسواقنا هو الانتشار الواسع للأسواق الموازية البعيدة عن المراقبة و التنظيم

المراجع

- ***النظرية الاقتصادية الكلية***

الدكتور: احمد رمضان نعمة الله الدكتور: محمد سيد عابد

الدكتور: ايمان عطية ناصف

إصدار: الدار الجامعية – الإسكندرية –مصر سنة 2003

- ***تقدير و تحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل و منظومات الطلب***

الدكتور:اموري الهادي الدكتور: سعيد عوض المعلم

اصدار: دار المناهج – الاردن الطبعة الاولى 2001

- ***مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي***

الدكتور: حربي محمد عريقات

اصدار: دار وائل للنشر عمان – الاردن الطبعة الاولى 2005

- ***سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية***

الاستاذ: عنابي بن عيسى جامعة الجزائر

إصدار: ديوان المطبوعات الجامعية الجزء الاول و الثاني سنة 2003

- ***مدخل في الاقتصاد الحديث***

الدكتور بن عصمان محفوظ جامعة عنابة

اصدار: دار العلوم للنشر و التوزيع سنة 2003

- ***طرق التوزيع***

الدكتور: هاني حامد الضمور

اصدار: دار وائل للنشر الطبعة الاولى 2000

- ***مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق***

الدكتور: خالد واصف الوزني الدكتور: احمد حسين الرفاعي

اصدار: دار وائل للنشر الطبعة الثالثة:1999

• ***مبادئ الاقتصاد الجزئي***

الدكتور: يعقوب سليمان الدكتور: عماد حسين الصعيدي الدكتور: خالد راغب الخطيب الدكتور: محمود ابراهيم نور الدكتور: مصطفى حسين سليمان

اصدار: دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة- الاردن الطبعة الأولى 1999

• ***سلوك المستهلك***

الدكتور: محمد صالح المؤذن – جامعة الزيتونة الاردنية

اصدار: دار الثقافة للنشر و التوزيع- الاردن سنة 1998

• ***أسس علم الاقتصاد***

الدكتور: نعمة الله نجيب إبراهيم- جامعة الإسكندرية

إصدار: مؤسسة شباب الجامعة الطبعة الاولى:2000

• ***نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى***

الدكتور: مولود حشمان – جامعة الجزائر

إصدار: ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1998

• ***مشكلة الادخار في مصر الأبعاد- الأسباب-سياسات العلاج***

الدكتور: محمد عبد الغفار

اصدار: مكتبة زهراء الشرق سنة 1998

• ***نظرية السعر و استخداماتها***

ترجمة الدكتور:ضياء مجيد الموسوي

اصدار: ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1991

• ***الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام*** –دراسة لظاهرة عجز الموازنة و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان العربية

الدكتور: عبد الرزاق الفارس

اصدار: مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 1998

• ***تاريخ الفكر الاقتصادي***

الدكتور: لبيب شقير

إصدار: دار النشر حلب – سوريا

• ***الاقتصاد التحليلي***

الدكتور: الدكتور نعمة الله نجيب

إصدار: مؤسسة شباب الجامعة جامعة الإسكندرية، طبعة 2002

- ***النظرية الاقتصادية الكلية***

الدكتور: سامي خليل

إصدار: (الجزء الثاني . الكويت . 1994)

- ***أســس و مبادئ الاقتصاد الجزئـي بين النظرية و التطبيق***

الدكتور: حسن ابو الزيت و الدكتور: علي المشاقبة و الدكتور: هيثم الزعبي

إصدار: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – الأردن ، الطبعة الأولى سنة 2000

- ***مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد***

الدكتور: إسماعيل عبد الرحمن و الدكتور: حربي محمد موسى عريقات

إصدار:دار وائل للطباعة و النشر، الطبعة الاولى سنة1999

المراجع باللغة الفرنسيــــــــة

- ***MACROECONOMIE***

Auteu : GREGORY MANKIW traduction de la 5 édition américaine par Jean Houard
3ieme edition Belgique- brucxelles 2003

- ***Analyse macroéconomique***

Auteur : André Grimaud
Edition : montchrestien-E.J.A paris année 1999

- ***La macroéconomie en fiches***

Auteur : Jean-Gabril Bliek
Edition : marketing S.A Paris -ellipses année 2002

- ***Le marketing un outil de decision face a l'incertitude***

Auteur : Chantal AMMI
Edition : marketing S.A paris -ellipses année 1993

- ***Macroéconomie et théorie du déséquilibre***

Auteur : J.Pascal benassy
Edition : Montchrestien année 1999

- ***Macroéconomie prévision ; équilibres et politiques***

Auteur :l.Fontagné
Edition : vuibert gestion - germain année 1991

- ***Statistique descriptive***

Auteur : Maurice lethielleux
Edition : DUNOD collection Express - paris 1998

- ***Econométrie***

Auteur : Claude Raffin

Edition : louis-jean - paris 1993

- ***Statistique information- estimation – tests***

Auteur : Pascal Kauffmann
Edition : DUNOD collection Express - paris 1994

- ***Les modèles théoriques de la macroéconomie***

Auteur : Gérard Kébabdjian
Edition : DUNOD collection Express - paris 1994

- ***Economie globale une approche multidisciplinaire***

Auteur : Jeanne Baillargeon
Edition : ellipses deuxième édition 1999

- ***Economie de l'emploi et du chômage***

Auteur : Gérard Duthil
Edition : ellipses année 1994

- ***Econométrie cours et exercices corrigés***

Auteur : Régis Bourbonnais
Edition : DUNOD Gauthier Villars - paris 1997

- ***Les Grandes théories économiques***

Auteur : Bernard Saby et Dominique Saby
Edition : DUNOD - paris nouveau tirage corrigé 1997

- **Les modèles théoriques de la macroéconomie**

مراجـــــــــع أخــــــــرى

- العولمة و التنمية المستديمة أي هيئات للضبط؟

12 بطاقة للفهم، للتوقع، للنقاش

- : ménages et entreprise individuelle

Auteur :Hammouda et zidouni revu statistique Alger N29

- Revue du centre de recherche en économie appliquée pour le développement- CREAD.
- BELLETIN TRIMESTRIEL DES STATISTIQUE- quatrième trimestre 2004 – ONS № 36
- INDICES DES PRIX A LA CONSOMMATION – EVOLUTION 1989-2003 ONS № 113
- DIRECTION DES ETUDES ET DE LA PLANIFICATION – BULLETIN STATISTIQUE A 1993-1995 CNAN
- RETROSPECTIVE STATISTIQUE : 1970 – 2002 ONS
- LES DEPENSES DES M2NAGES EN 2000 № 352 - ONS
- EVOLUTION DE LA STRUCTURE DE DEPENSE DES MENAGES 1979 № 119
-
- www.arab-api.org المعهد العربي للتخطيط الكويت
- http://eurequa.univ-paris1.fr/membres/schubert/M1transp1_06.pdf
- http://www.numilog.com/package/extraits_pdf/e28236.pdf
- http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/deux.pd
- http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/deux.pd

- http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/kaldor.pdf
- http://www.u-cergy.fr/rech/pages/beraud/kaldor.pdf
- http://geronim.free.fr/ecogene/bts1/pdf/fonctionconsokeynes.pdf
- http://www.vertigo.uqam.ca/vol5no2/art11vol5no2/vertigovol5no2_boiral.pdf
- chttp://www.vertigo.uqam.ca/vol5no2/art11vol5no2/vertigovol5no2_boiral.pdf
- **http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche1b.htm**

الفهـــرس

الفصل الثالث: دراسة نماذج الاستهلاك